A

ويبـــو

WO/GA/34/16
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٧/١٠/٣

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الرابعة والثلاثون (الدورة العادية الثامنة عشرة)

جنيف، من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

١- تناولت الجمعية العامة البنود التالية من جدول الأعمال الموحد (الوثيقـــة A/43/1): ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ و١٩ و٢١ و٢٤ و٢٦ و٢٩ و٣١ و٣٢.

٢- ويرد تقرير عن البنود المذكورة، باستثناء البنـــود ٧ و١١ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ و١٩ و٢١ و٢٤ و٢٦ و٢٩، في التقرير العام (الوثيقة A/43/16).

٣- ويرد في هذه الوثيقة تقرير عن البنـــود ٧ و١١ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ و١٩ و٢١ و٢٤ و٢٦ و٢٩.

٤- وترأس الاجتماع رئيس الجمعية العامة، السيد مارتين أوهوموبيبهي (نيجيريا).

البند ٧ من جدول الأعمال الموحد:

استعراض حصيلة التقييم الشامل

٥- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/1 والوثيقة WO/GA/34/12 والوثيقة WO/GA/34/12 Corr. والوثيقة WO/GA/34/14.

٦- وقدمت الأمانة مجموعة الوثائق المخصصة لهذا البند، أي الوثيقة WO/GA/34/1 التي تحتوي على تقرير التقييم الشامل والوثيقة WO/GA/34/12 التي تحتوي على تعليقات الأمانة والوثيقة WO/GA/34/12 Corr. التي تحتوي على تصويب لسابقتها والوثيقة WO/GA/34/14 التي تستوفي الوثيقة المرفوعة إلى الجمعية الراهنة في السنة الماضية بشأن استراتيجية الموارد البشرية، والمعدلة وفقا للتعليقات الواردة في تقرير التقييم الشامل. وذكّرت الأمانة بأن التقييم الشامل قد جاء نتيجة توصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة وها هو قد تم الآن. وأشارت إلى أنها قد أصدرت دعوة عطاءات، كما علمت بذلك الدول الأعضاء وأن الخيار وقع على شركة برايسووترهاوس كوبرز ("الشركة") لتضطلع بالتقييم بوصفها متعاقداً خارجياً. وذكرت أن العملية قد بدأت في ديسمبر/كانون الأول من الشهر الماضي وانتهت إلى التقرير الذي تم نشره في نهاية يونيه/حزيران من السنة الجارية. وأحاطت الأمانة الدول الأعضاء علماً أيضا بأن المدير العام كان قد عيّن لجنة داخلية لتوجيه المشروع تسهيلاً للأعمال الداخلية من تلك العملية وضمانا لامتثال الشركة للمواصفات المحددة في تكليفها. وذكّرت بأن اجتماعين إعلاميين قد عقدا لفائدة الدول الأعضاء بشأن تلك العملية، أحدهما في ديسمبر/كانون الأول من السنة الماضية والثاني في يناير/كانون الثاني من السنة الجارية وأن الدول الأعضاء قد أناطت مهمة مراقبة العملية بلجنة الويبو للتدقيق. وأعربت في هذا الصدد عن امتنان اللجنة الداخلية لتوجيه المشروع ولما أسدته لجنة التدقيق من مشورة وإرشاد للموظفين لضمان مشاركتهم الفعالة في العملية وتسهيلها كما شكرت جمعية الموظفين على مساعدتها طيلة العملية. وصرّحت قائلة إن من الممكن الحصول على تعليقات جمعية الموظفين على تقرير التقييم الشامل نفسه خارج قاعة الاجتماع. ولفتت عناية المندوبين إلى الوثيقة WO/GA/34/12 التي تحتوي على تعليقاتها بخصوص التقرير النهائي للتقييم الشامل. ولدى تقديم تلك التعليقات، أدلت الأمانة بملاحظات عدة، وأشارت في المقام الأول إلى أن الوثيقة لا تحتوي على أي تعليقات على ما يرد في التقرير نفسه من تقييم بل انصبت على التوصيات. وأشارت في المقام الثاني إلى وجود بعض التعليقات على المستوى العالي وهي بمثابة تعليقات عامة تنسحب على التقرير برمته. ولفتت نظر الجمعية بوجه خاص إلى فقرتين، أي الفقرة ١٠ التي تحتوي على بيان الأمانة الذي يرحب بالتقرير ويحيط بالتوصية المحورية بإجراء تغييرات، والفقرة ١٤ التي تقف على التوصية المحورية في التقرير والتي تدعو إلى وضع برنامج منسق ومتكامل للتحسين المؤسسي. وشددت على أن الفقرة ١٤ تطرح على الجمعية العامة إمكانية أن يقترح المدير العام على الدول الأعضاء آلية وترتيبات مؤسسية لتنفيذ ذلك البرنامج. وسلطت الضوء في المقام الثالث على أنها قد أدلت بتعليقاتها في مرفق الوثيقة بخصوص كل توصية من التوصيات الواردة في التقرير النهائي وعمدت إلى تقسيم تلك التعليقات عامة إلى ثلاث فئات: أما الفئة الأولى فهي التي عمدت الأمانة إلى اتخاذ تدابير بشأنها، وأما الفئة الثانية فتتعلق بتدابير تعتزم المنظمة اتخاذها، مثل نظام التخطيط للموارد المؤسسية المقترح على الدول الأعضاء، وأما الفئة الثالثة فهي الفئة التي لم يتخذ بخصوصها أي تدابير على أن الأمانة قد بيّنت بخصوصها ما تعتبره رداً مناسباً من جانبها. وبوجه عام، قالت الأمانة إنها تعتبر أن كل توصية من تلك التوصيات لا بد من فرزها والوقوف على تفاصيلها بموازاة مع التقدم في العملية الراهنة. وأما التعليق الرابع المتعلق بتداعيات عملية التقييم الشامل في الميزانية والتقرير النهائي، فقد اغتنمت الأمانة الفرصة في هذا الصدد لتأكد أن لا تداعيات

فورية من ذلك القبيل في المرحلة الحالية. وذكّرت بأن التقرير قد حدد أن برنامج التحسين المؤسسي، حسب ما أوصي به، سيستغرق تنفيذه نحو ثلاث سنوات. ورأت الأمانة أن بعض التداعيات ستؤثر في الميزانية لاحقاً. واستدركت قائلة إن العملية المخصصة لوضع البرنامج والميزانية لها آليتها (وهي الميزانية المعدلة في فترة السنتين اللاحقة) لمراعاة تلك التعديلات. وأضافت الأمانة تعليقين أخيرين، أحدهما أن اجتماع لجنة البرنامج والميزانية الذي انعقد قبل أسبوع فقط قد شهد طلبين من وفدين هما وفد الجزائر ووفد فرنسا اللذان طلبا من "المتعاقد الخارجي" تقديم تقريره للدول الأعضاء. وقالت إن ذلك التقرير قد ورد خلال الأسبوع الفائت وتم البحث في ثلاث إمكانيات، أي أن يتم العرض قبل الجمعيات أو أثناءها أو بعدها. واتضح أن من غير الممكن أن يتم ذلك قبل الجمعيات لقصور المهلة المتاحة لإخطار جميع الدول الأعضاء وتسهيل حضورها. وأشارت الأمانة إلى بعض الصعوبات من جانب الشريكين الرئيسيين للمتعاقد الخارجي وتفرغهما للحضور خلال الأسبوع الماضي. وأعلنت أنها تقترح بالتالي أن يتم العرض يوم ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ إذا ما أرادته أو في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ إذا لم يكن التاريخ الأول مناسباً. وفي الختام، لفتت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ١٨ من الوثيقة WO/GA/34/12 والتي تدعو الجمعية العامة إلى الإحاطة علماً بمضمون ملاحظات الأمانة والتعبير عن أي آراء بخصوصها وتحديد الطريقة التي قد تود الدول الأعضاء أن تتلقي بها تقارير إضافية في هذا الشأن أو تنظر في مسألة تناول مختلف توصيات التقرير بالتفصيل وتنفيذها.

٧- وأعلن رئيس لجنة التدقيق أن لا داعي له لأن يشرح خلفية عملية استعراض التقييم الشامل لأن الأمانة قد فعلت ذلك. وشكر الرئيس الأمانة على كلمتها الطيبة بشأن عمل لجنة التدقيق ورد عليها وعلى اللجنة الداخلية الشكر بالشكر على تعاونهما أثناء العملية. وصرح قائلاً إن موقف لجنة التدقيق من التقييم الشامل يرد في تقريرها الأخير الصادر في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ (WO/AC/6/2) المتاح للوفود على حد علمه. ومضى يقول إن لجنة التدقيق ترغب في تضمين المحاضر المخصصة لهذا البند من جدول الأعمال الجزء المتعلق بالتقييم الشامل من تقريرها، على أن توافق الجمعية العامة على ذلك. وذكر أن استعراض أعمال التقييم الشامل قد أنيط بلجنة التدقيق منذ اجتماعها الأول في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ وأن اللجنة قد طرحت آراءها وتوصياتها للدول الأعضاء والأمانة من خلال تقاريرها الدورية. ومضى قائلاً إن اللجنة قد واصلت الإشراف على التقدم المحرز في ذلك المشروع على اختلاف مراحل تقدمه ورفعت آراءها إلى الأمانة والشركة. وعند البحث في ردها على التقرير النهائي للشركة، أشار رئيس لجنة التدقيق إلى أن اللجنة قد أمعنت النظر في الآراء التي عبّر عنها المشاركون في مختلف اجتماعاتها السابقة والتقارير الكتابية التي تسلّمتها. واستطرد يقول إن اللجنة قد أحاطت علماً بأن الأمانة قد أشارت إلى بعض المواطن التي تفتقر إلى الدقة أو الاتساق في التقرير النهائي للشركة. وأعلن أن اللجنة قد ناقشت ذلك الموضوع مع اللجنة الداخلية والشركة، وخلصت إلى وجود بعض الأجزاء التي تفتقر إلى الدقة ولا سيما في الوفورات الممكنة في عدد العاملين، على أن التقرير استند إلى معلومات شحيحة أتيحت ضمن الحدود الزمنية المحددة في الأصل. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة قد خلصت أيضاً إلى أن إمعان النظر في القضية بمزيد من التفصيل لن يغير من النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير النهائي للتقييم الشامل. وقال إن اللجنة ترى أن الصبغة العامة التي اتسم بها التقرير النهائي ولا سيما التدابير التي يوصي باتخاذها، تتيح مجالاً لاعتماد برنامج متكامل للتحسين المؤسسي. ورأى أن ذلك يتماشى والترحيب الذي لقيه التقرير النهائي من الأمانة. ومضى رئيس لجنة التدقيق يقول إن ذلك يتماشى أيضاً مع تعليقات جمعية الموظفين. وأشار إلى أن الأمانة قد سجلت تأييد الشركة للمبادرات التي استهلتها الويبو، في تعليقاتها على التقرير النهائي. وفي ما يخص تلك المبادرات، قال الرئيس إن لجنة التدقيق ترحب بالاقتراح الذي وجهته الأمانة إلى الدول الأعضاء بوضع آلية وترتيبات مؤسسية لإنجاز برنامج متكامل للتحسين المؤسسي. وقال إن تلك المبادرات

تشمل "١" تغييرات شاملة في إدارة الموارد البشرية وأنظمتها، "٢" ونظام مالي جديد مع لائحة تنفيذية جديدة، "٣" ونظام للتخطيط للموارد المؤسسية، "٤" وتلزيم بعض الأنشطة، "٥" واعتماد منصة عصرية لتكنولوجيا المعلومات. وقال الرئيس إن تلك المبادرات تنطوي على تحديات ومخاطر جوهرية تستدعي إدارة حذرة. وأشار إلى جانب آخر من التعقيدات المتأتية من الحاجة إلى دمج تلك العناصر بعضها مع البعض. وقال إن اللجنة ترى أن ليس بإمكان الويبو المنظمة أن تعمل بفعالية في المستقبل في شكل مجموعة من الصومعات أو بدون الميزان المناسب في مساءلة الإدارة والموظفين وكفاءاتهم، مدعومة بثقافة منفتحة ومنصفة قائمة على التواصل في إطار ينتهج إدارة المخاطر بعناية ورقابة داخلية دقيقة. ورأى أن ذلك يعني على وجه الخصوص ممارسات سليمة في صفوف الموارد البشرية المهنية، بما في ذلك تقييم الأداء وإعداد مواصفات الوظائف التي تحدد المسؤوليات ومجالات المساءلة والمهارات المطلوبة والسلوك والخبرة المشترطة مع صياغة عقود عمل واضحة تنسحب على جميع الموظفين في المنظمة بمن فيهم أعضاء الإدارة العليا، كما هو الحال في سائر منظمات الأمم المتحدة. ومضى قائلاً إن اللجنة تعتبر بالتالي أن التغييرات الجذرية المتكاملة التي على الويبو أن تجريها لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين لا تقتضي مجرد الالتزام الكامل والمنفتح من إدارة المنظمة العليا ومالكيها بل تستدعي أيضاً المهارات والخبرات الضرورية لإدارة التغييرات وإدارة المشروعات المتكاملة والمنسحبة على وظائف عديدة وتكنولوجيا المعلومات مع ما يناسب من دعم حاسوبي وبنيوي. ومضى قائلاً إن اعتماد برنامج متكامل مهيأ بدقة ومدار بحذر للتحسين المؤسسي إنما ينبغي اعتباره فرصة سانحة لجميع الموظفين ووسيلة كفيلة بالانتقال إلى جيل جديد من الإدارة. وإضافة إلى تلك الملاحظات، ذكر الوفد ثلاث توصيات للجنة، وهي أن تعمد الأمانة إلى وضع برنامج متكامل شامل للتحسين المؤسسي وفقاً للتوجيهات والأولويات الموصى بها في التقرير النهائي للتقييم الشامل وكما أقرتها الأمانة في تقريرها (WO/GA/34/12). وأقرّ بأن ذلك البرنامج لن يكون معقداً فحسب بل سيستغرق عدة سنوات على الأرجح، ودعا بالتالي إلى اعتماد جملة من المعايير، أي أن يكون البرنامج مفصّلاً وقابلاً للقياس وسهل البلوغ وواقعياً ومحترماً للمهل ومتسقاً. وأما التوصية الثانية فهي أن تعد الأمانة خريطة طريق لتنفيذ البرنامج تبيّن شروط التنفيذ من حيث التنظيم والموارد. ورأى أن من الضروري أن تستعرض لجنة التدقيق خريطة الطريق في اجتماعها المعتزم عقده في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. وأما التوصية الأخيرة، فهي أن تستعرض لجنة التدقيق عملية تنفيذ البرنامج، بشكل دوري. وأضاف رئيس لجنة التدقيق قائلا إن اللجنة قد تجنبت عمداً الغوص في تفاصيل تقرير التقييم ولا سيما ما يرد فيه من أرقام وبيانات. وقال الرئيس إن اللجنة قد استغلت زخم نتائج تقرير التقييم الشامل وتوصياته لأغراض برنامج متكامل من أجل التحسين المؤسسي واغتنمت الإقرار والترحيب من جانب الأمانة وجمعية الموظفين للتغيير والإصلاح. وأعرب عن رغبة اللجنة في أن يتيسر استغلال التقييم الشامل والأجواء الناتجة عن كل تلك العملية من تفاعل بين مختلف المعنيين للولوج في التغييرات والإصلاحات. وباختصار، قال إن اللجنة تود التشديد على منهج تطلعي قائم على النتائج. وعليه، فأعرب عن تطلع اللجنة إلى تسلّم الاقتراحات الموعودة من الأمانة بشأن آلية وترتيبات مؤسسية لإنجاز برنامج متكامل من أجل التحسين المؤسسي. وأعرب عن ثقة اللجنة بأن اقتراحات الأمانة ستشمل خريطة طريق لتنفيذ البرنامج المذكور، مبيّنة الشروط من حيث التنظيم والموارد لتنفيذ البرنامج في إطار زمني محدد. وأعلن عن عزم اللجنة استعراض تلك الورقة في اجتماعها المقبل في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول ورفع تقرير بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية. وفي الختام، شدد رئيس لجنة التدقيق من جديد على مفهوم تشاطر المسؤولية في الرقابة. وفي ما يتعلق بالتقييم الشامل، قال إن تشاطر المسؤولية يجب أن يكون، في رأي لجنة التدقيق، بين الدول الأعضاء وأمانة الويبو وهيئات الرقابة، بما فيها لجنة الويبو للتدقيق. وفي ختام بيانه، صرّح رئيس لجنة التدقيق قائلاً إن اللجنة تولي في هذا المنعطف أهمية خاصة لآراء الدول الأعضاء

وستنصت إلى تلك الآراء باهتمام. ومضى يقول إن آراء الدول الأعضاء واقتراحات الأمانة ستكون محطة الفحص الإضافي الذي ستجريه لجنة التدقيق في تلك المسألة المهمة أثناء اجتماعها المقبل في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧.

٨- وقالت رئيسة جمعية الموظفين إنها تتشرف بصفتها رئيسة جمعية الموظفين أن تخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن موظفي الويبو، لا سيما في إطار هذا البند من جدول الأعضاء. وقالت إن السنة الجارية كانت سنة استثنائية لموظفي هذه المنظمة. وقالت إن تقييم موارد المنظمة البشرية على يد الشركة وتقريرها اللاحق أتاحا توصيات إيجابية للموظفين بشأن شؤون الإدارة ومساراتهم المهنية. وأشارت وقالت إن التقييم ويحتوي أيضا على السبل الكفيلة بالانتقال بالمنظمة إلى الأمام خلال فترة تتراوح من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات. ونبّهت مع ذلك من أن العديد من الموظفين إنما يعربون عن خيبة أملهم لأن أي تدقيق شامل صادق لم يتم. وقالت إن البعض الآخر أبدى قلقه من كثرة المغالط وسطحية التحليل الذي تقوم عليها الاقتراحات الداعية إلى تلزيم الخدمات للخارج. واستطردت قائلة إنه من نافل القول بأن النقاشات التي دارت في وسائل الإعلام المحلية حول احتمال وجود عدد من الوظائف المزدوجة في المنظمة قد هزَّ ثبات الموظفين بشدة وأحبط هممهم إلى درجة متدنية جداً. وذكّرت بأن جمعية الموظفين ردّت على توصية الشركة في وثيقة أتيحت خارج قاعة الاجتماع وسترفق بالنسخة المطبوعة من ملاحظاتها. وأعادت إلى الأذهان أن جمعية الموظفين شدّدت مراراً وتكراراً على مدى سنوات عدة على الحاجة إلى رفع التحديات العديدة المطروحة في الصيغة المستوفاة لوثيقة استراتيجية الموارد البشرية وإننا سنواصل العمل مع الإدارة لضمان تنفيذ تلك الخطة التي طال انتظارها. وعلاوة على التغييرات المقترحة في تقرير التقييم الشامل واستراتيجية الموارد البشرية، رأت أن المنظمة بحاجة إلى تغيير جذري في الثقافة المؤسسية وهو تغيير يجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. وأكّدت أن المراد من التغيير في الثقافة أكثر من مجرد تدريب المديرين الحاليين على الإدارة، بل يعني افتتاح المسابقات لجميع المناصب الإدارية ويعني وضع النزاهة والكفاءة في الصدارة أثناء الاختيار بين المرشحين، ويعني اختيار الشخص المناسب. وشدّدت على أن التغيير في الثقافة هو أكثر من مجرد ثقل لإجراءات اختيار المرشحين، ويعني التزاماً كاملاً من جانب المنظمة والدول الأعضاء فيها بالتوظيف على أساس الامتياز واستقطاب الخيرة لدخول الويبو، ويعني التغيير في الثقافة التزاما صادقا إزاء جميع الموظفين في شكل عقود أمينة والأجر المناسب للعمل المناسب. واستطردت قائلة إن تحسين نظام تقييم الأداء ينبغي ألا يكون مجرد تبديل لنظام جديد يصحبه تدريب للمديرين بنظام قديم، بل إن المنظمة تحتاج إلى أن يكون الموظفون، على اختلاف مستوياتهم، قادرين على الانتقاد البناء والاستجابة لانتقاد من ذلك القبيل وأن يطبق نظام التقييم على الجميع. ورأت في حالات التغيب أثناء أيام العمل في المنظمة مؤشر بليغ ومؤسف عن الإحباط الذي يعانيه الموظفون. وشدّدت على ضرورة فهم الأسباب التي أدت إلى تفشي حالة التغيب ولا بد من اتخاذ التدابير المناسبة لاسترجاع حثّ الفخر بالانتماء إلى هذه المنظمة. وأكدت على ضرورة إقناع الموظفين برسالة الويبو وبمستقبل واضح وملموس في مسارهم المهني يربطهم بتلك الرسالة. وأعربت عن الحاجة إلى رد نزاهة الحث واسترجاع المبادئ المثالية التي تحلت بها الأمم المتحدة مستقطبة الكثيرين من الموظفين إلى الويبو في البداية. وقالت إن جمعية الموظفين على ثقة بأن الدول الأعضاء ستصل إلى اتفاق عن طريقة المضي بالمنظمة إلى الأمام. وشكرت الدول الأعضاء على دعمها للموظفين الذين لا غنى عن التزامهم وأفكارهم ومهاراتهم في عملية التغيير.

٩- وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأقرّ بأن تنفيذ تقرير من هذا القبيل ليس آليا وليس قابلا للتنفيذ في شهر أو اثنين. وقال على العكس من ذلك إن البرامج المتعلقة بالموارد البشرية تستغرق الوقت وتقتضي التحضير الملائم. وأشار إلى أهمية الاستفادة من

الزخم الذي حققه نشر التقرير وتقييم نتائجه وتوصياته على النحو السليم وتحديد الخطوات المقبلة. وقال إن ذلك هو ما دفع مجموعته إلى تأييد فكرة تنظيم مناقشات في أقرب وقت ممكن حول تلك القضايا على أن يكون نقاشا شاملا بتوجيه من الأعضاء. ولاحظ عزم الأمانة، كما هو مبيّن في الفقرة ١٤ من الوثيقة WO/GA/34/12، على اقتراح آلية مناسبة. وقال إن مجموعته لتتطلع إلى تحقيق ذلك الاقتراح في أقرب وقت ممكن. وقال إن المجموعة ومن ذلك المنطلق تؤيد توصيات لجنة التدقيق. وقال إنه يؤمن بضرورة إشراك تلك الهيئة القائمة وأعضاء الويبو في العملية. وقال إن المجموعة لم تتح لها الفرصة للتنسيق حول هذه المسألة بيد أنها أحاطت علما بالبيان الذي أدلت به رئيسة جمعية الموظفين.

١٠- وتحدّث وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول السبع والعشرين الأعضاء فيها. ورحّب بالتقييم الشامل الذي أعدته الشركة. ورأى أن التقرير يحتوي على نتائج مهمة وتوصيات مفيدة يمكن الاسترشاد بها في العمل المقبل والقرارات المقبلة فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية والإدارية، ولا سيما تلك المتعلقة بعملية إعداد البرنامج والميزانية للمنظمة. وقال إن الجماعة الأوروبية لتدرك أن الأمانة، في ردّها على تقرير التقييم الشامل، قد لاحظت عددا من المغالطات والتناقضات في التقرير. وأشار مع ذلك إلى أن لجنة التدقيق سبق وأن ناقشت ذلك مع اللجنة التوجيهية والشركة. وأعرب في ذلك الصدد عن تأييده لخلاصة لجنة التدقيق من أن النظر في المسألة بتفصيل أكثر لن يؤدي إلى تغيير في النتائج والخلاصات الرئيسية للتقرير وسيكون بالتالي دون جدوى. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تؤيّد أيضا توصيات لجنة التدقيق بشأن المسار الواجب اتباعه في المستقبل، وهو (أ) أن تضع الأمانة برنامجا متكاملا شاملا من أجل التحسين المؤسسي وفق الخطوط والأولويات الموصى بها في التقرير النهائي للشركة على أساس جملة من المعايير ليصبح مفصلا وقابلا للقياس وسهل البلوغ وواقعيا ومحترما للمهل ومتسقا؛ (ب) وأن تعدّ الأمانة خريطة طريق لتنفيذ البرنامج مع وضع الشروط من حيث التنظيم والموارد؛ (ج) وأن تراجع لجنة التدقيق عملية تنفيذ البرنامج على نحو دوري.

١١- وقال وفد كينيا إنه أحاط علما بمضمون تقرير التقييم الشامل. وقال إن الدول الأعضاء في الويبو تؤيد إعادة تنظيم قدرات الموارد البشرية والاستخدام الحذر لأموال المنظمة، وهي موارد حاسمة في استمرارية المنظمة ونموها في المستقبل. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود المبذولة في إعداد استعراض شامل لموارد الويبو البشرية وسياساتها وممارساتها. وقال إنها مهمة لها أولوية عالية لأنها لا تقتصر على الموارد البشرية بل تمتد إلى الموارد المالية أيضا. وأثنى على الشركة تقريرها المفصل والشامل والذي تناول أهداف الدراسة كما حددتها الويبو. وقال إن تنفيذ التقرير سوف يساعد الويبو على الاستمرار في تنفيذ ولايتها بكفاءة مع مراعاة التحديات الخارجية المحيطة بها. ورأى أن من المهم أن تصبح المسائل المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج جزءا لا يتجزأ من التنظيم المؤسسي للويبو. وساق مثالا من بلده إذ منحت الأمم المتحدة لكينيا إحدى جوائز أفضل الممارسات في الإدارة القائمة على النتائج من خلال التعاقد لتحسين الأداء. ومع تقدّم الجمعية في تلك المسائل المحددة، أكّد على أهمية اعتماد مؤسسة الأمم المتحدة ذاتها الإدارة القائمة على النتائج وتوطينها والدخول قدر الإمكان في التعاقد لتحسين الأداء كإحدى الوسائل لحل المشكلة. واقترح الوفد على الجمعية أن تجعل المسائل المتعلقة بالأهداف العملية والمناسبة والقابلة للقياس جزءا من العناصر التي ينبغي التقدم فيها عند تنفيذ توصيات ذلك العمل.

١٢- ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعزم الأمانة، كما هو مبيّن في الفقرة ١٠ من الوثيقة WO/GA/34/12، على الأخذ بتوصيات التقرير وتنفيذها. وأعرب عن تأييده لتوصيات لجنة التدقيق. وقال إنه أصغى بعناية للتقرير المقدم بالنيابة عن جمعية الموظفين وحرص على التأكيد للجمعية

موافقته على العديد من توصياته وقال إنه يؤيد بالطبع سعي الجمعية إلى تحسين عمل الويبو. وحثّ الوفد الويبو على وضع خطة لتنفيذ توصيات التدقيق المبينة في الفقرة ٢٤٨ من التقرير. والتمس الوفد أيضا أن يدرج بند توصيات التدقيق في جداول أعمال الدورات المقبلة للجمعية العامة. وشجّع الويبو أيضا على اعتماد استراتيجية الموارد البشرية المفصلة في الفقرات ١٤٥ إلى ١٦٤ من التقرير والتي تحتوي على عناصر منها ما يلي: استراتيجية تولي الأولوية للمهارات القيادية والإدارية، وإرساء ثقافة التعليم المتواصل، وتنفيذ نظام إدارة الأداء، ومواصفات جديدة للوظائف من إعداد الإدارة بأسلوب موحد لتيسير تقييم الوظائف وتصنيفها وربط أنواع عقود العمل بالأدوار المحددة وإتاحة فرص للمدفوعات. وأعرب الوفد عن تأييده لإجراء تقييم للاحتياجات قبل تحويل الموظفين المؤقتين إلى موظفين ثابتين لتحديد الاحتياجات لكل وظيفة على حدة. وشجّع الويبو على تحديث أنظمتها المعلوماتية لأنها تعتمد على تكنولوجيا المعلومات الفعالة لتوفير الخدمات ولإجراءاتها التنظيمية والإدارية. واقترح الوفد التركيز في أي تحديث مقترح على الموارد المعلوماتية الشحيحة في المجالات التي تساهم فيها الأتمتة على تحسين فعالية المنظمة وكفاءتها. وشجّع الويبو على الالتزام ببرنامج التحسين المؤسسي والتخطيط والعمل السليم على التخطيط للتوصيات المقترحة وإدارتها بطريقة فعالة من حيث التكلفة دون الحاجة إلى تمويل إضافي من الدول الأعضاء. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده وموافقته على ضرورة تحسين الأداء والحد من الإهدار وتخفيض عدد الموظفين بصورة عامة. وقال إن الدراسة لم يكن مقررا لها أن تشمل تقييما لعبء العمل في الكفاءات على مستوى كل منصب على حدة، ورأى أن من المنطقي إجراء ذلك التقييم كخطوة مقبلة. ومع تزايد عدد الطلبات على درجات أعلى، لاحظ الوفد أن من المفيد استعراض تقييم مستقل للموظفين والعمل المنجز ودرجة أولئك الموظفين.

١٣- وأعرب وفد أستراليا عن تأييده الشديد للحاجة إلى التقييم الشامل ورحّب بالتقرير. وأفصح عن قلقه إزاء بعض جوانب الجودة في إدارة الويبو منذ مدة. وقال إن التقييم الشامل ينبغي أن يكون جزءا من منهج شامل يرمي إلى تعزيز إدارة أداء الويبو ويتطرق لأدوار الإدارة العليا ومسؤولياتها في قيادة التغيير. ورأى أن التقييم الشامل يتيح للويبو فرصة لا سابق لها للنظر في تطبيق أفضل الممارسات في المناهج الإدارية في كل مستويات المنظمة. وأشار الوفد إلى الإقرار بأن الويبو مستمرة في تطبيق الإصلاحات وفقا للتقرير، بيد أنه حثّ الويبو أن تتخذ موقفا صارما في التصدي لبعض القضايا الأكثر حساسية التي طرحها التقرير، وذكر على سبيل المثال ثقافة المستحقات وإدارة الأداء وممارسات التوظيف السليمة. وأعرب الوفد عن حرصه على أن يُنظر إلى الويبو كمؤسسة ملتزمة بالقيم الإيجابية في مجال المساءلة وأن تصبح منظمة عالية الكفاءة في مقدمة الممارسات الإدارية والاعتماد على التكنولوجيا. وقال إنه يؤمن بأن تنفيذ توصيات التقرير له أولوية عليا. وقال إن من المهم العمل بدقة على تحديد ما لذلك من انعكاسات على الموارد المالية والبشرية، ولكنه شدّد على ضرورة التصدي لذلك في الوقت المناسب. وقال إنه حريص على ألا يكون لذلك وقع مباشر على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقال إن ضرورة التحسين المبيّنة في التقرير بأكمله لم تتقبلها المنظمة بعد في نظره. وقال إنه حريص أيضا على أن تنفَّذ الترتيبات المؤسسية الملائمة بغية الإشراف على تنفيذ أية توصيات في تقرير التقييم الشامل. وفضلا عن الرقابة التي تمارسها لجنة التدقيق، رأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية التي تجتمع مرتين في السنة هي أقدر هيئة على استلام التقارير الدورية بالنيابة عن الدول الأعضاء بغية ضمان الرصد الفعال للتقدم المحرز بشأن النظر في أعمال المتابعة وتنفيذها. وقال إن من المرتقب في تلك الحالة أن تعدّ لجنة البرنامج والميزانية بدورها تقارير وتعرضها على الدول الأعضاء في دورات الجمعية العامة بشأن تنفيذ التقرير، بما في ذلك الحالات التي لم تحترم فيها مواعيد التنفيذ وأسباب ذلك، بغية تمكين كل الدول الأعضاء من الحصول على معلومات آنية وشفافة حول التقدم المحرز في تنفيذ التقرير.

١٤- وأعرب وفد أثيوبيا عن تقديره لتقرير الأمانة وتقرير لجنة التدقيق أيضا. ورأى الوفد في التقرير فرصة أخرى سانحة للتغيير في منظمة تشهد نموا ضخما. وأعرب في الوقت ذاته عن ارتياحه إذ تسعى المنظمة بلا كلل إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز كفاءتها وفعاليتها، بيد أنه يرى أن التقرير لم يأخذ بعين الاعتبار ولم يبلور الطلب المهم الذي واجهته المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. ورأى أن أية توصية بإعادة تنظيم المنظمة ينبغي أن ترمي إلى تعزيز تركيزها على التنمية. وأشار إلى فقرة في التقرير جاء فيها أن التقرير لم يأخذ في الحسبان مختلف التوصيات التي ستنفذ في هذا الصدد. وعن المنهجية المتبعة في إعداد التقرير، استغرب الوفد لعدم الاسترشاد بالدول رغم أنها المحرك الرئيسي للمنظمة وأصحاب المصالح فيها. وشدّد على أهمية ربط توصيات الخبير الخارجي بمختلف المبادرات التي شرعت فيها المنظمة أو بصدد التخطيط لها. ودعا الأمانة إلى التشجيع على الدفع أكثر بعجلة التنفيذ. وأشار إلى إحدى توصيات التقرير التي تتعلق بإمكانية التعاقد مع جهات خارجية لتنفيذ بعض أنشطة الأمانة. وقال الوفد إنه يميل أكثر إلى الاتفاق مع أولئك الذين يعتبرون التعاقد مع جهات خارجية مسألة معقدة جدا، بحيث لا يمكن الدخول فيها إلا بعد بحث دقيق ومعمّق. وشدّد على ضرورة وضع أساليب واضحة لبيان الأنشطة المعنية بذلك والمؤسسات المستفيدة من إعادة التنظيم. ورأى الوفد أن الهدف من التعاقد مع جهات خارجية ينبغي ألا يقتصر على تحقيق مزيد من الفعالية بل يجب أن يشمل أيضا نقل المهارات والمعارف إلى مؤسسات في المناطق المحتاجة. وأشار إلى أن إحدى الإجراءات الموصى بها في التقرير ومرفقاته اعتماد استراتيجية جديدة بشأن الموارد البشرية تضمن أن تكون الصلاحيات في المنظمة متناسبة بشكل سليم مع المسؤولية وتحرص على إدارة الأداء بفعالية وكفاءة وتوفير الخدمات التعاقدية الخارجية الملائمة. وأثنى الوفد على جوهر تلك التوصيات، بيد أن منظور إدارة الموارد البشرية الذي يريده لهذه المنظمة هو ذاك الذي لا يحرص فقط على أن تكون الويبو تعمل كشركة فعالة وإنما كهيئة تمكينية وتمثيلية متعددة الأطراف يعمل فيها موظفون يمثلون ثقافات وأنظمة قانونية وهويات متنوعة. وقال إن إعادة تنظيم بنية المنظمة بما يمس ذلك الهدف الأسمى أمر غير مقبول بل من شأنه أن ينفي رسالة المنظمة ككل.

١٥- وشكر وفد البرازيل الأمانة على استيفائها مواصفات التقييم الشامل. وقال في المقام الأول، وعلى غرار ما بيّنته الوفود الأخرى التي تحدثت على النسق ذاته، إن تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير ليس تنفيذا تلقائيا. وقال إن الدول الأعضاء تحتاج إلى الوقت كي تبحث تلك الوثيقة المهمة والمعقدة وتناقشها وتعرب عن وجهات نظرها. وقال إن العمل على التوصيات الواردة في تقرير التقييم الشامل الذي أعدته الشركة والتعليقات التي تقدم بها بشأنه كل من المكتب الدولي ولجنة التدقيق وجمعية الموظفين يقتضيان أولا وقبل كل شيء توافق آراء الدول الأعضاء. وقال إن وجهات النظر الأولية حول استعراض الوثيقة تبين في نظره أن المنهج الذي اتبعته الشركة ربما أغفل في العديد من الجوانب الاعتراف بالطبيعة الخاصة للويبو وفهمها بصفتها منظمة حكومية دولية وإحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وليست شركة خاصة. وكرّر ما أبرزه وفد إثيوبيا من أن أكبر عيوب التقييم الشامل أنه يعتبر، بصورة واضحة ومتعمدة، أن جدول أعمال التنمية ليس من العناصر المهمة في رسالة الويبو في المستقبل. وقال إنه رغم الاتفاق الذي تحقق بشأن التوصيات الخمس والأربعين القائمة على الإجراءات الموضوعية والمتنوعة في طبيعتها ذات النطاق الواسع والمدى البعيد، وذلك في مناقشات اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية، وقبل ذلك وعلى الرغم من إنشاء لجنة جديدة في المنظمة وهي اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال إنه يؤمن بأن المنهج المتّبع كان مفرطا في بعده الإداري ولا يتناسب مع طبيعة منظمة مثل الويبو على جوانب متعددة. وقال إنه لا يريد الإسهاب في تعليقاته على تقرير التقييم الشامل لأنه وثيقة طويلة جدا، وإنما يود الاستشهاد ببعض النقاط كي يعبر عن موقفه بصورة عامة. فذكر أولا مسألة مجموعات الكفاءات التي تحتاج الويبو إلى تناولها باعتبارها مسألة ذات أولوية، وقال إن معظم تلك المجموعات يتعلق بالإدارة وتكنولوجيا

المعلومات وإدارة المكاتب واللغات وكلها وسائل وليست بغايات المنظمة. وقال إن من المستحيل إغفال الرسالة الجوهرية للمنظمة. وذكّر بأن الدول الأعضاء سبق وأن ناقشت ذلك بإسهاب، مثلا في سياق جدول أعمال التنمية. وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء ترغب في أن تعزز الويبو قدراتها في مجال التحليل الاقتصادي للملكية الفكرية فهي تحتاج أكثر إلى خبراء اقتصاديين ومتخصصين في اقتصاديات التنمية وأشخاص مؤهلين في مجال التنمية. وأشار إلى كثرة التوصيات التي تشير إلى ضرورة تعزيز قدرات الويبو على إعداد دراسات لتقييم الوقع المحتمل. ولاحظ الوفد أن التقرير يغفل بشكل واضح الجزء الجوهري لرسالة الويبو. ولاحظ أيضا أن بعض التعليقات الأخرى ناتجة ربما عن قلة الخبرة أو الفهم لدى الشركة فيما يتعلق بطبيعة الويبو كهيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة وباعتبارها إلى حد كبير هيئة سياسية وليست شركة خاصة تنتج سلعا أو تعرض خدمات للبيع. وأشار أيضا إلى بعض التناقضات في رأيه، مثل عدم الافتخار بالعمل لدى الويبو أو طول الإجازات المرضية. وقال إن ذلك يبدو متناقضا إلى حد كبير مع قلة تبديل الموظفين وطول مدة شغل المناصب. وفي ذلك الصدد، قال الوفد إنه يود أن يعرف سبب قلة تبديل الموظفين وطول مدة شغل المناصب. وقال إن الموظفين يمكثون في هذه المنظمة لعدد كبير من السنوات وإن ذلك لا يتناسب وفكرة انعدام الافتخار بالعمل في المنظمة. وقال إنه يتصور بأن الموظفين يعتبرونها مكان عمل إيجابي ومناسب لهم. واستطرد قائلا إن الشركة إذا كانت تعتبر الويبو على أنها تفتقر إلى ثقافة قائمة على الأداء فإن ذلك في رأيه يرجع ربما إلى طبيعة المنظمة كهيئة سياسية حكومية دولية وطبيعة العمل الذي تنجزه. ولاحظ أن التقرير لا يحتوي على أية إشارة مثلا إلى مسألة لها أهمية كبرى بالنسبة إلى البرازيل ألا وهي الحاجة إلى تكافؤ أكبر في التوزيع الجغرافي لموظفي المنظمة. واستطرد قائلا إن الويبو منظمة حكومية دولية متعددد الأطراف ويجب أن يكون ذلك مجسّدا أيضا في جنسيات موظفيها. ولاحظ أن هذه المسألة لا تهمّ الشركة بطبيعة الحال لأنها تغفل أن الويبو منظمة حكومية دولية متعددة الأطراف وتابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأن هناك العديد من البلدان التي تؤدي دورا مهما في تسيير أعمال هذه المنظمة. وقال وفد البرازيل إن المسألة في رأيه ليست مسألة كفاءة، لأنه لا يقيس النتائج بمعايير مادية بل يقيّم مواءمة بنية المنظمة التحتية للأهداف السياسية التي عليها تحقيقها وتجسيدها. وفي الختام، قال الوفد إن باب التحسين مفتوح دائما في كل منظمة وإن الجميع، بما في ذلك المكتب الدولي والموظفين والدول الأعضاء يعملون من أجل تحسين المنظمة.

١٦- وعبر وفد الصين عن تقديره لتقرير الشركة وفحص عمل المنظمة الذي مكن الدول الأعضاء من الاطلاع على عمل المنظمة بشكل أحسن. ولاحظ أن الشركة ليست لديها اقتراحات متناسقة إزاء توصياتها. وقال الوفد إنه يعلق أهمية كبرى على استعمال اللغات الرسمية في الويبو. وقال إن الوثيقة WO/GA/34/12 تشير إلى أن هناك شركات يمكن التعاقد معها بشأن خدمات الترجمة التحريرية باللغات الست. وأعرب عن أمله في أن يشمل ذلك أيضا خدمات الترجمة التحريرية والفورية لكل الاجتماعات ولا سيما الأنشطة المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إنه يأمل في أن تُعامل كل اللغات الستّ على قدم المساواة حتى تستطيع كل الدول الأعضاء أن تشارك بالتساوي في عمل المنظمة.

١٧- وشكر وفد اليابان الأمانة والشركة على توفير تقرير التقييم الشامل والمفصل. وشكر رئيس لجنة التدقيق على إتاحة التوصيات. وقال إن من المهم السير قدما على أساس تلك النتائج الملموسة من أجل تحسين الإدارة والمنظمة. وقال إن التقرير يحتوي على العديد من القضايا التي ينبغي تناولها ومناقشتها، وذكر على سبيل المثال أن الأمانة في تعليقها على الفقرة ١٣(د) من الوثيقة أبدت بعض الشكوك إزاء أثر نظام التخطيط لموارد المنظمة على ترشيد الوظائف. وأعرب عن رغبته في أن يعمَّق ذلك التقييم أكثر. وقال إنه يدرك أن التقرير ليس إلا بداية ولكنه يود أن يطلب من الويبو أن

تشرع في العمل بناء على التقرير. وأعرب عن أمله في إعداد خريطة طريق وآلية لترجمة تقرير التقييم الشامل على أرض الواقع حسب ما هو مناسب. وشدّد على أن تعكس الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كل العناصر التي يمكن تنفيذها فورا.

١٨- وأيّد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها. وخصّ بتأييده التعليقات الداعمة لتوصيات لجنة التدقيق في الوثيقة WO/AC/6/2. واقترح الوفد أن تعقد الأمانة اجتماعا للدول الأعضاء المهتمة والسير قدما في إعداد خريطة الطريق التي أوصت بها لجنة التدقيق. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد أستراليا والذي اقترح فيه أن يكون الاجتماع مفتوح العضوية تابعا للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن ذلك سيسمح للدول الأعضاء بالنظر في برنامج التحسين وخريطة الطريقة اللذين ستعدهما الأمانة والتعليق عليهما إلى جانب التعليقات التي قد تتقدم بها لجنة التدقيق في اجتماعها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧.

١٩- ورحّب وفد تركيا بالتقرير وبتوصيات لجنة التدقيق. وقال إن التقرير يعطي نوعا من التشخيص ويتيح في الوقت ذاته وسيلة مفيدة وتوجيهات وتوجهات للإدارة ينبغي النظر فيها. وقال إن التدابير الرامي إلى تحسين الفعالية التنظيمية والإدارية مهمة جدا. وفضلا عن تلك التدابير، اعتبر الوفد أن التدابير التشجيعية لها دور حيوي أيضا لأن طبيعة عمل الويبو تعتمد بشكل مكثف على المجهود الفكري والعنصر البشري. وقال إن تعاون الموظفين ومشاركتهم يكتسيان أهمية حاسمة. ولاحظ الوفد أن بعض العناصر الثانوية مثل طول الإجازات المرضية والتغيب عن العمل هي مؤشرات حساسة جدا تدل على عدم الرضا. وشدّد على ضرورة تحسين فعالية الموارد البشرية، ولاحظ في ذلك الصدد أن خطاب رئيسة جمعية الموظفين كان مفيدا جدا ومتعاونا. وفي الختام، قال الوفد إنه من المفيد تنظيم اجتماع للوفود المهتمة، كما اقترحه وفد المملكة المتحدة.

٢٠- وشكر وفد الاتحاد الروسي الشركة على التقرير المقدم. وقال إن التقرير شمل في القضايا المتعلقة بالموارد البشرية في الويبو. ونوّه بالمساعدة التي قدمتها الأمانة للشركة في إطار إجراء الدراسة وشكرها على الجهود التي بذلت في تنفيذ بعض البرامج. وشكر أيضا لجنة التدقيق على مشاركتها المباشرة في تنسيق تلك الدراسات. وقال إن التقرير يبرز المشكلات التي كانت فعلا تحتاج إلى تسوية منتظمة ويبيّن أنه من الممكن ترقّب تحسّن أوضاع الموارد البشرية، حسب التوصيات المقدمة، في غضون ثلاث إلى خمس سنوات شريطة اتخاذ الخطوات فورا لتنفيذ عدد من التدابير.

٢١- وأعرب عن قلقه إزاء ضياع وقت العمل نتيجة المرض ومستوى عمر الموظفين. وقال إن المسألتين تؤثران في مصالح موظفين معيّنين وتقتضيان بالتالي توخي الحيطة والتريث. ورأى في الوقت ذاته أن الحد من ضياع ساعات العمل يشكل احتياطيا حقيقيا في التقليل من الحاجة إلى مناصب جديدة. وعن مسألة جعل الموظفين يتركون المنظمة عندما يصلون إلى سن معيّنة، حذّر الوفد من أن يؤدي ذلك إلى تراجع في جودة الخدمات التي تقدمها المنظمة. وقال إن استبقاء وتأهيل الموفين الجدد مسألة مثيرة للقلق حاليا. واعتبر أن كل تلك المشكلات تواجه عاجلا أم آجلا إدارة أية منظمة ولا يمكن حلها باتخاذ تدابير مؤقتة.

٢٢- وفيما يتعلق بتوصيات الشركة حول برامج محددة أنجزتها الويبو في إطار البرنامج والميزانية، قال الوفد إنها تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل ولا سيما تلك المتعلقة بدمج عدد من البرامج. وقال إن تلك المسائل تدخل ضمن اختصاص لجنة البرنامج والميزانية ويمكن بالتالي بحثها في الدورات الخاصة بها. واعتبر الوفد أن عدد الموظفين في البرنامج ٧ غير كاف لا سيما بالنظر إلى توسع نطاق أنشطته الإقليمية. وأضاف قائلا إن البرنامج ٧ يغطي أنشطة الويبو في ٣٢ بلدا وليس له سوى ٨

موظفين بعقود ثابتة. ومن أجل تعزيز إدارة هذا البرنامج، اقتراح وفد الاتحاد الروسي، باسم مجموعته الإقليمية، فتح منصب مدير جديد ليشترك في إدارة أنشطة الويبو في الاتحاد الروسي وكل بلدان كومنولث الدول المستقلة. واقترح بحث هذه المسألة بمشاركة الأطراف المهتمة. وبصورة عامة، قال الوفد إنه يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الشركة ورحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة في اتباع منهج شامل فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية وتعزيز أنشطة هذه المنظمة. وقال إنه يؤيد الاقتراح الرامي إلى إجراء مزيد من المشاورات حول تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

٢٣- وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا. وقال إنه أحاط علما بالتقرير. واسترعى الانتباه إلى ضرورة إجراء إصلاح الموارد البشرية والمالية بصورة تدريجية مع مراعاة ثلاث مسائل مهمة. فذكر أولا الرغبة في المحافظة على البنية المتعلقة بالمساعدة التقنية وما يرتبط بها من موارد بشرية ومالية. وقال إن المسألة الثانية هي تعزيز التزام البلدان بتقديم المساعدة التقنية وتوطيد القدرات الابتكارية. وأضاف قائلا إن المسألة الثالثة هي أن أية إصلاحات للويبو ينبغي أن تتم بطريقة تدريجية بحيث لا تؤدي إلى تغييرات أساسية في الويبو بصفتها منظمة فريدة والوكالة المتخصصة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تربط بين أعمال الدول الأعضاء والقطاع الخاص.

٢٤- وقال وفد كندا إن المبادرات العامة للإصلاح الإداري في الأمم المتحدة تقتضي ضمان الأخلاقيات في السلوك ومساءلة القيادة والإدارة والرقابة السليمة والإدارة الحديثة في منظومة الأمم المتحدة ككل. وقال إن كندا تعلق أهمية كبرى على الإصلاح الإداري والمساءلة في الويبو. وفي إشارته إلى الأهمية التي تعلقها كندا على حسن الإدارة، أعرب الوفد عن قلقه إزاء التدقيق الشامل. وقال إن المشكلات العديدة فيما يتعلق بالقيادة والإدارة والمنظمة ذاتها وبنية الويبو، كلها تدل على تراجع في مستوى الإدارة داخل المنظمة. ولضمان تحقيق أهداف تلك العملية، شدّد وفد كندا على أن تجري الأمانة تقييما دقيقا لتلك التوصيات من خلال جميع اللجان المعنية والدول الأعضاء أيضا. وحث الويبو على تضمين التوصيات في أعمالها من خلال خطة تنفيذ متينة. وأعرب عن تأييده لدور لجنة التدقيق في استعراض التقرير وتقييمه. وقال إنه يؤيد أيضا تقديم تقارير دورية إلى الجمعية العامة عن التوصيات والتقدم المحرز.

٢٥- وقال وفد نيجيريا إنه يود أن يضم صوته إلى التعليقات التي تقدمت بها وفود أثيوبيا والبرازيل والصين وبنن. وأعرب عن تقديره لتوصيات لجنة التدقيق. ورأى أن الطريقة الوحيدة لإجراء تقييم دقيق لأنشطة الويبو وموظفيها وتحسين أنشطتها هي بإنجازها في إطار رسالة الويبو. وقال إن ذلك يرجع إل كون الويبو وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولها مسؤوليات ضخمة فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية لأن ذلك هو هدف الأمم المتحدة الرئيسي إلى جانب القضايا الأمنية. وقال الوفد إنه يؤمن بالتالي بأن العيوب المبينة في التقرير ناجمة عن عدم الربط بين رسالة الويبو في مجال التنمية وقوة الموظفين وسائر الأنشطة. واعتبر الوفد رغم ذلك أن التقرير فرصة لتحسين أنشطة الويبو وأدائها وفعاليتها. ورأى أن من المهم، عند التصدي لتوصيات التقرير النظر في الوقع المرتقب من حصيلة أنشطة الويبو. وقال إن من المهم أيضا اتخاذ الخطوات من أجل إجراء مشاورات سليمة بشأن تنفيذ التوصيات.

٢٦- وأعرب الوفد عن اتفاقه على ضرورة التعاقد مع جهات خارجية بشأن بعض الأنشطة ولكنه أكّد على ضرورة التحلي بالحيطة في ذلك الشأن. ولاحظ أن التقرير ذاته اعترف بأن المسألة معقدة. ورأى الوفد أن التعاقد مع جهات خارجية ينبغي ألا يتم بطريقة قد تضر بعمل الموظفين الدائمين. وقال إنه يؤمن بأهمية تحقيق أهداف تحسين الفعالية والكفاءة وأهداف أنشطة المنظمة بطريقة تساهم في رفع

معنويات الموظفين. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به رئيسة جمعية الموظفين الذي أشار إلى عدد من القضايا منها تراجع معنويات الموظفين وارتفاع نسبة التغيّب في المنظمة. وشدّد على ضرورة التصدي لتلك المسألة. والتمس الوفد من الويبو أيضا، بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة، أن تضم التوزيع الجغرافي العادل في التوظيف. وقال الوفد إنه يؤيد التوصيات المقدمة ولكنه يعتقد أن من المهم التخطيط للتنفيذ وإعداد خريطة طريق. وشدد على ضرورة استناد ذلك التنفيذ في رأيه إلى تقييم دقيق للتقرير.

٢٧- وشكر وفد الأرجنتين الشركة على تقريرها. واعتبر التقرير جزءا من سلسلة من التحسينات التي أدخلت خلال السنوات الأخيرة وقال إن التقرير سيساعد أعضاء الويبو على جعل المنظمة أكثر فعالية. وقال إنه لمس عيوبا في التقرير، مثل سائر الوفود، ولاحظ أن بعض التوصيات غير واضحة. وقال إنه يشاطر وفد البرازيل الرأي بأن تركيز التقييم ومنهجه ربما كان أنسب للشركات الخاصة. وحذا الوفد حذو كل الوفود تقريبا في التأكيد على أهمية مراعاة طبيعة الويبو كمنظمة حكومية دولية. وقال إن ذلك ليس بالأهمية القصوى لأن التقرير عبارة عن تشخيص أوّلي ويحتاج إلى نقاش بغية تحقيق توافق للآراء. وأشار إلى اقتراح المملكة المتحدة الرامي إلى إجراء تلك المناقشات في إطار لجنة البرنامج والميزانية مثلا. وحرص الوفد على إبراز مسألة محدّدة وهي الحاجة إلى إدماج البعد الإنمائي في ذلك التحليل وفي السياسة الجديدة بشأن الموارد البشرية التي تقترح المنظمة اعتمادها. وشدّد على ضرورة الالتفات إلى ضمان توازن جيد يكفل ليس فقط التباينات الجغرافية بل وأيضا غيرها من الاختلافات في المنظمة. وساق الوفد كمثال على انعدام التوازن ما لاحظه من أن العديد من المسؤولين في البلدان النامية لا يشاركون إلا في مجال التعاون التقني، في حين من المهم جدا في رأيه أن تكون البلدان النامية ممثلة أيضا في الشؤون القانونية وتلك المتعلقة بالتفاوض بشأن المعايير أو التحاليل الاقتصادية. ووصف الوفد تلك المسألة الأخيرة بالأساسية وشدّد على ضرورة أخذها في الحسبان فيما يتعلق بالموارد البشرية.

٢٨- ورحّب وفد سويسرا بتقرير التقييم الشامل ولا سيما الملاحظات المقدمة والتوصيات الواردة في التقرير. وقال إن التقرير أبرز مواطن نقص في إدارة الموارد البشرية وأكّدتها جمعية الموظفين. وقال الوفد إنه يأخذ تلك المسألة على محمل الجد لأن جمعية الموظفين في هذه المنظمة تتحفظ عموما في تعليقاتها. وقال إن رئيسة جمعية الموظفين قالت صراحة إن هناك تراجعاً في معنويات الموظفين وقلقا إزاء الإدارة. وقال الوفد إن ذلك مصدر قلق له. وأعرب عن أمله في أن تُعتمد سياسة جديدة لاختيار المرشحين والتعيين تتسم بالشفافية على كل المستويات وتقوم على معايير موضوعية ومؤهلات مهنية. وأكّد الوفد أيضا، مثل العديد من الوفود من قبله، أن الويبو بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة تؤدي دورا مهما في التنمية من خلال الملكية الفكرية. ورأى الوفد مع ذلك أن الويبو تقوم في أساسها على الخدمات المقدمة إلى القطاع الخاص وعملها الإجرائي مما يضمن التمويل للمنظمة ككل. وقال إنه يؤيد فكرة وضع برنامج متكامل وخريطة طريق لاستعراض استراتيجية الويبو ككل فيما يتعلق بالموارد البشرية كما أشارت إلى ذلك لجنة التدقيق. وقال وفد سويسرا إنه يؤمن، مثلما صرح وفدا كينيا وكندا، بأن لجنة التدقيق بصورة خاصة أدت دورا حاسما في استعراض تلك التوصيات ويتعين بالتالي على الويبو في رأيه أن تشرع في تطبيق تلك التوصيات فورا ولا يسمح لأي شيء أن يحول دون تنفيذها.

٢٩- وأعرب وفد الجزائر عن تأييده لما صرحت به العديد من الوفود التي تحدثت قبله، بما فيها وفد البرازيل ووفد نيجيريا. وقال إن تقرير الشركة أداة مفيدة جدا في تحسين الفعالية والكفاءة في الويبو، مثلما تحتاج كل وكالات الأمم المتحدة إلى العمل بشكل دوري ومنتظم على تحديد السبل الكفيلة بتحسين

إدارتها. وقال إنه يدرك بأن المسألة مصدر قلق دائم وأن الاقتراحات المقدمة لأغراض التحسين ينبغي ألا تؤدي إلى الخلاصة بأن هناك مشكلة تتعلق بالإدارة في هذه المؤسسة بعينها.

٣٠- وأشار الوفد إلى وفرة التعليقات المستلمة في إطار المناقشة خلال الصباح. وأشار أيضا إلى التعليقات المستلمة من جمعية المنظمة التي اقتبس بعض المتحدثين أشياء وتركوا منها أشياء. وقال الوفد إن ما يريده في نهاية المطاف هو إمكانية التفاعل بشأن القضايا المطروحة. وقال الوفد إنه لا يريد التحدث طويلا عن المسائل التي أبرزها، ولكنه يرغب كدولة عضو أن تتاح له الفرصة لإجراء حوار تفاعلي بشأن المسائل المطروحة. وأكّد على ضرورة إجراء بحث مفصل لهذا التقرير في ضوء الاقتراحات الكثيرة المقدمة، ولكن أيضا كما هو مبين في وثيقة الأمانة من أجل تصحيح التناقضات والعيوب التي تشوب التقرير. وأشار إلى المسألة التي طرحها العديد من المتحدثين بأن منظور المتعاقد الخارجي ربما كان أنسب للشركات. وأكّد الوفد بدوره على أن الويبو ليست شركة متعددة الجنسيات وإنما هيئة متعددة الأطراف والاختلافات بين الاثنين كثيرة. واستدرك الوفد قائلا إنه لا يقصد أن الاقتراحات ليست مفيدة بل إنها تحتاج إلى بعض من التكييف حتى تكون قابلة للتطبيق على هيئة متعددة الأطراف عليها الاستجابة للمواقف السياسية التي تتخذها الدول الأعضاء. وقال إن مسألة التعاقد الخارجي كانت في محلها ولكن العديد من القضايا الأخرى، وبالتحديد مفهوم التقييم الشامل، يصح تطبيقها أكثر على الشركات. وقال إن تعدد الأطراف في الويبو معناه أن تلك العناصر كلها مترابطة فيما بينها وإذا فصلت عن بعضها في منهج شامل فقد يؤدي ذلك الابتعاد عن الأهداف المنشودة. وأوضح وفد الجزائر موقفه قائلا إن بيانه ليس انتقادا للتقرير، بل إنه يرحّب بالتقرير. وقال إنه يرى أن من المفيد استعراض التقرير ثانية مع مراعاة سمات المنظمة التي تميزها والأولويات التي رسمتها وحددتها الهيئات الرئاسية بما في ذلك التركيز على التنمية المشار إليها آنفا. واستطرد الوفد قائلا إن على لجنة التدقيق أن تواصل استعراض هذه الوثيقة بإسهاب مع مراعاة التعليقات المقدمة من الأمانة والموظفين وربما أيضا النظر في إمكانية تنظيم حوار تفاعلي بين لجنة التدقيق ولجنة البرنامج والميزانية بمشاركة كل أصحاب المصالح بغية التوصل إلى قائمة من الأولويات فيما يتعلق بتنفيذ تلك الاقتراحات وفقا لجدول زمني، بعد تعديلها أو تكييفها نتيجة للمسار التفاعلي مع جميع أصحاب المصالح.

٣١- وأشارت الأمانة إلى فقرة القرار (الفقرة ١٨ من الوثيقة WO/GA/34/12) وقالت إن الفقرتين الفرعيتين واضحتان على ما يبدو. وقالت إن الدول الأعضاء أحاطت علما بمضمون الوثيقة بطريقة واضحة وأعربت عن وجهات نظرها فيها. وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية "٣"، التي تطرح مسألة بالنسبة إلى الدول الأعضاء لأن هناك عددا من وجهات النظر المعرب عنها بشأن السبيل إلى الأمام، قالت الأمانة إن من الأنسب توضيح المسألة أكثر والتوصل إلى فهم بيّن. ولاحظت الدعم العام المعرب عنه لفائدة توصيات لجنة التدقيق كما وردت في الفقرة ٢٤ من تقرير لجنة التدقيق (الوثيقة WO/AC/6/2) وقدمها رئيس لجنة التدقيق السفير خليل عثمان. وقالت إن تلك التوصيات تتناسب والفقرة ١٤ من تعليقات الأمانة في الوثيقة WO/GA/34/12، وذلك معناه أنه كان من المرتقب أن تضع الأمانة برنامج شاملا ومتكاملا للتحسين المؤسسي وأنه كان من المرتقب، كما وعدت الأمانة للجنة التدقيق، أن تعرض عليها خطة وخريطة للطريق بشأن تنفيذ ذلك البرنامج. وأضافت الأمانة قائلة إنه كان من المرتقب أن تجري لجنة التدقيق استعراضات دورية.

٣٢- وتطرقت الأمانة فيما بعد إلى مسألتين اثنتين قالت إن العديد من الوفود أثارتها بأسلوب عام وهما: أولا الرغبة في نوع من المسار التفاعلي مع الدول الأعضاء، وثانيا الآلية المعتمدة في ذلك المسار، إذ اقترح عدد من الوفود لجنة البرنامج والميزانية باعتبارها الآلية الأنسب في ذلك الصدد.

وقالت الأمانة إنه بعد الجمع بين المسألتين، اقتُرح أن تكون الآلية المحددة لذلك الغرض، بعد اجتماع لجنة التدقيق في ديسمبر/كانون الأول، اجتماعا مفتوح العضوية للدول الأعضاء يجرى فيه حوار تفاعلي بشأن اقتراحات الأمانة للجنة التدقيق وتعليقات لجنة التدقيق على تلك الاقتراحات.

٣٣- وكانت المسألة الأخيرة التي تناولتها الأمانة الالتماس الذي تقدم به وفد الجزائر ووفد فرنسا عند اجتماع لجنة البرنامج والميزانية أن تقدم الشركة عرضا حول تقريرها. واقترحت الأمانة، في حال الرغبة في تنظيم ذلك العرض، أن يقدَّم في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر/تشرين الأول كافتتاحية للأعمال الأخرى مع لجنة التدقيق والاجتماع مفتوح العضوية للدول الأعضاء في نهاية السنة الحالية أو بداية السنة المقبلة.

٣٤- وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة WO/GA/34/12 وقررت ما يلي:

"١" الموافقة على توصيات لجنة الويبو للتدقيق الواردة في الفقرة ٢٤ من الوثيقة WO/AC/6/2، وهي كما يلي:

"(أ) أن تضع الأمانة برنامجا متكاملا شاملا من أجل التحسين المؤسسي وفق الخطوط والأولويات الموصى بها في التقرير النهائي لمؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز وكما أقرت الأمانة بذلك في تقريرها (الوثيقة WO/GA/34/12). ولأن هذا البرنامج لن يكون معقدا فقط بل يرجح أن يمتد العمل فيه إلى عدد من السنوات، فإنه يتعين تصميمه على أساس جملة من المعايير ليصبح مفصلا وقابلا للقياس وسهل البلوغ وواقعيا ومحترما للمهل ومتسقا؛

(ب) ويتعين على الأمانة أن تجهز خريطة طريق لتنفيذ البرنامج مع وضع الشروط من حيث التنظيم والموارد. ويتعين أن تفحص اللجنة هذه الخريطة في اجتماعها المقرر عقده في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧؛

(ج) ويتعين على لجنة التدقيق مراجعة عملية تنفيذ البرنامج على نحو دوري."

"٢" وأن تعرض الأمانة على نظر لجنة الويبو للتدقيق، بحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، خطة وخريطة طريق لتنفيذ البرنامج المتكامل الشامل من أجل التحسين المؤسسي، بالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية لتنفيذ ذلك البرنامج.

"٣" وأن تدعو إلى عقد اجتماع مفتوح العضوية للدول الأعضاء في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨، بغية النظر في الوثائق التي تقدمها الأمانة إلى لجنة الويبو للتدقيق ووفقا للفقرة الفرعية السابقة، بعد تعديلها حسب ما هو مناسب في ضوء أية تعليقات من لجنة الويبو للتدقيق.

٣٥- وقال وفد البرازيل إن ليس له أي اعتراض على ما جاء في الفقرة ١٨ بيد أن الدعوة إلى عقد اجتماع مفتوح العضوية للحوار التفاعلي حول الخطة مسألة لا يقبلها، لأن الخطة في رأيه ينبغي أن تخضع لقرار الدول الأعضاء وليس فقط للحوار التفاعلي.

٣٦- وأوضحت الأمانة تلك المسألة قائلة إنها لم تلمح بأي شكل من الأشكال إلى أن الخطة ينبغي أن تخضع للموافقة وإنما سعت فقط إلى الاستجابة للرغبة التي أعربت عنها عدد من الوفود في إجراء مسار تفاعلي حول الطريقة التي ينبغي اتباعها في المستقبل. ولم تر الأمانة أية صعوبة كانت في فكرة تنظيم إجراءات للموافقة بالنسبة إلى مختلف التوصيات التي قدمت في برنامج التحسين المؤسسي.

البند ١١ من جدول الأعمال الموحد:

الصيغة المعدلة لولاية لجنة الويبو للتدقيق والتقرير الموحد للجنة الويبو للتدقيق للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والصيغة المعدلة لميثاق التدقيق الداخلي والتقرير السنوي الملخص لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

٣٧- استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/34/3 وWO/GA/34/4 وWO/GA/34/15 .

٣٨- وذّكرت الأمانة بموافقة المدير العام على سياسة الويبو الأولى بشأن التقييم في مايو/أيار ٢٠٠٧ وقالت إنها خطوة مهمة إلى الأمام. ولاحظت مع ذلك أن عدد موظفي الرقابة الداخلية يظل أدنى من المستوى المقبول وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن الخطط العملية قد وضعت للتعامل مع ذلك التحدي بسرعة وفعالية.

٣٩- وبدعوة من رئيس الجمعية العامة، قدّم رئيس التدقيق عملية المراجعة التي خضعت لها اختصاصات لجنة الويبو للتدقيق (الوثيقة WO/GA/34/15). وقال إن اللجنة شاركت في تلك العملية في عدد من المناسبات، وتفاعلت مع الدول الأعضاء والأمانة أيضا. وتابعت أعمال الفريقين العاملين اللذين أنشئا لذلك الغرض وشاركت فيها كما تابعت مداولات لجنة البرنامج والميزانية وشاركت فيها. وعن التقرير الموحد للجنة الويبو للتدقيق لسنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، قال إنها المرة الأولى التي تعد فيها لجنة التدقيق تقريرا للجمعية العامة بناء على مبادرتها الخاصة. وقال إن التقرير يفصل مهمات اللجنة وأنشطتها الرئيسية لسنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ويضع مفهوم اللجنة ودورها ووظيفتها في سياقها بصفتها هيئة رقابة في منظومة الأمم المتحدة.

٤٠- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقتين WO/GA/34/3 وWO/GA/34/4 ووافقت على الصيغة المعدلة لولاية لجنة الويبو للتدقيق والصيغة المعدلة لميثاق التدقيق الداخلي، كما وردتا في المرفقين الأول والثاني للوثيقة WO/GA/34/15 .

البند ١٢ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير المدقق الداخلي للويبو رقم IAOD/INV/2006/2
الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
وإجراءات المتابعة المناسبة

٤١- استندت المناقشات إلى جدول الأعمال بصيغته المعدلة كما هو مبين أعلاه.

٤٢- ذكّر الرئيس بأن الجمعية العامة كانت قد قررت عند اعتماد جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة A/43/1 Prov.1 Rev. للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للويبو يوم الثلاثاء الواقع في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، أن تحيل البند ١٢ إلى مجموعة أصدقاء الرئيس. وقال إن ما كان مرتقباً هو أن يعود الرئيس إلى الجمعية بجواب أثناء الدورة الراهنة.

٤٣- وصرّح قائلاً إن المناقشات حول مشروع جدول الأعمال قد استغرقت ساعات للوصول إلى قرار توافقي حوله وكان من الممكن أن يؤثر ذلك سلباً في أعمال الجمعيات، ورأى أن من الوجيه التذكير بأنه تم الاتفاق على ألا يؤثر العمل المتخذ بأي شكل من الأشكال في ما يلي:

"١" حق الأعضاء في طرح أي بند لاحق في جدول الأعمال قد تراه مناسباً،

"٢" واحتفاظ الدول الأعضاء بالحق بالرد فوراً على التقرير الذي يرفعه أصدقاء الرئيس إلى الجمعية.

٤٤- وأحاط الرئيس الوفود علماً بأن أي وقت لم يهدر لاستهلال العمل وأن فكرته كانت في البداية تأليف المجموعة من سفير واحد من كل مجموعة إقليمية بحيث يكون التمثيل شاملاً تماماً ومنصفاً بالكامل. واستدرك قائلاً إن بعض المجموعات قد أبدت قلقها من ذلك، مما اضطره إلى توسيع نطاق مجموعة أصدقاء الرئيس لتشمل منسقاً زائد واحد من كل مجموعة إقليمية.

٤٥- وفي ما يتعلق بجوهر العمل، أشار الرئيس إلى أن المجموعة قد انعقدت في ثلاث دورات رسمية لتناول الموضوع المطروح عليها. ومضى يقول إن المناقشات تمحورت في الواقع حول طبيعة المهمة المناطة بها، أي البت في المسائل الإجرائية المتعلقة بذلك البند من جدول الأعمال أو المسألة الجوهرية التي يثيرها البند.

٤٦- وأشار الرئيس إلى أن بعض الأعضاء اقترح أن تبقى المسألة إجرائية والعزوف عن التطرق إلى أي موضوع جوهري، وأن البعض الآخر احتج بأن المسألة المطروحة على المجموعة هي "النظر والبحث في الادعاءات الواردة في "تقارير المدقق الداخلي للويبو الصادرة منذ الجمعية العامة الأخيرة" وإصدار توصيات بشأنها.

٤٧- وأعلن أن أصدقاء الرئيس يعتبرون أن من الممكن تماماً ردم الفجوة من خلال المواقف الكتابية الصادرة عنهم بشأن ذلك البند من جدول الأعمال والمرفقة بالبيان المرفوع إلى الجمعية العامة للعلم.

٤٨- وشدد الرئيس على أنه يرغب قبل بدء الاجتماع أن يطلب إلى أصدقاء الرئيس تسليم نص من ثلاث فقرات مُحكمة الأطراف وخالية من أي شروط مسبقة حول الطريقة التي يرغبون في اعتمادها لتناول المسألة. وصرّح قائلاً إن ذلك هو ما فعله أصدقاؤه، إذ سلموه آراء مكتوبة عن مواقفهم، وأحاط الجمعية علماً بأن بين يديه الفقرات الثلاث المكتوبة والتي يستطيع أي وفد أن يقرأها إن شاء ذلك. وأعلن أن الاجتماعات المذكورة قد خلصت بوضوح إلى ما يمكن توصيفه ببوادر توافق في الآراء.

٤٩- وأشار الرئيس إلى وجود بعض المجالات الأساسية التي تسمح بالخلوص إلى اتفاق مشترك، بالرغم من صعوبة المسألة وتفاوت الآراء في صفوف أصدقاء الرئيس حول السبيل الأفضل لتناول المسألة.

٥٠- وذكر في المقام الأول وجوب تفادي تناول المسألة قيد النظر بطريقة تعسفية بل وفقاً للقواعد المعتمدة، أي ما يسري في الويبو من أنظمة ولوائح.

٥١- والتفت إلى الموضوع الثاني الذي حظي باتفاق واسع وقال إن المسألة ينبغي تناولها أيضاً بطريقة لا يمكن تفسيرها كما لو كانت تستهدف أي فرد أو مجموعة من الأفراد بل ترمي أساساً إلى صون نزاهة الويبو باعتبارها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة.

٥٢- وعليه، أشار الرئيس إلى أن موقف الأغلبية – وشدد على الكلمتين كما يتضح من تعداد المواقف – هو كما يلي:

"١" ينبغي إحالة المسألة إلى الآلية المناسبة في المنظمة التي تتناول مسائل التدقيق، وهي في هذه الحالات لجنة التدقيق؛

"٢" وينبغي للجنة التدقيق استعراض تقارير التدقيق ورفع نتائجها إلى رئيس الجمعية والدول الأعضاء، على أن يحافظ على سرية التقارير؛

"٣" وينبغي للجنة التدقيق أن تدرج في تقريرها ما يناسب من توصيات، بما في ذلك تدابير المتابعة المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

٥٣- وقال إن عليه أن ينتقل الآن إلى ما يمكن وصفه بالقضية غير المحلولة. وأشار إلى أن المناقشات اتسمت بالودية والصراحة، على أنها عجزت عن بلوغ حل حول مسألة الإطار الزمني لرفع الموضوع إلى الجمعية العامة وذكر ثلاث وجهات نظر اتضحت أثناء المناقشات على الوجه الآتي:

"١" أعلنت مجموعة من الوفود (ذات الرأي الغالب) أن الجمعية الحالية لا يمكنها إجراء تقييم في جوهر التقرير في هذه المرحلة لأن ذلك من شأنه أن يستبق الحكم في المسألة ويُذنب شخصاً قبل صدور أي حكم. وترغب تلك المجموعة في إحالة المسألة إلى دورة الجمعية العامة العادية المقبلة.

"٢" ورأت مجموعة أخرى أن النقاش حول الإطار الزمني لا يكون مجدياً إذا ما أحيلت المسألة إلى لجنة التدقيق لتنظر فيها وترفع توصياتها بشأنها.

"٣" وأراد أحد الوفود مناقشة المسألة في الدورة الراهنة للجمعية العامة وألا تحال إلى لجنة التدقيق.

٥٤- وقال الرئيس إنه انتهى من التقرير الرسمي على أنه يرغب في طرح سؤال إن لم تعترض الجمعية على ذلك. وقال إن السؤال هو: "أين تريد الجمعية أن تذهب انطلاقا من هنا؟"، ورأى أن من الواضح في هذا الوقت ولا سيما في سياق النقاش الجاري حول البند ١٢ من جدول الأعمال أن الويبو في مفترق طرق ولكن من الضروري تناول هذه المسألة بحذر شديد ووفقاً للأصول. وعلق على ذلك أهمية من حيث ضرورة ضمان الوقت المناسب لتتخذ الجمعية العامة إجراءاتها وكذلك من حيث أهمية عمل المنظمة ومكانتها التي اكتسبتها على مدى السنين ولم ينتقص أو يتدهور.

٥٥- وحث الرئيس جميع الوفود على التحلي بأكبر قدر من الانضباط في ممارسة حقوقها في الرد. وأشار إلى أن العمل الذي أنجزه أصدقاء الرئيس ليس نهائياً حاله كحال أي جهد بشري. ومضى يقول

إنه لم ينزل من السماء ولكنه جاء حصيلة النوايا الحسنة والعزم الثابت على تحقيق توافق في الآراء وتناول القضايا أمام الجمعية العامة بما يخدم مصلحة الويبو بمجملها.

٥٦- وأعرب الرئيس عن اقتناعه أن في ذلك العمل نفع للجميع. وقال أيضاً إن التوفيق بين مختلف السياسات الوطنية أو الجماعية المتنافسة لا يعني على الإطلاق أن ترسو الجمعية العامة على إنتاج حلول بأدنى قاسم مشترك. ومضى يقول إن التوفيق نفسه لا يستدعي من بعض الدول الأعضاء أو مجموعة منها التنازل بينما يبتهج الآخرون بنصر مبين. ورأى أن العملية تقتضي بالضرورة تفاهم متبادل واستعداداً لقبول التسويات وإفساح المجال للمواقف الجماعية أو الوطنية بما يعود بالخير على الجميع.

٥٧- وأردف قائلاً إن خير الجميع في رأيه هو أن تفعل الجمعية الموقرة في هذه الحالة ما يكون ضرورياً وقانونياً ومناسباً ويخدم مصالح البشرية برمتها بأفضل وجه. وشجع لذلك السبب الوفود الموقرة الحاضرة على أن تعتبر نفسها لا مجرد ممثلة لحكوماتها الوطنية، وهي كذلك، بل إنها، وهو الأهم والحاسم، شريكة في هدف مشترك هو ضمان أن تستمر الويبو في الاضطلاع بمسؤولياتها على وجه مرضٍ.

٥٨- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وقال إن الوقت لم يكن كافياً، كما بإمكان الوفود تصوره، لاستشارتهم عما قاله الرئيس للفور. وهنأ الرئيس، بالأصالة عن وفده، على تقريره المتوازن والموضوعي جداً حول ما حدث في اجتماعات مجموعة الأصدقاء، ورأى أن من المفيد جداً البحث عن الحلول للقضية الراهنة. وصرح قائلاً إنه، إذ كان في بداية الدورة الراهنة يتحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ما لم يعترض على ذلك أحد لاحقا، فإنه يتحدث أيضاً هنا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ليقول إن بعض الدول الأعضاء قد منعت اعتماد جدول الأعمال وأصرت على إضافة بند جديد حول متابعة تقرير داخلي صادر في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٥٩- وإذ تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن مجموعتين من مواطن القلق من الناحية القانونية واللتين تستحقان الالتفات إليهما إذا شاءت الجمعية التزام الأصول.

٦٠- وذكر في المقام الأول أن تقارير المدقق الداخلي كانت سرية وأن الدول الأعضاء لم يكن بإمكانها الاطلاع عليها إلا بشكل فردي وفي مكتب المدقق الداخلي. وقال إن ذلك وارد في المادتين ١٠ و١٥ من ميثاق التدقيق الداخلي الذي اعتمدته الجمعية العامة التي ينبغي لها أن تمتثل للقواعد التي أقرّتها بنفسها. ورأى أن أي تسربات مغرضة نظمتها بعض الجهات المعنية لا ينبغي أن تكون مبرراً بأي شكل من الأشكال لإقرار رسمي في الجمعية. وأشار الوفد إلى أن الجمعية العامة بإمكانها أن تتخذ قراراً برفع السرية بطبيعة الحال، على أن من غير القانوني أو الأخلاقي أن تقدم الجمعية الراهنة على التخلي عن القرارات التي اتخذتها بنفسها ما لم يثبت في هذه الحالة وقوع سلوك خاطئ فادح واستشهد في هذا الصدد بقرار صادر عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية الصادر برقم ٢٢٣٢ وتاريخ ١٦ يوليه/تموز ٢٠٠٣ وجاء فيه أن أي إجراء لا بد أن يسمح للشخص المعني بأن يدافع عن نفسه بفعالية أمام هيئة مستقلة ومحايدة.

٦١- وحذّر الوفد من إغفال ميثاق التدقيق والسوابق الحديثة العهد في هذا المجال وقال إن من شأن ذلك أن يزعزع المنظمة ويلحق ضررا معنويا بإدارتها التنفيذية نظرا إلى أن المحكمة المذكورة أعلاه تقر لأمثالهم خروج القرار عن القانون وتمنحهم حقا في تعويض مالي كبير.

٦٢- وذكر الوفد في المقام الثاني أن المادة ٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على أن تُجريَ الهيئة الراهنة مداولاتها حول بنود جدول الأعمال بالاستناد إلى وثائق العمل التي ترسل في الوقت ذاته الذي ترسل فيه الدعوة أو في أقرب فرصة ممكنة بعد ذلك، حسب اقتباسه لنص المادة.

٦٣- وصرح الوفد قائلا إن تقرير التدقيق لم يكنْ من وثائق العمل بل لم يكنْ من الممكن أن يكون قد أرسل إلى الدول الأعضاء لأن في ذلك خرق لميثاق التدقيق نظرا إلى انتفاء أي قرار صريح من الجمعية بإسقاط السرية عنه. وأكد الوفد أن الوثائق الإعلامية أو نسخ المراسلات الموزعة أثناء الدورة ليست بمثابة وثائق عمل ولا يمكن أن تحل محلها.

٦٤- وتعبيرا عنِ احترامه للوفود الـ ١٧٥ الآتية من مختلف أرجاء المعمورة والتي انتظرت بجلد ليوم ونصف يوم لتَنصبَّ على العمل بسبب الحجر الموضوع على جدول الأعمال، ورغبة منه في التحلي بروح التسوية، قال الوفد إن مجموعة البلدان الأفريقية تقبل بألا يُطرح الموضوع للتصويت علما بأنها كانت ستربح على الأرجح، واختارت الاحتفاظ ببند بشأن "تقارير التدقيق الداخلي الصادرة منذ الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٦" بدون الإشارة إلى أي نص محدد يفتقر إلى أي أساس قانوني بوصفه وثيقة من وثائق الجمعيات وبدون إشارة إلى أي "متابعة".

٦٥- وأشار الوفد إلى أن مناقشات قد جرت بشأن ما ينبغي طرحه في ظل البند المعني وإن كان ينبغي مناقشة المضمون أو أن تكون المناقشة إجرائية حول طريقة ضمان التِزام الأصول قبل أن يصبح موضوع القضية علنا بشكل رسمي من خلال طرحه على الجمعية لتبتَّ فيه إن استدعى الأمر ذلك.

٦٦- وحذَّر الوفد من أن يؤديَ بحث موضوع القضية في الوقت الراهن إلى إسقاط السرية والإقرار بالتالي صراحة بحالة سوء سلوك فادح من جانب المدير العام يفترض وجودها منذ إعادة انتخابه بالتصفيق قبل أربع سنوات.

٦٧- وأشار الوفد إلى السابقة المتعلقة بالمحكمة الإدارية التي ذكرها آنفا وقال إن إعادة الانتخاب بالتصفيق تعني فيما يبدو أقرارا بالرضا الكامل بقيادة أي مسؤول في أداء مهامه. ورأى أن الرأي الذي عبَّرت عنه الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء أثناء النقاش العام حول البند ٣ قبل بضعة أيام والتقرير عن صحة المؤسسة وعافيتها المطروح على دورة الجمعية العامة الراهنة من مراجع الحسابات الخارجي يذهب في الاتجاه نفسه.

٦٨- وأعلن الوفد أن قبوله لهذا البند من جدول الأعمال إنما يأتي تعبيرا عن استعداده للتسوية مع مجموعة واحدة لا تتفق مع التقييم الذي يشاطره الكثيرون، على أن مجموعة البلدان الأفريقية ملتزمة باحترام الأصول. وفي هذه الحالة رأى الوفد أنه ينبغي لِلجنة التدقيق التي لم تتسلم بعد حتى المرفقات المتعلقة بالأدلة الداعمة لتقرير التدقيق في الوقائع أن تبتَّ في الصفة القانونية للتقرير أو شرعية وجوده أو شرعية التدابير المتخذة حتى الآن فيما يتعلق بالتقرير المذكور واستعراض الأدلة الواردة في جميع تقارير التدقيق الداخلي المتعلقة بهذا الشأن بناءً على البند الراهن من جدول الأعمال مما أتيح أو أصبح متاحا. ورأى أن من الضروري أن تدرِج اللجنة في عرضها جميع الوثائق المتصلة بالموضوع، مثل التقرير الأخير لمراجع الحسابات الخارجي وتقرير وقائع محاضر الدورة التاسعة للجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ وتقرير شركة "إرنست أند ينغ" وتقرير شركة "برايسووترهاوس كوبرز" وأي مراسلات أخرى تتعلق بالملف المعني سواء كانت بتوقيع أو بدون

توقيع. وفي الختام، دعا إلى إتاحة الفرصة للمدير العام كي يدافع عن نفسه بفعالية وأن تستشير أيضا المستشار القانوني وتستعرض جميع الآراء القانونية التي يطرحها في هذا الموضوع.

٦٩- وأشار الوفد على اللجنة الدائمة أن تضع نصب عينيها أثناء أداء مهامها ولايتها وميثاق التدقيق.

٧٠- وقال الوفد إن مجموعة البلدان الأفريقية تعتبر أن ليس بإمكان الجمعية العامة في دورتها الراهنة أن تستبق حصيلة مداولات لجنة التدقيق في الموضوع ولا تجد دافعا لأن ترفع اللجنة تقريرها في غضون ٦٠ يوما حتى وإن أمكن ذلك إنسانيا، أي قبل دورتها المقبلة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، كما لا ترى سببا لعدم تناول الموضوع حسب المعتاد في الدورة العادية المقبلة للجمعية. وشدّد الوفد من جديد أن لا أدلة تشير إلى أنه ينبغي سلوك مسلك آخر.

٧١- ورأى الوفد أن الممارسات المعتادة حيث يسود حكم القانون هو أن يُعتبر أي شخص بريئا إلى أن تَثبُتَ إدانته أمام هيئة محايدة. وتحدى كل من لا يؤمن بهذا المبدأ أن يطرح علنا أمام الدورة الراهنة مضمون المزاعم الواردة في تقرير واحد أعده مدقق داخلي واحد بالنيابة أغفل بفعلته الآلية النظامية للمنظمة، وأن يدعوَ، إن شاء، إلى اتخاذ تدابير تأديبية ضد المدير العام، وحث مع ذلك إلى صون الجمعية العامة من شائبة تلك المقاربة وتجنب الحكم عليها بسوء فعل من جانب محكمة الأمم المتحدة كما كان الحال في هيئة حكومية دولية مشابهة قبل بضع سنوات قليلة.

٧٢- وذكّر الوفد بأنه لا يتحدث عن تجنب عواقب مالية لفعل غير مشروع فحسب من حيث التفريط بجزء من فائض ميزانية الويبو بدفع تعويضات وقال إنه يشير أيضا إلى كرامة هيئة سيادية هي هيئة الويبو وكرامة مديرها العام ولم لا.

٧٣- وتساءل الوفد عن كيفية إنكار تطبيق أصول الإجراءات والتعبير في الوقت ذاته عن القلق من مصداقية الويبو التي يهددها إنكار تطبيق الأصول. ورأى أن استهداف رئيس وكالة بهذه الطريقة وبدون التزام أصول الإجراء لا يُبقي شيئا من استقلالية الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة والتي طالما اعتبرت حيوية حتى من جانب من يختلف مع الوفد بل يسعى بكل جوارحه إلى التمسك باستقلالية مواطنيه ممن يترأس وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٧٤- واستشهد الوفد بحكم لمحكمة منظمة العمل الدولية في قضية تخص رئيسا تنفيذيا آخر أُقيل بدون سابق إجراء وقبل استكمال ولايته الثانية، إذ جاء في القرار أن استقلالية الموظفين الدوليين ضمان أساسي لا للموظفين الدوليين أنفسهم فحسب بل لحسن سير المنظمات الدولية وأن تلك الاستقلالية محمية بموجب عوامل عدة منها أنهم يعينون لمدة محدودة. وأكمل الوفد الاقتباس قائلا إن القبول بأن يكون من الجائز للسلطة المخول لها التعيين بإلغاء التعيين نفسه من تلقاء نفسها إنما يعدُّ خرقا غير مقبول للمبادئ التي تستند إليها أنشطة المنظمات الدولية معرِّضة بذلك المسؤولين للضغوط والتغييرات السياسية.

٧٥- وذكّر الوفد بأن حامورابي، ملك بابل كان قد مهّد لقانونه الشهير قبل ٣٢ قرناً قائلاً إنه يسن تلك القوانين لمنع القوي من قمع الضعيف. ورأى أن ذلك ينطبق على أفريقيا ومجموعة البلدان الأفريقية والرؤساء الأفريقيين للوكالات الدولية اليوم. ودعا الوفد إلى احترام القانون والتزام الإنصاف لأن ذلك هو درعهم الوحيد أمام القوى الكبرى التي تتحدى ذلك الإنصاف في المعاملة.

٧٦- وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على تقريره الصادق بخصوص مجموعة أصدقاء الرئيس، كما كان قد تعهد وفعل. وتمنى الوفد من الرئيس أن يسامحه لأنه لا يمتلك تلك المهارة في التضليل والتشويه والكلامِ المزدوج السائد في الأيام الراهنة. وقال الوفد إنه يعتزم التكلم بوضوح كبير لا يشوبه غموض وذكّر بأن الوفود كانت لا تزال أمام طريق مسدود في شأن البند ١٢ من جدول الأعمال المتعلق بتقرير المدقق الداخلي، طيلة الأسبوع الماضي الذي كانت خلال الجمعية العامة للويبو معقودة، وقال إن ذلك التقرير يتناول مسألة أساسية تماماً هي بمثابة بصيرة المدير العام للويبو ونزاهته وشخصيته. ومضى يقول إن مجموعة أصدقاء الرئيس قد أنفقت أسبوعين ولم تقرر إن كان تقرير المدقق الداخلي سليماً أو غير سليم وإن كانت تود استعراضه على الإطلاق، كما أشار إلى أن أصدقاء الرئيس على كثرتهم لم يغتنموا فرصة قراءة التقرير رغم أنه أتيح قبل أحد عشر شهراً حتى الآن ولم يتبيّن ما يعنيه التقرير من مبعث جدي على القلق وما يمكن أن يُستخلص منه بشأن مستقبل المدير العام ومستقبل الويبو. وصرّح الوفد قائلا إن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بمنظمة الويبو بحيث تكون متينة وحيوية. وقال إن العمل المحوري الذي ينتظر هذه المنظمة المهمة يستدعي أن يكون على رأسها مدير عام فوق كل الشبهات ولا تثقله قضايا أو ادعاءات أو أدلة خطيرة تشكك بشكل كبير في شخصيته ونزاهته وحِكمته. واكتفى الوفد بأن يقول إن جميع الدول الأعضاء في الويبو والمدير العام والعاملون في الويبو أمامهم دليلٍ في تقرير المدقق الداخلي وهو دليل واضح لا يقبل التأويل ومفاده أن سلوك المدير العام يُعد خرقاً لنظام موظفي الويبو ولائحة الموظفين وأن تلك الأفعال لا يمكن اعتبارها بمثابة مجرد أخطاء إدارية وأن مسار المدير العام المهني لم يكن ليكون كذلك لولا استخدامه المتكرر لتاريخ ميلاد مغلوط وأن سلسلة الأخطاء المتكررة ترتفع إلى مستوى الانتهاكات لنظام موظفي الويبو ولائحة الموظفين. وأردف قائلاً إنه يرغب في طرح سؤال بسيط بينما الكل يطرح أسئلته، وقال إن سؤاله هو كما يلي: هل ينكر المدير العام أن سلسلة الأخطاء المتكررة في قراراته قد أنزلت كفنها على قيادته داخل المنظمة وخارجها وأن تلك الأخطاء إنما تشكلِ انتهاكاً لنظام موظفي الويبو ولائحة الموظفين؟ وطالب الوفد بالرد بكلمة نعم أو كلا. وأردف قائلاً إن مفهوم النزاهة محفوظ في ميثاق الأمم المتحدة، وإن قواعد سلوك الموظفين الدوليين تنص على أن المفهوم ينسحب على جميع جوانب سلوك الموظف الدولي بما في ذلك صدقه وحياده واستحالة تعرضه للفساد. وقال إن قواعد السلوك تشدد على تلك الصفات باعتبارها أساسية شأنها شأن الكفاءة والفعالية. وخلص الوفد إلى أنه يجب أن يكون أكبر مسؤول في أي وكالة في منظومة الأمم المتحدة فوق كل الشبهات وبأكثر درجات النزاهة. وأشار إلى أن التقرير موضع النقاش (تقرير المدقق الداخلي للويبو: IAOD INV 2006/2) قد أتيح وفقاً لميثاق التدقيقِ للويبو لجميع الدول الأعضاء منذ إصداره في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، أي قبل أحد عشر شهراً. ولفت النظر إلى أن التقرير قد خلص أيضاً إلى أن المدير العام قد أدلى ببيانات خاطئة في استمارة توظيفه الأصلية في الويبو وفي ما قدمه لاحقاً من وثائق رسمية، وإنه، إذ فعل ذلك، قد انتهك نظام موظفي المنظمة ولائحة الموظفين والمبادئ التي ذكرها الوفد للتو، أي المبادئ التي تحكم سلوك الموظفين الدوليين. وأردف الوفد قائلا إن التقرير يكشف عن أن المدير العام قد ذكر تاريخي ميلاد مختلفين على الأقل – أحدهما لأغراض تعيينه في الويبو والآخر لأغراض شخصية – خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ٢٠٠٦. وقال إن التقرير يخلص أيضاً إلى أن المدير العام كان يعلم عند إيداع استمارة العمل الأولى في الويبو سنة ١٩٨٢ أن تاريخ ميلاده الوارد في الاستمارة غير صحيح. وقال إن التقرير يُشير إلى أن المدير العام لم يجرِ التصحيح بالرغم من إقراره بأنه كان على علم بالخطأ وبالرغمِ من الفرص الكثيرة التي كانت أمامه لتصويب الخطأ. وأشار إلى شرح المدقق الداخلي في تقريره قائلاً إن تلك الأعمال تعد في ظاهرها انتهاكاً لنظام موظفي الويبو ولائحة الموظفين وقواعد سلوك الموظفين في الأمم المتحدة وقد أدت بالمدير العام إلى الحصول على مناصب وفوائد لم يكن أهلاً لها لولا ذلك التاريخ. ومضى يقول إن السن الجديد المزعوم يرجح في ما

يبدو حصوله على فوائد مالية إضافية. وقال الوفد إن مصداقية منظمة مثل الويبو تعتمد على صدق إدارتها وأخلاقياتها. وقال إن على جميع الموظفين، وعلى رأسهم مَن يقود المنظمة، أن يتحلى بأعلى مستويات السلوك الأخلاقي. وطالب بأن يتحمل المدير العام، شأنه في ذلك شأن أي موظف، مسؤولية سلوكه.

٧٧- وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق ذلك بدعوة عاجلة لانعقاد لجنة الويبو للتنسيق في ذلك التقرير لتدرسه وتتخذ الإجراء المناسب بشأنه وتبيّن لمجتمع الأمم المتحدة أن الويبو منظمة تلتزم بتنفيذ مبادئها المثالية المجسّدة في ميثاق الأمم المتحدة. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء عليها واجب معنوي رفيع وملزمة إزاء الأمم التي تمثلها وإزاء ميثاق الأمم المتحدة الذي تعهدت بالتزامه أن تؤدي واجبها وتمارس قيادتها للمنظمة بدون خوف أو تمييز. وأعلن الوفد أن الامتناع عن ذلك، أي العزوف عن معالجة الحالة الخطيرة لذلك السلوك المشين المزعوم من جانب أكبر مسؤول في هذه الوكالة من شأنه أن يشكك في نزاهة المنظمة بل ربما في مستقبلها. ودعا الوفد المدير العام إلى الرد بوضوح وبالحجج المقنعة على الادعاءات الموجهة ضده في منتدى مفتوح هو منتدى الجمعية العامة الراهنة وأمام الدول الأعضاء أو ينزل عند طلب مَن يدعو إلى قيادة جديدة في الويبو وحث الوفد بشدة وكل احترام سائر الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات فوراً.

٧٨- وتحدث وفد باكستان باسم الأعضاء السبعة والخمسين في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقال إن منظمته تؤمن بشفافية المنظمة ومصداقيتها وفعاليتها وتدعمها. وقال إن المنظمة تقدر كثيرا الجهود التي يبذلها الرئيس وأصدقاء الرئيس بغية تضييق الهوة بين وجهات النظر المتباينة. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للسير قدما بهذا المسار تحت قيادة الرئيس الحكيمة. وردا على السؤال الذي طرحه الرئيس – أين نذهب من هنا؟ – أجاب الوفد قائلا إن المنظمة تؤمن بأنه من العادل والمنطقي اتباع أصول الإجراء. ولا يسمح في تلك الحالة لا للدول الأعضاء ولا للجنة التدقيق ولا لأية هيئة فرعية أن تتجاوز أصول الإجراء أو تتخطاها. وقال إن منظمته تؤيد كليا التوصية التي تقدمت بها الأغلبية العظمى من أصدقاء الرئيس من ضرورة اتباع المسار السليم قبل أن تشرع الجمعية العامة في مناقشة المسألة. واقترح أن يُلتمس من لجنة التدقيق استعراض التقرير عن هذه المسألة باستقلالية وحياد في دورتها المقبلة في ديسمبر/كانون الأول من هذه السنة دون أي نوعي من الضغوط. وقال إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيّد موقف مجموعة البلدان الأفريقية في هذا الشأن.

٧٩- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للرئيس على توجيهه الممتاز لهذه المسألة ولأصدقاء الرئيس على عملهم الموضوعي والمتوازن. وقال إنه يود أن يعرب عن دعمه القوي لسعادة سفير الجزائر بصفته منسق مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن المسألة قيد النظر تطرح أسئلة إجرائية جوهرية. وعند النظر في المسألة المتعلقة بالبند ١٢ من جدول الأعمال والمتعلق بتقرير الويبو الداخلي المؤرخ في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، شدّد الوفد على ضرورة التقيّد دائما بأصول الإجراء. وقال إن أية محاولة للابتعاد عن المعايير المتعارف عليها دوليا في الممارسات المهنية كما هي مطبقة في منظومة الأمم المتحدة من شأنها أن تلحق الضرر بعدد من الهيئات وتولّد تدابير مضادة محتملة. وذكر في المقام الأول خطر المساس بصورة الويبو بسبب عدم الامتثال للمبادئ التي وضعتها علنا لها ولأعضائها. وذكر في المقام الثاني خطر المساس بمنظومة الأمم المتحدة ككل لأن الويبو واحدة من الوكالات المتخصصة في الويبو وتعمل في ظل منظومة الأمم المتحدة. وذكر في المقام الثالث احتمال التعرض للإجراءات القانونية المتاحة للشخص المعني ضدّ المؤسسة. وقال إن على الدول الأعضاء بالتالي أن تفكر مليا في الانعكاسات التي قد تترتب على المنهج الذي تختاره بالنسبة إلى مصلحة المنظمة على المدى البعيد. واستشهد وفد جنوب أفريقيا بالبيان الذي أدلى به منسق مجموعة البلدان

الأفريقية فقال إنه بناء على النظام الداخلي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولا سيما القاعدة ٦-٢ التي تنص على ضرورة إتاحة وثائق العمل مقدما إلى الدول الأعضاء لمناقشتها واتخاذ القرار بشأنها في الجمعية العامة، فإنه بالتالي يؤيد كليا الاقتراح الرامي إلى إحالة البند ١٢ من جدول الأعضاء إلى لجنة التدقيق التي ينبغي أن تنظر في جميع الوثائق المتعلقة بهذه المسألة، على أن يتم النظر في توصياتها خلال الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة. وأوضح موقف جنوب أفريقيا قائلا إنه يؤكد على أن التوصل إلى نتيجة متوازنة وعادلة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حرصت الدول الأعضاء في الويبو على أن تكون الإجراءات التي تعتمدها بعيدة عن أية شبهات وأن تقوم على نزاهة وشفافية لا غبار عليها وتسري على الجميع.

٨٠- وقال وفد البرتغال إنه أخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الرئيس، بصفته رئيس مجموعة الأصدقاء، بغية التعامل مع البند ١٢ من جدول الأعمال على النحو السليم. وأعرب عن أسفه لأن المجموعة لم تستطع التوصل إلى اتفاق والمدير العام لم يستطع المشاركة في النقاش. وقال الوفد إن الاتحاد الأوروبي لقلق جدا إزاء وقع الوضع الحالي على مصداقية الويبو وصورتها وعلى قدرة الويبو على أداء ولايتها. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبلغت هذه الرسالة إلى المدير العام. وقال إن الطريقة التي عملت بها الدورة الحالية للجمعية العامة حتى الآن لدليل محزن على أن المنظمة بدأت تلمس الآثار السلبية للوضعية الحالية. ورغب الوفد في إطلاع الجمعية العامة، في ظل الوضعية الحالية المؤسفة، أنه نصح المدير العام أن يعيد النظر في منصبه لمصلحة المنظمة. ولاحظ أن هناك أزمة في قيادة الويبو ويجب حلها. وقال إن الاتحاد الأوروبي لواثق من أن الجمعية العامة الحالية ينبغي أن تنظر في تقرير المدقق الداخلي وأن تتخذ قرارا بشأن أنسب الإجراءات الواجب اتخاذها بما يتوافق وخطورة الأمر وإلحاحه.

٨١- وشكر وفد إيطاليا الرئيس على تقريره الموضوعي والمتوازن وعلى توجيهه الحكيم لهذه المجموعة. وقال إنه لفخور بالعمل في المجموعة وإنه سعيد لكونه اعتبر من الأصدقاء الشخصيين للرئيس بدءا بعمل المجموعة الجماعي. وقال إن إيطاليا وهي عضو في الجماعة الأوروبية وفي الوقت ذاته بصفتها الرئيس الحالي للمجموعة باء، تود أن تعرب عن تأييدها الشامل للبيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية للجماعة الأوروبية. وحرص الوفد، بصفته المنسق الإقليمي للمجموعة باء، أن يذكر بأن بيان الاتحاد الأوروبي حضي بموافقة الدول الأعضاء السبع والعشرين كلها بالإجماع، وهو بيان يجسّد بالتالي وجهات نظر أعضاء الجماعة الأوروبية الخمسة عشرة داخل المجموعة باء. وأكّد على أنه يشاطر جميع أعضاء المجموعة باء والدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية كما جاء في البيانات التي سبق وأن قدمت من قبله، مشاطرة كاملة لما تكتسيه هذه المسألة من أولوية وإلحاح. واستدرك قائلا إن هذا الموقف ينبغي ألا يفسر على أنه إغفال لنظام المنظمة الداخلي أو استهداف شخصي بحت بل إنه على العكس من ذلك يدل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على الحاجة إلى العمل فورا على ضمان سير العمل بسلاسة وفعالية خلال الأشهر القادمة.

٨٢- وقال وفد أثيوبيا إنه يؤيد كليا موقف مجموعة البلدان الأفريقية الذي أعرب عنه وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الرئيس وأصدقاءه الذين بذلوا قصارى جهدهم من أجل التوصل بالجمعية العامة إلى موافق موحدة حول هذه المسألة. واعتبر الوفد التقرير متوازنا. ورأى أن الدورة الحالية للجمعية، بالنظر إلى الوضع الحالي العام للأمور، لها الكثير من العمل الملح الذي يحتاج إلى أولويات قصوى. وأكّد على أن موقفه ليس قائما على العاطفة وإنما على أسس قانونية. ودعا الجمعية إلى احترام الرأي القانوني الذي أعرب عنه المستشار القانوني واحترام الإجراءات المعنية في الويبو. وقال إن ذلك تقتضيه الصكوك القانونية المعنية والتجربة الإجرائية لهذه الجمعية العامة التي تقوم على

ممارسة متينة. وأشار إلى أن الدول الأعضاء لها مصالح قوية في المنظمة. وقال إن البلدان الأقل نموا تحتاج إلى المنظمة وخدماتها والعمل الواجب إنجازه ضخم. وساق كمثال في هذا الصدد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأشاد بقيادته وكل من أسهم في تحقيقه رغم المخاطر التي كانت مطروحة في البداية. وقال إن الجمعيات ليست في مأزق بسبب هذه القضية. وقال الوفد إن كل ذلك يدفعه إلى تأييد الموقف الأفريقي كليا بشأن هذه المسألة والذي أحسن التعبير عنه السفير الجزائري. وأعرب عن إيمانه العميق بأن الوفود التي أبدت الاحترام والدعم للأشخاص الذين أداروا هذه المؤسسة في الماضي عليها أن تتعامل بالطريقة ذاتها مع أي شخص بريء ما لم تثبت إدانته بطبيعة الحال. وقال إن مواقف مجموعة البلدان الأفريقية لم تنبع عن دعم أعمى وإنما من استقامة الإجراءات واحترام القوانين. وقال إن المنظمات لا تقوم ولا تنشأ من الإجراءات السياسية. وقال إن الدورة الحالية للجمعية العامة لا يمكن أن تظل في موقف الحكم اللامبالي. ودعا الجمعية العامة إلى تسخير طاقتها في التشبث بالقواعد التي تضمن حيوية المؤسسة عوضا عن التقليل من شأن الأفراد الذين قدموا الكثير لهذه المنظمة. وقال الوفد إذا أردتم مساءلة المدير العام، فلنفعل ذلك وفقا للإجراءات التي تحترم فعل القانون والشفافية. وشكرا.

٨٣- وأعرب وفد مصر عن تقديره للطريقة الممتازة التي وجّه بها الرئيس أعمال الجمعية العامة، وأكدّ على دعمه للرئيس من أجل تيسير التوصل إلى خاتمة موفقة للجمعية العامة الحالية. وقال الوفد إنه يؤيد البيان الذي أدلى به سعادة سفير الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الرئيس على تقريره حول مداولات أصدقاء الرئيس بشأن التعامل مع البند ١٢ من جدول الأعمال. وقال إن عرض الرئيس أنار الطريق أمام الأعضاء وكان دلالة على تشبّثه الصارم بالشفافية. وقال إن من الملاحظ أن تلك المداولات لم تحض بتوافق الآراء وبالتالي فإن القاعدة المعروفة تسري في هذه الحالة فليس هناك أي اتفاق ما لم تتفق جميع الأطراف. وأثنى الوفد على كل أولئك الذين شاركوا في مداولات أصدقاء الرئيس وقال إنه واثق من أنهم تحملوا هذه المسؤولية بحسن نية وخدمة لصالح المنظمة بصفتها القوة الدافعة الكبرى والأولوية الأولى. وقال الوفد إنه يستصعب في الوقت الراهن أن يتصدى لجوهر البند ١٢ من جدول الأعمال بسبب عدم توزيع أية وثائق رسميا. ولا يسع الوفد إلا أن يشجع الرئيس على مواصلة مشاورته بشأن هذه المسألة بغية التوصل إلى توافق للآراء حول موقف يصون حرمة النظام الداخلي للمنظمة وأصول الإجراء ومصداقية الويبو. وقال الوفد إنه واثق من أن المزيد من المشاورات سوف تفضي إلى نتائج من أجل إحالة هذا البند إلى الآلية المناسبة في المنظمة بغية إجراء استعراض منصف ومحايد وشامل لجميع جوانبه واتخاذ أي إجراء وفقا لنظام المنظمة الداخلي.

٨٤- وأعرب وفد قيرغيزستان عن احترامه للرئيس وتوجيهه الحكيم للجمعية. ورحّب بالتقرير الذي أعده الرئيس بمساعدة أصدقاء الرئيس. وأعرب عن اعتقاده بأن مصلحة المنظمة تقتضي إنجاز العمل تدريجيا وخطوة خطوة تنفيذا للنظام الداخلي الذي وضعته الدول الأعضاء. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى وفد الجزائر الموقّر والبيان الذي أدلى به وفد باكستان الموقر باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

٨٥- وشكر وفد سويسرا الرئيس على جهوده في هذا المضمار. وشكره بصورة خاصة على تذكيره للجمعية العامة بضرورة احترام النظام الداخلي. وقال إن البند ١٢ على جدول أعمال الجمعية، ويجوز بالتالي للوفود حسب النظام الداخلي أن تتحدث بشأن مضمون تقرير التدقيق الداخلي. واستصعب الوفد اعتبار ذلك التقرير وثيقة سرية في حين أنه طرح على مشاورات الوفود منذ شهور. وقال إن التقرير وقع بين أيدي الإعلام كما أنه نشر على الإنترنت منذ مدة طويلة. ودعا الوفد الجمعيات إلى عدم إغفال واجبها بصفتها الهيئة العليا في المنظمة وقال إن من واجباتها أيضا ممارسة مهمة الرقابة. وقال إن

الدول الأعضاء لا يمكن أن تظل صامتة بينما يتحدث الجميع عن أزمة في الويبو. وقال الوفد إنه أولا وقبل كل شيء فوجئ إذ لم ير ضمن أعضاء المكتب الدولي في القاعة المدير العام للويبو نفسه، باعتباره أول من يهمه هذا البند من جدول الأعمال. ثم قال الوفد إنه يريد الإدلاء بالبيان التالي.

٨٦- "كي تكون منظمة مثل الويبو قادرة على العمل بأفضل الطرق، من اللائق أن تبرهن، في كل مستوياتها ولا سيما زعيمها، على النزاهة والشفافية والمصداقية والاحترام الصارم للقواعد والأنظمة. وذلك هو الأساس الذي تقوم عليه صورة المنظمة التي تعطي المثال للموظفين وتبعث فيهم روح العمل. وذلك هو الأساس الذي تقوم عليه ثقة الدول الأعضاء. ينتاب وفدي القلق والانشغال عندما يقرأ في تقرير أعده المدقق الداخلي للويبو والذي اطلعت عليه في المكتب، كما ينص على ذلك ميثاق التدقيق، أن المدقق لاحظ بعد فحص دقيق للعديد من الوثائق التي استعملها المدير العام للمنظمة لمدة تزيد على العشرين سنة، على الأقل تاريخين للميلاد لأغراض مساره المهني في المنظمة، وأنه فعل ذلك، حسب ما جاء في التقرير، وهو على علم بالحقائق وعلى نحو متكرر. ويعتبر استعمال تاريخ معيّن مع العمل الكامل بالحقائق، كتاريخ ميلاد خاطئ، مخالفة لنظام الموظفين وقاعد سلوك مسؤولي الأمم المتحدة، مما سمح للمدير العام من تقلد مناصب ما كان ليشغلها في ذلك الوقت لأنها كانت مخصصة لأشخاص في فئة عمرية أكبر منه. والقضايا التي تناولتها المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية تحتوي على عدد من السوابق التي تدل إلى التقييم الذي ينبغي أن يسري على هذا النوع من الأفعال. إن أهم شيء بالنسبة إلى وفدي في الوقت الراهن هو النظر في نزاهة منظمتنا ومصداقيتها، والتي ظلت مند سنوات محط الانتقاد الموجه إلى إدارتها، سواء جاء ذلك في الصحافة أو، وهو الأمرّ، في تقارير التدقيق الداخلي والخارجي التي أشارت إلى مشكلات خطيرة في إدارة الويبو. ويذهب أحد تلك التقارير إلى وصف تلك الأعمال على أنها مخالفات. وأحيلكم في هذا الصدد إلى الصفحة ٣ من تقرير الاستعراض الخارجي الذي أجرته شركة إرسنت أند ينغ بشأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وحتى نضمن نزاهة هذه المنظمة ونتخطى الأزمة الراهنة ويستطيع بالتالي الوفود هنا وكذلك موظفو المنظمة أن يناقشوا في هدوء قضايا الملكية الفكرية الموضوعية، لا بد الآن من استخلاص العبر فورا واعتماد القرارات اللازمة للعودة إلى العمل مع إدارة تحظى بثقة الدول الأعضاء وموظفي الويبو. وليست وثيقة مثل الوثيقة A/43/INF/8 التي وزعت في بداية الجمعية قادرة على استرجاع ثقتنا، بل العكس، إذ أن ما يستغرب له هو لغة الوثيقة ومضمونها وما تحويه من انتقاد ضمني للمدقق الداخلي الذي ردت عليه وحدة التفتيش المشتركة في رسالة بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. ونحتفظ بالحق في الرجوع إلى تلك الرسالة في الوقت المناسب. إن الحقائق الواضحة المبينة في تقرير المدقق الداخلي والمدعومة بالعديد من القرائن التي يمكن لأي وفد أن يطلع عليها لأنها متاحة في مكتب المدقق الداخلي، هي التي ينبغي علينا الاستناد إليها الآن في اتخاذ قرار بشأن الإجراء المناسب لاسترجاع نزاهة المنظمة بالاعتماد على إدارة تبرهن على النزاهة والكفاءة في تدبير شؤون الخبرة التقنية، والمنظمة في أمس الحاجة إلى ذلك كله. وعليه، فإننا نود سيدي الرئيس أن نشدد على أننا إذا كنا نتحدث عن العواقب والعبر المستخلصة، فذلك أولا وقبل كل شيء أملا منا إلى تغيير على رأس المكتب الدولي الذي ينبغي أن يتم في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ بغض النظر عن الأزمة الحالية وعلى أبعد تقدير. وعلينا إذا أن نفكر الآن في المسار ونضع الجدول الزمني الذي يضمن بأن يتم اختيار الجيل المقبل من رواد هذه المنظمة في جو من الهدوء وبآلية تضمن عدم الوقوع في المستقبل في وضعية مثل التي نعيشها اليوم. ومن المناسب أيضا أن نوفر، خلال الفترة حتى [؟] تدابير لضمان تسليم السلطة بغية تثبيت الحالة وتفادي حدوث أي ضرر آخر حتى ذلك الحين."

٨٧- وأكّد الوفد من جديد على ضرورة تنفيذ كل ذلك على أساس الحقائق التي ثبتت الآن وهي مبينة في تقرير المدقق الداخلي. وقال الوفد إنه يتعين على لجنة التنسيق، وبالاستناد إلى تلك القرائن، أن

توجه ذلك التغيير في قيادة الويبو إما في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ أو قبل ذلك التاريخ. وأكّد الوفد للرئيس أنه بإمكانه الاعتماد على المشاركة الفعالة لوفده الذي ما فتئ يسعى إلى التوصل إلى نتائج في مصلحة هذه المنظمة وجميع الدول الأعضاء فيها. وقال إن لذلك السعي مكانة خاصة في قلب الوفد ليس فقط كدولة عضو في الويبو بل وأيضا بصفته البلد المضيف.

٨٨- وتحدث وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً وأيّد الموقف الذي أعرب عنه وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وقال إن البلدان الأقل نموا تلتزم بالمنهج القانوني وتحترم الإجراءات المعمول بها في المنظمة. ودعا بالتالي إلى إحالة البند الراهن إلى جمعيات ٢٠٠٨ لتنظر فيه.

٨٩- وأعرب وفد سلوفينيا عن تقديره للجهود الذي بذلها الرئيس وقال إنه يتشرف بأن يكون عضواً في مجموعة الأصدقاء. وأعلن أن تقرير الرئيس كان دقيقاً جداً ومعبّراً عن الاختلافات بين الأصدقاء. وتأسف لأن أي موقف مشترك لم يحقق، على أن الأعضاء اتفقوا أساساً على أنهم مختلفون. وعلق أهمية قصوى على مصداقية المنظمة ونزاهتها وقال إن الادعاءات المتعلقة بالمنظمة ومديرها العام خطيرة. ورأى أن الأهم من ذلك أن الوضع الراهن قد أثر تأثيراً سلبياً في قدرة الويبو على أداء مهمتها بالتمام. ورأى أيضاً أن من الضروري أن تتصدى الجمعية العامة الراهنة لجميع القضايا المتعلقة بالموضوع الراهن بجدية واتساق.

٩٠- وأعرب وفد جمهورية تنزانيا المتحدة عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا. وأثنى على الرئيس وكل أصدقاء الرئيس جهودهم والتقرير الذي أتيح الآن إلى الجمعية العامة. وأكّد على ضرورة احترام أصول الإجراء وحكم القانون في التعامل مع القضية الحساسة المطروحة أمام الجمعيات.

٩١- وأشار وفد اليابان إلى أن الوضع الراهن مبعث على قلق شديد للجميع ولا بد من تسوية الأوضاع في أقرب فرصة ممكنة. ودعا إلى اتباع بعض المبادئ على النحو التالي. وطالب في المقام الأول بتسوية المسألة في أقرب فرصة ممكنة، ودعا في المقام الثاني إلى تجنب تسييس المشكلة قدر الإمكان والتزام أصول الإجراء في المقام الثالث. وشدد على أهمية ذلك وتجنب التفريط فيه. ثم ذكر في المقام الرابع ما يمكن استخلاصه مما سبق، أي أن من غير الممكن الانتظار حتى تنعقد الجمعية العامة اللاحقة، وأن من الممكن أن تسدي لجنة التنسيق مشورتها للجمعية العامة وفقاً للمادة ٨ من اتفاقية الويبو. واستخلص من ذلك قائلاً إن بإمكان اللجنة إذاً أن تبحث الوضع الراهن وتقرير المدقق الداخلي السري على وجه التحديد أو أن تنتظر تقرير لجنة التدقيق الذي أشار إليه الرئيس في هذا اليوم أو المذكرة التوضيحية الصادرة عن الأمانة والموزّعة في اليوم الأول. ورأى أن يرفع تقرير لجنة التدقيق إن أعد في ٦٠ يوماً إلى لجنة التنسيق، وإلا، فينبغي أن تبت لجنة التنسيق في الأمر وترفع تقريرها إلى الجمعية العامة بالاستناد إلى سائر الوثائق المحالة إليها. وأشار أيضا إلى أن الويبو تعيش أزمة وأن عيون المجتمع الدولي تنظر إليها. ورأى أن من المهم التحلي بالمسؤولية والامتناع عن ارتكاب الأخطاء وتخطي المشكلة معاً.

٩٢- وأعرب وفد بولندا عن امتنانه للتقرير الوقائعي المتوازن الذي أعده الرئيس. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية. ورأى أن ما قد تحدثه عواقب التقرير من أثر سلبي في عمل المنظمة يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة على الفور. ورأى أن شفافية منظمة مثل الويبو في منظومة الأمم المتحدة تقتضي مناقشة التطورات المتعلقة بإدارتها العليا أمام العلن للوصول

إلى تفاهم مشترك حول القضايا المطروحة. ومضى يقول إن الجمعية العامة الراهنة قد أثبتت حتى الآن عجزها عن التصدي لهذه القضية بفعالية.

٩٣- وأيّد وفد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية وشدد على أن القضايا المتعلقة بإدارة المنظمة وقيادتها قد تخللت المداولات والأسبوع الأول من الجمعية العامة. ودعا جميع الأعضاء إلى تناول تلك القضايا بشفافية وإنصاف لإتاحة الظروف التي تفتح الباب أمام تخطي العقبة الراهنة وإتاحة الشروط الأساسية لتحسين مصداقية المنظمة ونزاهتها. وبعد أن أخذ في حسبانه كل ما قيل، ورأى أن من شأن رد واضح أن يمكّن الحاضرين من الابتعاد عن الوضع السلبي الراهن في هذه الجمعية.

٩٤- وأعرب وفد إسبانيا عن تقديره للعمل الذي أنجزته مجموعة أصدقاء الرئيس. وأشار إلى أن البند ١٢ من جدول الأعمال الذي اعتمدته الجمعية في ٢٤ سبتمبر/أيلول لا يكون له معنى إذا لم يناقش في الجمعية الراهنة كسائر بنود جدول الأعمال. ورأى أن الطابع الداخلي الذي يتسم به التقرير في ما يبدو لا يمكن أن يمنع الدول الأعضاء من أن تنظر فيه لأن التقرير الذي وصف بأنه سري قد أتيح على الإنترنت قبل بضعة أشهر. وتحدث من زاوية قانونية وقال إن الواقع الذي أمام الحضور لا ينبغي إنكاره. وقال إنه من غير المنطقي الإصرار على عدم حصر النقاش في الجمعية العامة بصفتها الهيئة العليا في الويبو إذ أن المادة ٩-٤(ج) من اتفاقية الويبو تجعل المدير العام مسؤولاً عن هذه الجمعيات. وقال إن الامتناع عن طرح هذا التقرير لنقاش شفاف في الجمعيات الراهنة من شأنه أن يحقق عكس ذلك وأن يفسح المجال للشكوك ويسدل ظلال الشك لدى الدول الأعضاء في السلوك الذي تبذل الجهود من أجل تحليله في الواقع. ولم يجد الوفد بداً من إقرار الضرر الملحق بصورة الويبو أمام المجتمع الدولي ولا سيما وكالات الأمم المتحدة. ورأى الوفد أن المسألة ليست مسألة شخص أو مركز، بل هي مسألة تقتضي البت في احترام القانون والامتثال له من عدمه، إن كان تفسير القانون رهن بمَن يطبقه أو أن القاعدة نفسها تنسحب على مجموعة من الأشخاص دون غيرها، أي المسؤولين في منظمة، أو يتغير حسب المناصب التي يشغلونها. ورأى أن من غير المقبول محاولة تجنب الموضوع من خلال شروح قانونية. ورأى أنه ينبغي تحمل العواقب القانونية المترتبة على ثبوت أي مخالفة. وقال إن الهدف هو استرجاع الهدوء اللازم كي تواصل جمعيات الدول الأعضاء عملها. ورأى أن ذلك ضروري للعودة إلى وضع يمكن فيه تحقيق التوافق بين الأعضاء وراحة النفس لموظفي الويبو. وقال إنه ينبغي للمدير العام أن يتحمل مسؤولياته ولا سيما حفظاً لكرامة المنظمة التي يمثلها ووفقاً للتوافق الذي أدى إلى انتخابه.

٩٥- وأيّد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والذي يطلب من الجمعية العامة أن تبحث تقرير المدقق الداخلي وتبت في المتابعة المناسبة له.

٩٦- وأيّد وفد كينيا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأثنى على الطريقة المحنكة والفعالة التي جرت بها المشاورات وعلى التقرير المنصف والمتوازن الذي رفعه الرئيس إلى الجمعية. وقال إن الموضوع المطروح هو مبدأ تطبيق أصول الإجراء. وقال إنه لا يسعى إلى الحكم مسبقاً بالذنب أو بغيره على أي شخص بل يشدد على ضرورة اعتماد معاملة منصفة ومحايدة تستند إلى مبدأ تطبيق أصول الإجراء بناء على حكم القانون. ودعا إلى مقاربة الموضوع بحياد ونضج لينتهي بمكسب للجميع. ورأى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتباع أصول الإجراء وناشد الجمعية بتجنب رجم شخص يُزعم أنه وقع في الجرم المفضوح. ورأى أنه ينبغي للبلدان النامية أن تدافع عن الحاجة إلى احترام الإجراء باعتباره مبدأ مقدس يتمسك به جميع البلدان التي تؤمن

بالديمقراطية واحترام حكم القانون. ورأى أن أي محاولة للتحايل على الإجراء يكون بمثابة كارثة تقوض نزاهة المؤسسة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. وقال إن من الممكن أن تكون هناك شكوك في مصداقية المدير العام، على أن المرحلة الراهنة ليست مرحلة البت في ذلك. ورأى أن نزاهة الويبو والمنظومة الدولية برمتها ومصداقيتها وسمعتها هي التي ستتضرر حسب الطريقة المعتمدة في تناول المسألة. ورأى أن ذلك يبعث على الأسف بالنظر إلى أهمية هذه المنظمة. ورأى أن الويبو منظمة مهمة جداً بالنسبة إلى البلدان النامية ولا سيما في القارة الأفريقية. ودعا إلى ترجيح العقل والتزام المحايدة والنضج في معالجة المسألة الراهنة.

٩٧- وقال وفد بنغلاديش إنه أحاط علماً بمختلف البيانات المُدلى بها في ظل هذا البند من جدول الأعمال وبحذافيرها، بما في ذلك الحجج التي ساقها وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيانات المؤيدة له والصادرة عن وفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي ووفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. وشدد على ضرورة التزام أصول الإجراء بإحالة المسألة إلى لجنة التدقيق لتنظر فيها وترفع توصياتها إلى الجمعية العامة المقبلة.

٩٨- وأيّد وفد إيرلندا البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي وقال إنه قد قرأ تقرير المدقق الداخلي ووجد أن في الويبو أزمة قيادة لها وقع خطير على صورة المنظمة ومصداقيتها. واعتبر أن من الضروري مناقشة التقرير وتناوله في الجمعية العامة الراهنة.

٩٩- وشكر وفد المملكة المتحدة الرئيس على التقرير الذي رفعه ونتائج عمل مجموعة الأصدقاء ورأى أن من الضروري استعجال الأمور واقترح أن ترفع لجنة التدقيق تقريرها بعد ٦٠ يوماً على أن إحدى المجموعات في القاعة قد رفضت فوراً تلك الدعوة إلى الاستعجال. وأيد الوفد بيان الجماعة الأوروبية والمجموعة باء الذي أدلي به ذلك الصباح وعقد الأمل على إجراء مناقشات جدية في موضوع تقرير المدقق الداخلي أثناء انعقاد اجتماعات مجموعة الأصدقاء على أن ذلك لم يكن ممكناً. وطالب بنقاش ينتهي إلى نتيجة واضحة وجدية بشأن تقرير المدقق الداخلي في تلك المجموعة. وأشار الوفد إلى المذكرة التي وزعها المدير العام في أول يوم من الجمعية العامة الراهنة وتناول فيها بعض أجزاء التقرير على أن التقرير لم يكن متاحاً في القاعة. وأشار إلى تداول رسالة من رئيسة وحدة التفتيش المشتركة ولفت النظر إلى أن المدقق الداخلي السابق الذي أعد التقرير قيد النقاش والذي لم يتح في القاعة قد أعد تعليقات بشأن سمعته عممها المدير العام. وذكّر بأن تقرير المدقق الداخلي متاح بطبيعة الحال على الإنترنت وأنه على اقتناع بأن الجميع ممَن يهمه الأمر قد درسه. وقال إنه فعل ذلك وكذلك سلطاته. وأشار إلى أن التقرير يستعرض التفاوت في تاريخ ميلاد المدير العام والشك الذي يحمله في الأساس الذي اعتمد عليه لتوظيف المدير العام في الويبو أصلاً وقال إن الجماعة الأوروبية أعلنت أنها لم تعد تثق في قائد المنظمة وإن ادعاءات خطيرة موجهة ضد المدير العام وإن بعض التحايلات الإجرائية قد سخرت لتفادي الوقوف عليها في الهيئة الراهنة. وشدد على ضرورة الرد على تلك الادعاءات وفقاً لأصول الإجراء على أن ذلك لا يمكن أن يتم بكنسه تحت الحصيرة وإغراقه في تحايلات إجرائية مهما كانت بلاغتها. وأبدى الوفد استعداده لمواصلة العمل مع جميع أعضاء المنظمة لصون ملكيتها المشتركة وتطويرها والتي جعلت من الويبو المنظمة التي هي عليه بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان المتقدمة وبالنسبة إلى الصناعة والعلوم والتعليم والمنتفعين والمستهلكين على حد سواء. وقال إن الكثيرين في القاعة يدركون الجهود الخاصة التي بذلها وفده للمضي قدماً بجدول أعمال التنمية وإن الالتزام باحتياجات البلدان النامية واضح وإن الوفد متمسك بذلك. واستدرك قائلاً إن الويبو في مفترق من الطرق وإنه يعتزم مواصلة الإنصات بدقة إلى جميع المتحدثين ولا سيما عند تناول

موضوع القضية المهمة المطروحة على الجمعية. وأعرب عن إعجابه بالكلمة الحصيفة الصادرة عن وفد سويسرا والتي يُعلق عليها بلده أهمية خاصة.

١٠٠- وأيّد وفد كندا الملاحظات العديدة التي أدلت بها مختلف الوفود بشأن الطريق المسدود المأسوف له والذي وضعته مجموعة أصدقاء الرئيس. وقال إن من المؤسف أن تحبط الجهود الحثيثة التي سعت إلى تسهيل حوار مثمر ورأى أن الطريق المسدود من شأنه أن يؤثر في عمل الجمعية العامة الراهنة والمنظمة. وقال إن الحكومة في كندا قد وضعت المساءلة ضمن أولوياتها الأساسية كما يشهد على ذلك إصدار قانون المساءلة الفدرالي الذي ينص على تدابير محددة تساعد على تعزيز المساءلة السياسية والإدارية. وأردف يقول إن ذلك القانون قد حمل الحكومة على استنباط برامج لحُسن التدبير تتسم بالمزيد من الشفافة والفعالية والرقابة في أعمالها. وقال إن التزام كندا بالمساءلة لا يقتصر على الشؤون الداخلية ودعا إلى التزام المعايير ذاتها في الهيئات الدولية حفظاً لسلامة المؤسسات العالمية. وأشار إلى أن رئيس وزراء كندا قد أشار في خطابه أثناء افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول الماضي إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها الحق في أن تتوقع تنفيذ آلية معززة للمساءلة بشأن ما ينفق من أموال والممارسات المرتبطة بالموارد البشرية على أساس الكفاءة. وفي السياق، قال إن كندا تتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمانة والدول الأعضاء لتناول موضوع الإدارة في الويبو كما هو الحال في سائر المنظمات الدولية. وشدد الوفد على الرأي الداعي إلى وجوب التحقيق في المحتويات الخطيرة في تقرير المدقق الداخلي للويبو ورفع تقرير بذلك التحقيق إلى جميع الدول الأعضاء. وفي ما يتعلق بما تم بحثه في ذلك اليوم، رأى الوفد أن على الجمعية العامة مسؤولية بحث مضمون ذلك التقرير وتداعياته بطريقة منفتحة وشفافة. ورأى أن كل تلك الأسباب تدفعه إلى حث الدول الأعضاء قاطبة على إثبات قدرتها بل استعدادها على التصدي لمسألة حُسن التدبير والمساءلة في الويبو بشكل جماعي.

١٠١- وعبّر وفد الصين عن تقديره للجهود الجبارة المبذولة في هذا الموضوع والطريقة الحكيمة والمحايدة في تناوله حتى الآن. وهنأ الرئيس على تقريره الصادق المرفوع إلى الجمعية العامة وأيّد تماماً المنهجية التي اتبعها والطريقة التي اقترحها في ذلك التقرير لتناول الموضوع. وأشار إلى أهمية المسألة وطالب بالتزام أصول الإجراء.

١٠٢- وأيّد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي كما أيّد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

١٠٣- وأيّد وفد زامبيا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد ببن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً ودعا إلى التزام أصول الإجراء.

١٠٤- وأعرب وفد زمبابوي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ودعا إلى التزام أصول الإجراء في المسائلة قيد النظر. وقال إنه لا يريد أن يشّبه الوضع بمواجهة بين فأر وفيل. وقال إن الفداحة المزعومة لما يُقال بأن المدير العام قد فعله لم يؤذِ الويبو، بل إن المنظمة في أحسن حال. ورأى أن من غير الممكن إقامة العدل إلا باتباع الإجراءات السليمة والشفافة. وطالب بالسماح للجنة التدقيق بأن تؤدي عملها وترفع تقريرها إلى الدورة العادية اللاحقة للجمعية. وناشد بتجنب العجلة وقال إنه لا يجد طائلاً في أن يضطر المدير العام في طرح موقفه قبل أن تأخذ كل الإجراءات السليمة مجراها. وطالب الجمعية بأن تجنب نفسها مَن يقودها إلى معارك ميدانها في أماكن أخرى. ورأى أن ذلك التضليل في الاتجاه من شأنه أن يلحق بالويبو ضرراً أكثر من أي شيء قد يكون المدير العام قد فعله أو لم يفعله. وتوجه بالشكر إلى الرئيس لحصافة توجيهه

للمداولات والعمل المتفاني الذي أنجزه أصدقاء الرئيس. وفي الختام، حث الوفد تجنب الوقوع في شبكة المسألة وأشار إلى أن أمام اللجنة الكثير الذي ينبغي إتمامه، على أن من الواضح أن الويبو تعمل ولا بد للجميع أن يقرّ بذلك وأن يمتنع عن إدعاء خلافه.

١٠٥- وشكر وفد شيلي الرئيس وقال إنه شارك باهتمام كبير في مجموعة أصدقاء الرئيس كأحد أصدقاء الرئيس وليس بالضرورة كجزء من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن شيلي بلد صغير يعلق أهمية كبرى على المؤسسات والقواعد والأنظمة والانضباط لما تتيحه من حماية. وقال إن الوفد أيضا يؤمن بأن احترام أصول الإجراء في القضايا القانونية هي إحدى ركائز الحضارة وأنه ينبغي التحقيق فورا في أية ادعاءات تشكك في مصداقية المؤسسة. وشدّد على ضرورة إيجاد مخرج من مأزق البند ١٢ من جدول الأعمال بما يتمشى والمبادئ المذكورة أعلاه. وبعبارة أخرى، صرح الوفد عن اعتقاده بأن المسألة ينبغي أن تحال إلى لجنة التدقيق. واعتبر أيضا أن على لجنة التدقيق أن تحيل تقريرها مباشرة في أوائل ديسمبر/كانون الأول من هذه السنة ويتعين أن يحتوي التقرير على خلاصات وتوصيات. وقال إنه يعتقد أيضا بأنه في حال كانت نتيجة التقرير تشكك في نزاهة المؤسسة، فهناك آليات داخل المنظمة لتنظيم دورة خاصة للجمعية العامة. ودعا إلى وضع جدول زمني مؤقت لتلك الدورة الخاصة في حال باتت ضرورية. وقال إن ذلك سيتيح للدول الأعضاء الوقت كي تنظر في التقرير الأصلي وتقرير لجنة التدقيق وتأتي بموقف مستنير حول هذه المسألة. وارتأى الوفد أن للجمعية العامة، كحل توفيقي، أن تطلب إلى لجنة التنسيق تحليل القضية كما سبق اقتراحه. واستدرك قائلا إن من الواضح الآن أن الوقت غير كاف لتنفيذ ذلك في هذا الأسبوع. وفي الختام، دعا الوفد جميع الأعضاء إلى التحلي بالرزانة لأنه في حال عدم التوصل إلى مخرج فإن ذلك سيؤدي إلى التشكيك أكثر في مصداقية المنظمة المتضررة. وقال إنه من البديهي أن الويبو ستظل تتأثر في عملها بشكل خطير خلال الأشهر القادمة ما لم يتحقق أي اتفاق حول المسألة، وإن ذلك لا يفيد أي أحد. وليس ذلك بالمفيد لا للدول الأعضاء ولا للثقة في المنظمة ولا لجدول أعمال الويبو. وقال إن ذلك لن يفيد تعزيز قواعد النزاهة ولا تحسين معايير المساءلة في جميع وكالات الأمم المتحدة.

١٠٦- وهنّأ وفد كرواتيا الرئيس وشكره على العمل المنجز خلال الدورة والطريقة التي يوجه بها العمل الجاري. وعن المسألة قيد النظر، قال الوفد إنه يؤيد كليا البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها. وأعرب عن تأييده أيضا للوفود التي دعت الجمعية العامة إلى تحمل مسؤوليتها والعمل دون تأخير بشأن هذه القضية الحساسة والمثيرة للجدل.

١٠٧- وقال وفد البرازيل إنه شارك في مجموعة أصدقاء الرئيس تحت قيادة الرئيس وتابع المناقشات وحاول أن يسهم في تحقيق نتيجة ناجحة في هذا النقاش في الجمعية العامة. وقال إنه أثناء مشاركته في مجموعة أصدقاء الرئيس كان يعبر بوضوح أنه لن يدخل في مضمون المسألة وأنه سيتناول فقط الجانب الإجرائي لأنه يعتبر أن تلك الطريقة هي الأنسب للنظر في البند ١٢ من جدول الأعمال. وقال إنه وإن كان لم يتناول البند من حيث الموضوع وسيقتصر على جانبه الإداري، فإنه يأمل في أن يستمع إليه وفد المملكة المتحدة. وقال إن إحالة الموضوع إلى الدول الأعضاء من شأنه المساس بالحكم واستباقه في غياب الحقائق وبالاستناد إلى الادعاءات. وقال إن ذلك يتنافى ومفهوم العدل الأساسي وسيؤدي إلى اعتبار باطلة أصول الإجراء التي تقتضي إحالة المسألة إلى لجنة التدقيق. وقال الوفد إنه يرفض ذلك المنهج وأعلن أنه لن يؤيد أي إجراء في ذلك الاتجاه. وقال إن القرار الوحيد الذي يمكن أن يحظى بدعم وفد البرازيل هو الذي يقتصر على الجانب الإجرائي على غرار ما هو مقترح في الفقرتين ٧ و٨ من تقرير الرئيس. أما بالنسبة إلى مسألة التوقيت العالقة، قال الوفد إنه لا يعتقد بأن أهمية المسألة وطابعها العاجل سيضمنهما تقديم تقرير التدقيق في ٦٠ يوما. وشدّد على أن يشتمل ذلك

التقرير، كما أكّدت على ذلك عدة وفود، على توصيات إلى الجمعية العامة. وبالنظر إلى أهمية المسألة ينبغي في رأي الوفد أن تنظر فيها أعلى هيئة في المنظمة. ودعا إلى أن تترك مفتوحة مسألة تنظيم دورة خاصة أو دورة عادية. وقال إنه في حال اشتمل التقرير على خلاصات تقتضي النظر فيها فورا، فسيكون من الطبيعي عقد دورة خاصة، وأما في حال خلص تقرير اللجنة إلى انعدام ما يؤكد الادعاءات المقدمة، فإن المسألة تعرض على دورة عادية. ورأى أن من المستحيل استباق هذه المسألة الآن، فمن شأن ذلك مخالفة مبادئ العدالة وأصول الإجراء، وهي قيم يتفق عليها الجميع. وقال إن المسألة المركزية هي هل الدول الأعضاء مستعدة لإصدار حكم بالاستناد إلى الادعاءات أم هل هي مستعدة للتريث في انتظار تقييم لجنة التدقيق كي تؤكد تلك الادعاءات أو تفندها. ورأى الوفد أن ذلك هو الإجراء الأصيل المفتوح على نظر الجمعية والطريق الوحيد لضمان مصداقية الويبو وأعلى هيئاتها، الجمعية العامة قبل كل شيء. وقال إن ذلك المسار هو الذي يمكن أن يوحد الجميع.

١٠٨- وقال وفد الدانمرك إنه يؤيد كليا بيان الجماعة الأوروبية. وعلى الصعيد الوطني، أعرب الوفد عن قلقه إزاء مصداقية الويبو وصورتها، بما في ذلك التشكيك في قدرة الويبو على تنفيذ ولايتها وهي في الحالة التي تمر بها حاليا. وأعرب عن أسفه لعدم توصل مجموعة أصدقاء الرئيس إلى أي اتفاق. وقد بلغت أزمة القيادة في الويبو، حسب تقييمه، إلى أبعاد أصبحت لها عواقب على الويبو ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل صون نزاهة هذه المنظمة المهمة ومصداقيتها. وأضاف قائلا إنه سيتعاون مع الجمعية العامة من أجل التوصل بسرعة إلى نتيجة بناءة.

١٠٩- وأثنى وفد نيجيريا على الرئيس تقريره الموضوعي جدا. وقال إن التقرير يبرهن على نزاهة الرئيس في السعي إلى اتباع أصول الإجراء إذ أتاح للجمعية الفرصة لتحقيق ذلك. ونوّه بالبيان الذي أدلى به سفير الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن تأكيد الرئيس على مسألة أصول الإجراء ليست بالمفاجأة علما بأن رئيسه ومنذ انتخابه ما فتئ يؤكد على أصول الإجراء في نظامه الدراسي في البلد. وقال إن الرئيس شدّد على أصول الإجراء سواء بالنسبة إلى من يطالب بالإجراء العاجل ضدّ من ارتكبوا بعض الجرائم أو العكس. وقال إنه يعتقد بضرورة إسناد المسؤولية للهيئات المختصة في جمعيات الويبو بغية التعامل مع هذه القضية. وأكّد رغبته في أن تتناول الجمعية هذه المسألة على الرغم مما قيل وقال إن هناك ميل لإغفال مسؤوليات الجمعيات عبر العالم سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في مؤتمر أطراف المنظمات متعددة الأطراف أو في صك قانوني ملزم. وأوضح ذلك قائلا إن لها مهمتين أولهما التعبير عن تحديد القضايا الوطنية، وثانيهما اعتماد القرارات، على أن تحال كل المسائل التي لا تحل في الجمعيات إلى هيئة فرعية تتولى إنجاز عمل الخبراء وتحيل نتائجها إلى الجمعية. وقال إن ذلك هو المقصود بالجمعية وتساءل عن إمكانية إثبات العكس. وقال الوفد إن بإمكان الدول الأعضاء أن تدفع بأن هذه الجمعية سوف تتعامل مع هذه المسألة دون الاكتراث بما يجري عموما في الجمعيات. واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء إذا أرادت أن تفعل ما يتم عموما في الجمعيات فعليها فقط أن تحيل المسألة إلى هيئة فرعية تابعة لها فتجتمع وتنجز عملها ثم تعود إلى الجمعية لاتخاذ القرار. وقال إن ذلك يعود بالدول الأعضاء فعلا إلى أصول الإجراء. ودعا الجمعية إلى الرجوع إلى ما لمح إليه الرئيس وتتبع الإجراء السليم، فإنها ستحرز تقدما كبيرا.

١١٠- وأعرب وفد الجمهورية التشيكية عن تقديره لجهود الرئيس وعمله على رأس مجموعة الأصدقاء. وقال إنه يؤيد مختلف بيانات الدول الأعضاء في الجماعة لأوروبية تأييدا قويا. واعتبر أن مناقشة تقرير المدقق الداخلي بند مهم في جدول أعمال الجمعية العامة الحالية. وأعرب عن أمله في أن تساعد هذه المسألة الدول الأعضاء على إيجاد حلول مقبولة للجميع بشأن الحالة غير المرضية التي تمر بها إدارة المنظمة.

١١١- وشكر وفد بلجيكا الرئيس على جهوده خلال الأيام الماضية وأعرب عن تقديره العميق لتلك الجهود. وقال إنه يؤيد كليا البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية. وأعرب عن قلقه الشديد إزاء الوضعية الحالية وأزمة الثقة الناتجة عن ذلك ووقعها على عمل الويبو في وقت كان عليها أن تواجه تحديات جديدة. وذكّر بالتزام بلجيكا بالعمل متعدد الأطراف وتشبثها بالقانون الدولي ودعمها للمنظمة. وقال إن تلك الأسباب هي التي تدفعه إلى النداء بخطوة قوية لاسترجاع الثقة.

١١٢- وشكر وفد أستراليا الرئيس على جهوده وتقريره حول مسار أصدقاء الرئيس. وقال إن تقرير المدقق الداخلي يثير قضايا خطيرة تتعلق بسلوك المدير العام للمنظمة ويجب التصدي لها بسرعة وصرامة وفقا للإجراءات المعنية. ولاحظ أن التقرير جاء نتيجة لتقييم دقيق ومحايد أجرته وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وقال إن الادعاءات والمسائل التي أثارها تقرير المدقق الداخلي تستدعي تدخل جميع أعضاء المنظمة واهتمامها بالقضية. وقال إنه يؤيد إدراج تقرير المدقق الداخلي ضمن جدول أعمال الجمعية العامة تحت البند ١٢ ورأى أن الجمعية العامة، بصفتها هيئة رئاسية، لها الحق وعليها المسؤولية للنظر رسميا وجوهريا في الادعاءات والقضايا التي أثيرت واتخاذ الإجراءات الملائمة أو التوصية باتخاذها في تلك الدورة. وأكد على ضرورة النظر في تلك المسألة بشفافية طبعا واتباع أصول الإجراء بالسماح للمدير العام بالرد رسميا ومباشرة على الادعاءات والقضايا المطروحة. وقال إنه من غير المقبول السماح باستمرار الضرر التي تلحقه تلك الادعاءات والقضايا بمكانة الويبو ومصداقيتها.

١١٣- وشكر وفد المغرب الرئيس على جهوده المحمودة وموضوعية تقريره. وأعرب عن تأييده الشامل للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. وأمام هذه المسألة، دعا الوفد إلى التحلي بالتريث والسعي بجدية إلى صون مكانة المنظمة وعدم الإخلال بالهدف المشترك الذي ينشد الجميع إلى تحقيقه، ألا وهو توطيد كل الإنجازات ومختلف جوانب التقدم المحرز على كل المستويات فيما يتعلق بجوهر العمل وبالأساس المالي المتين. ودعا إلى بذل كل الجهود لتنفيذ جدول أعمال التنمية ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي والقرارات المتعلقة بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية وغيرها، أي كل المسارات التفاوضية التي تقتضي جهودا مشتركة في جو من التوفيق والتفاهم من أجل تنفيذها بنجاح.

١١٤- وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس على تنسيق عمل مجموعة الأصدقاء وعلى الوثيقة التي أتاحها في الصباح. وقال إن الوفد تشرف بالعمل في مجموعة أصدقاء الرئيس ودعا إلى التقيد الصارم بقواعد الويبو وأنظمتها عند بحث القضايا. واعتبر أن من المناسب التماس لجنة التدقيق أن تنظر في القضية وتعد تقريرا بخلاصاتها وتوصياتها إلى الرئيس والدول الأعضاء في الويبو، وأن يتم اعتماد التوصيات نتيجة لأعمال لجنة التدقيق.

١١٥- وشكر وفد غانا الرئيس على مشاوراته الممتازة مع مجموعة أصدقاء الرئيس. وقال إنه يؤيد كليا موقف مجموعة البلدان الأفريقية الذي عبر عنه رئيس الجزائر الموقر. وقال إنه يود التمسك بتوافق الآراء الذي تتوصل إليه مجموعة أصدقاء الرئيس والتمس من الجمعية التقيّد بأصول الإجراء وأن تراعي دائما نزاهة المنظمة ومصداقيتها. وحثّ على إحالة المسألة إلى آلية مناسبة في المنظمة للتقدم بتوجيه اللازم.

١١٦- وأعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تقديره لجهود الرئيس ومجموعة أصدقاء الرئيس. ورحّب بالتقرير المتوازن والموضوعي الذي قدمه. وأعرب عن تأييده الشامل لموقف مجموعة البلدان الأفريقية الذي عبر عنه وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أن أية

محاولة لإيقاع العقوبات بالاستناد إلى الادعاءات غير المثبتة أمر غير مسموح به. وأكّد على أن الحياد والإنصاف عنصران حيويان في حل المسألة. وشدّد على ضرورة التعامل مع هذه المسألة مع احترام أصول الإجراء وبطريقة لا تترك مجالا للشك في استهداف فرد أو مجموعة من الأفراد كما أشار إلى ذلك تقرير الرئيس.

١١٧- وتحدث وفد هندوراس باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقال إنه قرأ التقرير الذي قدمه الرئيس واعتبر أن صياغته ملائمة. وقال إنه لا يريد تأييد مختلف البيانات المقدمة، وإنما يحرص على دعم منقط القانون وأصول الإجراء الواجب الاسترشاد به في إجراءات هذه المنظمة والجميع. وقال إن هناك مبدأ لا بد من احترامه وهو مجسد في النظام الأساسي للمنظمة. وقال إن الأزمة التي ولّدها الوفود لأنها لا تحترم أصول الإجراء كما هو منصوص عليه في اتفاقية الويبو. وأعرب، باسم البلدان النامية، عن إيمانه الثابت بأن القراءات المتهورة التي من شأنها إلحاق ضرر وخيم بالويبو كمؤسسة أمر لا يمكن تأييده. وأشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وودس اعتمدت أصول الإجراء بغية تسوية المشكلات والتثبّت من الاتهامات. ورأى أن من الضروري اتباع القانون. واقترح إحالة تقرير التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق بصفتها الهيئة الملائمة لاتخاذ القرار. وقال إن الجمعية ليست محكمة وليست مهمتها الحكم على أحد. وشدّد على ضرورة احترام أصول الإجراء بغية تحقيق نتيجة، وذلك هو ما يتطلع إليه الوفد.

١١٨- وقال وفد السودان إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. وشكر الرئيس على جهوده الجبارة وقيادته الحكيمة وتقريره المتوازن. وقال إنه يؤيد الدعوة إلى احترام أصول الإجراء واتباع إجراءات منصفة وشفافة وموثوقة ونزيهة وعادلة.

١١٩- وقال وفد إندونيسيا إنه يضم صوته إلى سائر الوفود الموقرة في الإشادة بالتقرير الذي يبرهن على الإنصاف والتوازن في عمل مجموعة أصدقاء الرئيس. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. وقال إنه يحترم ويقدر كل وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وأعرب مع ذلك عن أسفه لطول الطريق قبل التوصل إلى توافق واضح للآراء الذي كان لمدة طويلة المسار الذي تتوصل من خلاله الدول الأعضاء إلى قرارات. وفي ضوء ذلك، قال الوفد إنه يشاطر وجهات نظر الدول الأعضاء بالتقيد بأصول الإجراء وحكم القانون الساري في الويبو وفي الأمم المتحدة عموما. وقال إنه يحترم الرأي القائل بأن الويبو تمر بأزمة في الوقت الراهن. وأعرب عن أمله رغم ذلك في ألا تحلّ الأزمة بخلق أزمة أخرى من جراء عدم الالتزام بحكم القانون.

١٢٠- وضم وفد عمان صوته مع من سبقه بالإشارة إلى جهود الرئيس البناءة المتسمة بالموضوعية والشفافية إزاء تناوله وطرحه لهذا الموضوع. وقال إنه يرى أن مصداقية المنظمة في هذا المحك تستند أولا وقبل كل شيء على اتباعها الأصول والقواعد القانونية السليمة في معالجة هذه المسألة الحاسمة والهامة. ومن ذلك المنطلق، أعلن الوفد أنه يضم صوته إلى بيان ممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي كما أنه يؤكد ما جاء في بيان سعادة سفير الجزائر.

١٢١- وشكر وفد جيبوتي الرئيس على جهوده بشأن التقرير حول البند ١٢ من جدول الأعمال. وقال إن تجاوز الأنظمة والقواعد القائمة ليس مجديا وأن ذلك هو ما يجعله يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا.

١٢٢- وقال وفد ناميبيا إنه يؤيد بقوة الموقف الأفريقي الذي أعرب عنه وفد الجزائر. وأشاد بالتقرير المتوازن المقدم وبالحكمة التي حاولت بها مجموعة أصدقاء الرئيس أن تبني توافقا للآراء حول القضية الحساسة موضع النقاش. وقال إن مداولات الجمعية ينبغي أن تقوم مبدئيا على حكم القانون. وقال إنه يدرك أهمية المسألة المطروحة ولكنه لا يمكن أن يؤيد أي تجاوز للقواعد والإجراءات. وقال إن الخطأ تلو الخطأ لا يأتيان بالصواب. وأشار إلى أنه في حال لوحظت تجاوزات في سلوك المدير العام، فإن ذلك لا يسمح بتجاوز القواعد والإجراءات فذلك يؤدي إلى ارتكاب خطأ من أجل تصحيح خطأ في الويبو. ودعا بالتالي، وفقا لموقف مجموعة البلدان الأفريقية، إلى تطبيق القواعد والإجراءات السارية في منظومة الأمم المتحدة في هذا المضمار. واعتبر الوفد أن حسن الإدارة والمساءلة من المبادئ المهمة جدا في إدارة منظمة مثل الويبو، وكذلك الشأن بالنسبة إلى تطبيق القواعد والإجراءات. ودعا الوفد بالتالي إلى التقيد بأصول الإجراء.

١٢٣- وقال وفد أوغندا إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب أيضا عن تأييده لجميع الوفود التي أوصت بالامتثال لمبادئ الإدارة المؤسسية في هذه المسألة. وقال إن مبادئ حسن الإدارة المؤسسية تقتضي الامتثال للقواعد والمبادئ والإجراءات المؤسسية فضلا عن مبادئ العدالة الطبيعية. ولم ير الوفد بالتالي أي تناقض مادي في بند جدول الأعمال قيد النقاش بمتابعة تقرير المدقق لأن تلك المتابعة لا تعني الإخلال بقواعد المنظمة. وشكرا سيدي الرئيس.

١٢٤- وشكر وفد كوستا ريكا الرئيس على العمل الذي أنجزه مع أصدقاء الرئيس والتقرير الموضوعي والمتوازن الذي قدمه في الصباح حول كل ما حدث طيلة الأيام الثالثة السالفة. وقال إنه يعتبر أن المسألة قيد النقاش تكتسي أهمية قصوى وينبغي التعامل معها في إطار لجنة التدقيق وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قواعد الويبو وأنظمتها بطريقة شفافة مع احترام أصول الإجراء التي تضمن مشاركة جميع الأطراف. واعتبر ذلك المبدأ حجر الأساس في حكم القانون الذي يؤمن به بلده كل الإيمان. وأشار إلى أهمية المسألة وعواقبها على مصداقية المنظمة وعملها. ودعا إلى التصدي للمسألة على وجه السرعة وبإيلائها الأولوية حتى تتمكن الدول الأعضاء من اعتماد قرار في الشأن الراهن إن اقتضى الأمر ذلك. وأكد تعاونه في المساعي إلى إيجاد حل مناسب للمسألة.

١٢٥- وشكر وفد توغو الرئيس على وثيقته المتوازنة بشأن البند ١٢ وأعرب عن تأسفه الكبير إذ إن بعض الوفود يرغب في تناول البند الراهن في هذه الجمعيات، وهي تعلم أن جميع الوفود لم تستطع دراسة تقرير التدقيق. ولذا، أيّد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان وفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي وبيان وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً.

١٢٦- وأقرّ وفد باراغواي بخطورة المسألة وطابعها المُلح، على أنه رأى أن من الضروري ألا يؤدي ذلك إلى ارتكاب أخطاء أو الابتعاد عن الهدوء أو رجاحة العقل. وأبدى استعداده لإيجاد حل يقوم على احترام القواعد وأصول الإجراء التي تقضي بإتاحة الفرصة للجميع بالدفاع عن أنفسهم، علماً بأن الويبو قد تجد صعوبة كبيرة في مواصلة عملها المعتاد قبل حل المسألة الراهنة، ودعا بالتالي إلى بذل الجهود لتناول المسألة بإنصاف وسرعة.

١٢٧- وشكر وفد هولندا الرئيس على تقريره المرفوع إلى الجمعية العامة وأعرب عن تأييد بلده للبيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. وعبّر بالأصالة عن بلده قائلاً إنه يود أن يشدد على قلقه العميق من وقع المسألة الراهنة على مصداقية الويبو وصورتها وقدرة الويبو على أداء مهامها بالكمال والتمام. وأشار إلى أن قضية المدير العام تتداعى في المنظمة أكثر فأكثر وعلى الوفود المسؤولية المشتركة بتخطي مسألة الحجج الإجرائية والخوض في جوهر الموضوع. وقال إن هولندا

تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي والذي دعا إلى أن تتناول الجمعية العامة الراهنة تقرير المدقق الداخلي وتبت في المتابعة المناسبة بالنظر إلى إلحاح المسألة وخطورتها.

١٢٨- وشكر وفد فنزويلا الرئيس على تقريره حول المشاورات التي جرت بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال وتوجه بالشكر أيضاً إلى مجموعة أصدقاء الرئيس على جهودها حول البندين ٧ و٨ من التقرير. وأيّد الحاجة إلى احترام أصول الإجراء وتجنب استباق الحكم في جوهر القضية التي يوليها أهمية كبيرة من حيث تأثيرها في مصداقية المنظمة والنظام المتعدد الأطراف برمته.

١٢٩- وأيّد وفد تونس بيان ممثل مجموعة الـ ٧٧ وبيان الصين وبيان مجموعة البلدان الأفريقية وممثل منظمة المؤتمر الإسلامي. وأشار إلى أنه لم ينقطع أبداً عن العمل على أساس الشفافية واحترام الأصول. وقال إن هذين المبدأين يحافظان على تفاعل متوازن بين الوفود يقوم على الاحترام المتبادل. ومضى يقول إن من دواعي الاستغراب أن القواعد والإجراءات لا تلقى حالياً الاحترام الصارم وأن بعض الوفود تشير إلى وثائق سرية وضعت على الإنترنت بطريقة غير مشروعة وهي غير متاحة على موقع الويبو نفسه. وأشار إلى بعض المحاولات لبحث جوهر القضية في ما يخص بند في جدول الأعمال لم تعتمده الجمعية الراهنة بعد. وأشار إلى وجود بنود مهمة أخرى لا بد من بحثها كما لا بد من الحفاظ على صورة الويبو باعتبارها منظمة تحترم أصول الإجراء.

١٣٠- وشكر وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الرئيس ومجموعة أصدقاءه على كل الجهود التي بذلوها حتى تاريخه. وقال إن وفده يؤيد تماماً البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية. وأعرب عن إيمانه الشديد بأن من واجب الدول الأعضاء أن تجد مخرجاً لهذا الوضع أثناء الجمعية الراهنة بما يحفظ قوة الويبو ووحدتها الضروريتين جداً في هذا الوقت.

١٣١- وأيّد وفد مالي البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبياني وفد بنن ووفد باكستان باسم البلدان الأقل نمواً ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقال إن المسألة ليس فيها أي تستّر على أي شخص إن كان مخطئا وإنما هي مسألة احترام المبادئ. وقال إن اللوائح والأنظمة المعمول بها تتضمن عددا من الإجراءات الواجب اتباعها في مثل تلك الحالات. وتساءل الوفد بالتالي عن سبب عدم احترام تلك القواعد والإجراءات في الوقت الراهن. ودعا إلى التحلي بالحكمة والمسؤولية. واعتبر أيضا أن من الضروري إحالة المسألة إلى لجنة التدقيق التي ينبغي أن تقدم تقريرها إلى الجمعية العامة كما هو منصوص عليه في اللوائح والأنظمة السارية في الويبو.

١٣٢- وأعرب وفد لكسمبرغ عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية. وقال إنه يود أن تساعد مشاركته في النقاش الراهن بضمان حُسن سير عمل المنظمة والنهوض به. وقال إن ذلك هو هدف الجميع. وأشار إلى وجود مسائل حساسة أخرى وقال إن ما يحدث اليوم بإنكار الوقائع وإخفائها لا يساعد المنظمة. ورأى أن من الأفضل مساعدة المنظمة بتناول تلك القضايا المتعلقة بالادعاءات على الفور وإلقاء الضوء على جميع تلك الادعاءات، مشيراً إلى أن الوثائق التي أتيحت منذ افتتاح الجمعية واضحة ولا بد من اتخاذ قرار في أسرع وقت ممكن. وعليه أيّد الوفود التي عبّرت عن الرغبة في تناول القضايا الصعبة على الفور وعبّر عن اقتناعه بأن ذلك يخدم مصلحة المنظمة في ضمان حُسن سير أعمالها ومستقبلها.

١٣٣- وهنأ وفد سيشيل الرئيس على الطريقة التي ترأس بها الجمعيات الراهنة وأيّد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية حول البند ١٢.

١٣٤- وأيّد وفد صربيا البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية وكل الوفود التي تحدثت في ذلك الاتجاه نفسه. وشدد على الأهمية القصوى المعلقة على إدارة المنظمة ودعا الجمعية العامة إلى اعتماد قرار بهذا الشأن.

١٣٥- وذكّر الرئيس بمداولات اليوم السابق الصادقة والودية ولخّصها. وأشار إلى تعميم اقتراح من فقرتين بشأن مجرى الأمور، واقترح اعتماده أساساً لعمل اليوم.

١٣٦- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الرئيس مقدّراً له جهوده الكبيرة في مساعدة الوفود على إيجاد توافق في الآراء حول المسألة وصرّح قائلاً إن مجموعة البلدان الأفريقية بصدد إعداد الصيغة النهائية لردها على الاقتراحين ودعا إلى الانتقال بالجمعية العامة إلى سياق غير رسمي لمواصلة عملها واستعراض مساهمات جميع الجهات المعنية والتوفيق بينها لإيجاد الصياغة المناسبة. واغتنم الفرصة للإشارة إلى أن من المعتاد عندما تنظر اجتماعات الأمم المتحدة في جنيف مسائل حساسة، تنطوي التغطية الإعلامية لتلك الأحداث على شيء من المعلومات المغلوطة ولا سيما إذا كانت مكانة البلدان النامية محطة الأنظار. وشدد الوفد على أنه كان في البارحة يتحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية برمتها على عكس ما جاء من مزاعم في جريدة تريبون دي جنيف لهذا اليوم. ومضى يقول إن ذلك البيان لم يكن يراد به اتخاذ موقف من مضمون البند ١٢ لأنه يخص شخص المدير العام. بل كان الغرض منه الإصرار على الجمعية العامة، صوناً لكرامتها ومصداقيتها، بأن تلتزم أصول الإجراء وحكم القانون والسوابق. وأشار بالتالي إلى ضرورة تكليف هيئة مستقلة وحيادية في هذه الحال لجنة التدقيق بالنظر في الإدعاءات الموجهة ضد موظف دولي هو في واقع الأمر المدير العام للمنظمة. وأشار أيضاً إلى أن جميع المتحدثين الذين أخذوا الكلمة من البلدان النامية قد عبّر عن الموقف ذاته. ودعا إلى تسجيل تلك الكلمة بالذات في محاضر الاجتماع.

١٣٧- وتحدث وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها السبع والعشرين وأعرب عن تقديره للجهود والاقتراحات المتعلقة بمتابعة البند ١٢ من جدول الأعمال. وأكد من جديد أن الجماعة الأوروبية توافق على إحالة تقرير المدقق الداخلي إلى لجنة التدقيق لتنظر فيه. وقال إن الجماعة توافق أيضاً على أن ترفع لجنة التدقيق تقريرها إلى رئيس الجمعية وإلى كل الدول الأعضاء في غضون ٦٠ يوماً. وأشار إلى أهمية الموضوع بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية وأوصى بعقد دورة استثنائية للجنة التنسيق في غضون الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ على أبعد تقدير لاستعراض تقرير المدقق الداخلي ونتائج لجنة التدقيق وتوصياتها. وفي الختام، قال الوفد إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تعتبر أن من الضروري أن تنعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في موعد أقصاه فبراير/شباط ٢٠٠٨ للنظر في تقرير المدقق الداخلي ومع مراعاة تقرير لجنة التدقيق في الموضوع الراهن وتوصيات لجنة التنسيق وتبت في الإجراء المناسب بعد ذلك. وتوجه الوفد بالشكر إلى الرئيس على اقتراحه الحميد لإجراء مشاورات غير رسمية.

١٣٨- وشكر وفد اليونان الرئيس على تقريره بشأن نتائج عمل أصدقائه. وقال إن اليونان تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية ودعا إلى رفع حاجز الصمت بينما ينظر المجتمع الدولي إلى الويبو وهي في أزمة. ورأى أن من مسؤولية الجمعية العامة أن تضمن نزاهة المنظمة ومصداقيتها ودعا بالتالي إلي أن تبحث الجمعية العامة مضمون تقرير المدقق الداخلي بناء على البند ١٢ من جدول الأعمال.

١٣٩- وأشار وفد البوسنة والهرسك إلى أن القضية المطروحة حرجة جداً وخطيرة ولا بد من تسويتها في أعجل وقت ممكن ورأى أن مناقشة الموضوع من شأنه أن يمكّن المجتمعين من إحراز تقدم وحل المسألة.

١٤٠- وأيّد وفد هنغاريا البيان الذي أدلى به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية.

١٤١- وأعرب وفد سانت لوسيا عن رضاه للطريقة اللبقة التي يعتمدها الرئيس في تناوله تلك المسألة الحساسة جداً واضعاً نصب عينيه ضرورة مساءلة الويبو ونزاهتها والحاجة إلى فرض حكم القانون. وفي هذا السياق رأى أن من الضروري رفع تقرير التدقيق إلى لجنة التدقيق في أقرب فرصة ممكنة على أن تحال نتائج لجنة التدقيق إلى الجمعية العامة.

١٤٢- وشكر وفد السنغال الرئيس على مبادراته الرامية إلى تقريب مواقف الدول الأعضاء بشأن بحث البند ١٢. وقال إنه يؤيد كليا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيانٍ وفد باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي وبيان وفد بنن بوصفه منسقاً لمجموعة البلدان الأقل نمواً. وقال إن عدم احترام القواعد الجارية معناه انعدام أية ضمانة بأن المنظمة ستعمل على النحو السليم وهي منظمة يفخر بها الجميع.

١٤٣- واقترح وفد بيلاروس إحالة البند الراهن إلى لجنة التدقيق لتنظر فيه.

١٤٤- وضم وفد غينيا صوته إلى سائر الوفود في تقديرها للطريقة التي أنجز بها الرئيس عمله. وشكر الوفد الرئيس على الوثيقة المتوازنة التي قدمتها مجموعة أصدقاء الرئيس إلى الجمعيات. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

١٤٥- وشكر الرئيس كل وفد من الوفود على التزامه الهدوء وعمق الأفكار في الحالات العديدة ووضوح المواقف. ورأى أن أحداً لم يضطر إلى التخبط لأخذ الكلمة وقال أيضاً إنه لاحظ استعداداً لدى الوفود للحوار والتسوية والتفهم والمرونة، وجميعها عناصر أساسية جداً وضرورية لجمع شمل العالم بفعالية أكبر. ودعا إلى الخطو خطوة إلى الأمام بذلك الروح نفسه وباقتراح بسيط. وقال إن أمامه فقرتين صغيرتين يود أن يتلوهما في البداية من غير أي تعليق عليهما في الوقت الراهن ودعا إلى النظر في تفاصيلهما في سياق المناقشات الإيجابية جداً التي جرت طيلة الصباح. ودعا الوفود إلى إيلاء الفقرتين الوقت الكافي خارج الاجتماع. وذكّر بأن اليوم هو العيد الوطني لنيجيريا وأن ذلك يضطره إلى العودة إلى العاصمة برن لتمثيل بلده فيها واقترح العودة في صباح اليوم التالي للتعليق عليهما. وعقد الأمل أن يجد الجميع في هاتين الفقرتين الصغيرتين المقوّمات المفيدة للمضي قدماً في هذا المسار المهم جداً. وناشد الاستمرار بالتحلي بروح التفاهم ذاته واحترام أصول الإجراء الذي تسعى البلدان النامية جاهدة لتعميمه في أراضيها. وقال إن ذلك هو السبيل في رأيه للتقدم ويجب التزام الأصول وضمان الإنصاف والقسطاس وسلامة الإجراء والحياء وكل تلك المقوّمات المفيدة جداً التي يتطلع إليها الجميع. وقال إنه سيقرأ الفقرتين على أنه يطلب إلى الأمانة أن تضطلع بتوزيع النص. ودعا إلى الإنصات إلى اقتراحه بملء الآذان. وقال إن الجمعية قد ترغب أولاً بتوجيه لجنة التدقيق إلى استلام المسألة واستعراض تقارير المدقق الداخلي في غضون ٦٠ يوماً ورفع نتائجها إلى رئيس الجمعية والدول الأعضاء. وقال أيضاً إن الجمعية قد ترغب في توجيه تعليماتها إلى لجنة التدقيق بأن تدرج في تقريرها توصيات أو اقتراحات بشأن المتابعة اللاحقة التي قد ترى أن من المناسب أن تسلكها الجمعية، بما في ذلك البعد الزمني للمسألة قيد النظر. وصرّح قائلاً إن هاتين الفكرتين الفقرتين هما في رأيه لب الآراء العديدة والحكيمة جداً المُعرب عنها في جمعية هذا الصباح. وحث الوفود على أخذ

النسخ معهم والتمحيص فيها والعودة صباح اليوم التالي للتعليق عليها وربما اعتماد قرار بها. وإبان ذلك، أعطى الكلمة للمستشار القانوني.

١٤٦- وأشارت الأمانة إلى أن بعض البنود لا تزال عالقة واقترح الاجتماع في الساعة الثالثة بعد الظهر لتناول مسألة تكوين لجنة التنسيق في دورة مؤتمر الويبو والتي ستنعقد تلك الساعة واقترح تناول البند ٣٠ بخصوص شؤون الموظفين، علماً بأن المؤتمر لن يستغرق وقتاً طويلاً فيمكن بعد ذلك الانتقال إلى لجنة التنسيق لتناول شؤون الموظفين ثم اقترح أن تجري رئيسة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، إن كانت موجودة، مشاورات غير رسمية بخصوص البند ٨ من جدول الأعمال والمتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن من الممكن بعد ذلك الانتقال إلى البنود ٩ و١٠ و١١ و١٣ حسب ما تصل إليه تلك المشاورات.

١٤٧- ودعا الرئيس إلى استئناف الاجتماع العام صباح اليوم الواقع في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ لتناول البند ١٢ من جدول الأعمال. وصرح قائلا إنه يتأسف إذ يُعلم الوفود بأن جميع الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى تسوية قد فشلت في ما يعني الرئيس والجمعية الراهنة. واستطرد يقول إن من المهم أن تختم الجمعية النقاش الراهن ومن واجبه أن يبت في المسألة.

١٤٨- وكان بت الرئيس في الموضوع أن "لم تتفق الجمعية على هذا الموضوع". وستدرج كلمة البت في التقرير.

١٤٩- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن الرئيس سجل بوفاء ما حدث، وذلك بفضل ما يتحلى به من إخلاص وحسن نية، أي أنه لا يوجد أي اتفاق بشأن هذه المسألة. وتساءل الوفد مع كل الاحترام: ما هو المسلك الذي يراه الرئيس بعد هذه النقطة.

١٥٠- وقال وفد كندا إنه يريد أن يسمع المزيد عن مسألة المسار قبل أن يقرر إن كان لديه شيء يقوله أم لا.

١٥١- وردّا على سؤال وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، قال الرئيس إن المسار في هذا الشأن سيكون واردا في التقرير بقرار من الرئيس وهو: "لم تتوصل الجمعية إلى اتفاق بشأن هذه المسألة". وأضاف قائلا إن المسار، في رأيه، بعد أن تتم الموافقة على قراره، هو أن تتولى الدول الأعضاء البت في المستقبل في كيفية التعامل مع المسألة. وقال إن الدول الأعضاء سوف تمارس حقها السيادي وتحدد الخيارات التي تراها مناسبة. وقال إن المسألة الآن لم تعد في نطاق هذه الجمعية وإنما صارت بين يدي الدول الأعضاء. واعتبر أن قرار الرئيس معتمَدا.

١٥٢- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه فهم من كلام الرئيس، إذا كان فهمه صحيحا، أن الرئيس قائل إن التقرير سوف يبين أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول هذا البند من جدول الأعمال. فتساءل الوفد قائلا: "هل هذا صحيح؟". وأضاف قائلا إن الرئيس صرح بأن المسار بشأن البند، أو أي إجراء بشأنه، سوف يوضع في نطاق الحقوق السيادية للدول الأعضاء. وشدد الوفد فيما بعد على أنه ليس مستعدا لقبول ذلك القرار.

١٥٣- وصرح وفد سويسرا قائلا إنه يرى بالفعل أن القرار النهائي الذي اتخذ الآن كان ربما متسرعا شيئا ما. وقال الوفد إنه بطبيعة الحال لا يستطيع الردّ قبل أن يعرف ما هدف الرئيس بشأن البنود الأخرى من جدول الأعمال التي ينبغي تغطيتها. وأوضح الوفد قائلا إنه في حال إقفال البند ١٢، فإنه سيستصعب جدا أن يغطي البنود التي لم يتم تناولها بعد. والتمس الوفد بالتالي من الرئيس، مع كل

الاحترام، أن يبين هدفه بشأنه البنود الأخرى من جدول الأعمال حتى تكون للوفود فكرة أوضح عن سير الأمور.

١٥٤- وتحدث وفد البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن أسفه إذ رغم كل الجهود التي بذلها الرئيس خلال الأيام الأخيرة، استحال التوصل إلى اتفاق بشأن متابعة البند ١٢ من جدول الأعمال. وذكّر بأن الجماعة الأوروبية عرضت في اليوم السابق اقتراحا بناءا يتصدى لانشغالات العديد من الدول الأعضاء ولا سيما فيما يتعلق بأصول الإجراء. وأعرب عن أسفه أيضا لأن الاقتراح الأخير حول البند ١٢ لا يطابق مواقفهم الأساسية ولا يسمح، على ما يبدو، بتقديم الضمانات الدنيا من أجل متابعة مناسبة بالنظر إلى إلحاح المسألة وخطورتها. وأكّد الوفد على أن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، وأيا كانت حصيلة هذه الجمعية، ستواصل مشاوراتها مع سائر الأعضاء في إطار ثنائي وفي محافل الويبو المناسبة بحثا عن السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للأزمة المؤسسية الحالية. وأعرب عن أمله في أن تنضم سائر الوفود إلى ذلك المسعى.

١٥٥- وقال وفد المملكة المتحدة إن بلده يؤيد البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا في اليوم السابق باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد البرتغال اليوم باسم الجماعة الأوروبية. وقال إن الوفود كانت مستعدة، منذ بداية الاجتماع، أن تتبع منهجا بناء ومرنا بغية التوصل إلى نتيجة متوازنة تمكن من التصدي إلى انشغالات كل الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن قلقه الشديد إزاء القضايا التي يثيرها البند ١٢ من جدول الأعمال. وقال إن العملية التي تمت طيلة الأيام التسعة الماضية أخفقت في التخفيف من ذلك القلق. وأضاف قائلا إن العملية لم تمكنه حتى من التصدي لذلك القلق بطريقة متناسبة مع إلحاح الحالة الراهنة وخطورتها. وقال الوفد إنه واثق من أن الدول الأعضاء لن تغض الطرف عن تلك المشاغل. وقال إن إقفال النقاش اليوم دون التصدي لتلك الانشغالات، لن يجعل المشكلة وراء تلك تزول.

١٥٦- وشكر وفد اليابان الرئيس وكل أولئك الذين عملوا بلا كلل لأيام عدة بحثا عن حل. وأعرب عن أسفه الشديد إذ لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول كيفية متابعة هذه القضية. وبالنظر إلى الوضع الراهن وبالإضافة إلى ما قاله الرئيس، اقترح وفد اليابان إضافة قرار الرئيس على النحو التالي: " لم تتوصل الجمعية إلى اتفاق بشأن هذه المسألة وستواصل الدول الأعضاء مناقشة المسألة فيما بينها". ورأى الوفد أن إضافة ذلك الجزء إلى قرار الرئيس يجعله أدق تعبيرا لما أشار إليه الرئيس في بيانه. وقال إن إضافة بعض السطور وليس سطرا واحدا ستجعل قرار الرئيس أكثر توازنا.

١٥٧- وأعرب وفد إسبانيا عن تضامنه الكامل مع البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا في اليوم السابق باسم المجموعة باء، والبيان الذي أدلى به وفد البرتغال منذ قليل باسم الجماعة الأوربية. وقال إن وفد إسبانيا، مثله كمثل سائر الوفود، كان يتطلع خلال الأيام الماضية إلى نتائج من اجتماعات أصدقاء الرئيس بشأن البند ١٢. وأشار إلى الإخفاق في ذلك الصدد. وقال إن إسبانيا لاحظت منذ البداية أن لدى بعض الدول الأعضاء نزعة لمقاومة أي نوع من الحوار. وقال إن بداية ذلك كانت في رفض مناقشة البند ١٢. وقال إن لم يكن هناك أي شيء يخبأ فلا مانع في النقاش. وقال إن أحد الوفود قال إنه لن يوافق على أي نقاش بشأن النص أو أي تغيير، ثم دخل النقاش في حلقة مفرغة تبدأ وتنتهي برفض التفاوض. وقال إن ذلك الموقف لم يتخذه أي بلد من المجموعة باء، وعلى العكس من ذلك حاولت المجموعة باء أن تجد اتفاقا ولم تتوقف عن اقتراح نصوص للمفاوضات. وذكّر بأن المجموعة باء قبلت في اليوم السابق نصا اقترحته مجموعة أخرى بالاستناد إلى اقتراحات مفيدة جدا من وفد شيلي. وقال إن المجموعة باء أيدت بلا شرط ذلك النص. وأعرب الوفد عن مفاجأته الشديدة حين قبلت

مجموعته الاقتراح وسحبته المجموعة الأخرى التي كانت ذاتها التي تقدمت به. وقال ليس وفد إسبانيا هو الذي هدم الجسور بإعلان رفضه التفاوض، وعلى العكس من ذلك، فإن الفقرة الأخيرة من بيان البرتغال هي تعبير آخر عن المبادئ التي ما فتئت إسبانيا تدافع عنها إلى جانب سائر دول الاتحاد الأوروبي. وأكّد على أن إسبانيا ما كانت لتدافع عن فكرة تؤدي إلى مواجهة بين الدول أو المجموعات أو القارات. وحذّر الوفد من تحويل سلوك فرد واحد إلى قضية إيديولوجية للدول التي احتمت بالصمت. وقال إن إسبانيا تعتبر أنه لا يحق لأي فرد أو سلوك أن يعلو على مؤسسة أو دولة، ولا يكون المجتمع أو الحزب في دولة مسؤولا عن المخالفات التي يرتكبها أحد أعضائه. وبالنسبة إلى المخالفة المحتملة، اعتبر الوفد أن التستّر على المخالفة هو بمثابة الاشتراك فيها. وقال إن إسبانيا كرّرت أنها لا تفهم لماذا ينبغي الكيل بمكيالين، ولذلك فإنها لم تؤيد الدفاع في هذه القضية بالذات. وأشار إلى قضية موظف في هذه المنظمة ترجع إلى السبعينات حين قدم الموظف معلومات خاطئة فكانت العاقبة فصله من منصبه. وأشار أيضا إلى أحد موظفي الأمم المتحدة الذي فصل من منصبه في السنة الماضية بعد أن قدم بيانات كاذبة عن سنوات خبرته. وأشار الوفد إلى ما قيل من عدم محاكمة الدكتور إدريس لأن هذا المحفل ليس محكمة، وقال إن إسبانيا تعتبر أن أولئك الذين هم ضدّ أي نقاش للبند ١٢ قد أصدروا حكما مسبقا في المسألة. وقال الوفد إن إسبانيا لاحظت مع الاستنكار الشديد غياب المدير العام وتساءل إن كان لديه أي شيء يخفيه. وقال إن إسبانيا تؤيد دائما الحوار إذ لا يُقبل في نظرها أن يعلّق مستقبل المنظمة بسبب سلوك شخص غائب. وقال إن الوضع الحالي لا ينبغي تفسيره على أنه مواجهة وإنما امتثال للقانون بنفس صرامة القضايا التي ذكرت سلفا. وقال إن الحوار والتفاوض لا يهدّدان المنظمة وإنما الموقف القائم على عدم التسامح ورفض الدخول في نقاش مفتوح هو الذي يؤدي إلى خراب المنظمة.

١٥٨- وقال وفد سويسرا إنه أصغى باهتمام كبير إلى ما حدث في الصباح. وقال إنه الآن مستعد لإبداء رأيه والإعلان عن موقفه. وحرص في بادئ الأمر على تأييد البيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء في اليوم السابق. وشدّد وفد سويسرا على عدم إقفال النقاش حول البند ١٢ من جدول الأعمال لأنه ضروري لحل أزمة الثقة الكبيرة الحاصلة في الويبو. وذكّر بالجهود الحثيثة التي بذلت خلال الأيام العشرة الماضية بغية إيجاد طريقة التعامل في هدوء مع البند ١٢ بقدر كبير من الشفافية. وقال إنه يودّ في ذلك المضمار أن يهنئ الرئيس على ما أنجزه من عمل وما تحلى به من حكمة في توجيه النقاش حتى الآن. وأعرب الوفد عن أسفه إذ لم يكلّل بالنجاح أي من الاقتراحات الرامية فعلا إلى تسوية أزمة الثقة الحالية أو إلى حوار بناء. وقال الوفد إن الحوار البناء ينبغي في رأيه أن يفضي إلى حوار مفتوح ويمكن الجمعية العامة من مناقشة المسائل الجوهرية المتعلقة بالتدقيق الداخلي في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال ويتيح للمدير العام إمكانية الردّ أسئلة هيئة المنظمة العليا التي هو مسؤول أمامها. وقال إنه يتحدث في ذلك المقام عن مبدأ أساسي في حسن الإدارة. وقال إن الحوار بين المدير العام وأعلى هيئة في المنظمة كان مستحيلا خلال الجمعيات، نظرا لغياب المدير العام. وقال إن الأزمة لا يمكن حلها في غياب المدير العام إما بتبرئة اسمه وإما بالإقرار بالذنب، وينبغي ألا تظل هذه المسألة تخيم على المناقشات في هذه المنظمة طيلة الأشهر المقبلة. وقال إن من المفهوم أن البند ١٢ لا يمكن إقفاله وشدّد على أنه يعتبر بأن من غير الممكن التعامل مع البنود الأخرى قبل تسوية البند ١٢ والبندين الآخرين المتعلقين بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والميزانية. وصرح الوفد بالتالي قائلا إنه لا يستطيع الدخول في مناقشة بشأن البندين الآخرين قبل التوصل إلى تسوية ترضيه بشأن البند ١٢.

١٥٩- وقال وفد كندا إنه يقف وراء بيان المتحدث باسم المجموعة باء في اليوم السابق ومعظم مداخلات إسبانيا الأخيرة. وذكّر بما قاله سابقا عن اعتقاده بأن على الويبو التمسك بحسن الإدارة والمساءلة والتعالي عن أية شبهات حتى تصبح منظمة متينة وفعالة. وقال إنه واثق من أن مصلحة

الويبو، وكل الدول الأعضاء في الواقع، تقتضي التوصل إلى تسوية سريعة وشفافة لهذه المسالة التي أضعفت ثقة الناس والدول الأعضاء في المنظمة.

١٦٠- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يشاطر مجمل وجهات النظر التي أعرب عنها وفدا سويسرا وإسبانيا الموقّران حول أهمية هذا البند. وذكّر بالسؤال الذي طرحه منذ يومين على المدير العام وكان كما يلي: "هل ينفي المدير العام أن سلسلة أخطائه في الحكم قد أضعفت من قيادته بشكل خطير في داخل المنظمة وخارجها؟". ورأى الوفد أنه ملزم بالرد بشكل واضح ومقنع على الادعاءات الملقاة عليه في محفل مفتوح من هذه الجمعية العامة وأمام الدول الأعضاء، أو أن يفضل الإصغاء إلى الأصوات التي تنادي بقيادة جديدة للويبو. وأعلن الوفد أنه ما لم يفعل المدير العام ذلك، فإن بلده، وكذلك سويسرا حسب ما فهم من وفدها، غير مستعدة للالتحاق بتوافق الآراء حول السير قدما بسائر البنود المتبقية من جدول الأعمال.

١٦١- وقال وفد استراليا أنه أصغى لصوت الرئيس المنادي بالتحلي بالشجاعة وقال إنه سيفعل ذلك. فحرص على أن يسجل ما سيقوله في المحاضر وقال إنه يؤيد ما أعرب عنه زملاء المجموعة باء من مشاعر وانشغالات.

١٦٢- وقال وفد هولندا إنه يؤيد الموقف الذي أعرب عنه وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والبيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء في اليوم السابق. وأضاف قائلا إنه يشاطر البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة الذي صرح فيه بأن إقفال النقاش اليوم لن يجعل المشكلة تزول. وحذّر من أن ذلك سوف يضر بالمنظمة قبل أي شيء. وشدّد على ضرورة التعامل مع هذا البند في أقرب وقت ممكن، والمقصود بالتعامل معه في أقرب وقت ممكن التعامل معه بطريقة سليمة وجدية. وقال إنه سيواصل السعي بحثا عن حلول وسيستمر في التعاون مع سائر الدول الأعضاء في هذه المنظمة والعمل من أجل تحقيق توافق للآراء بشأنه.

١٦٣- وقال الرئيس إنه أحاط علما بوجهات النظر التي أعرب عنها المتحدثون حول هذا الموضوع وأكّد لجميع الوفود الموقرين أنها سترد في التقرير وفقا لذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحد:

تشكيل لجنة البرنامج والميزانية

١٦٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/2.

١٦٥- وقالت الأمانة إنه عقب المشاورات غير الرسمية فيما بين منسقي المجموعات، ومع مراعاة الحاجة التي أعرب عنها منسقو المجموعات إلى زيادة التمثيل في لجنة البرنامج والميزانية من ٤١ إلى ٥٣ عضوا، فقد حصلت كل واحدة من المجموعات الإقليمية الستّ على مقعدين إضافيين اثنين. ونتيجة لذلك، عُرض على الجمعية العامة للويبو الاقتراح التالي بشأن تشكيل لجنة البرنامج والميزانية: الجزائر والأرجنتين وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية ومصر وإستونيا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وعمان وباكستان والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد

الروسي والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا (بحكم موقعها) وتايلند وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا وزامبيا (٥٣).

١٦٦- وأقرت الجمعية العامة تشكيل لجنة البرنامج والميزانية، كما ورد وصفها في الفقرة ١٦٥ أعلاه، للفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩.

البند ١٥ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

١٦٧- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/10.

١٦٨- وعند تقديم الوثيقة المشار إليها أعلاه، أخطرت الأمانة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ بأنها ستتيح للدول الأعضاء فرصة لتبادل المعلومات والخبرات بشأن التنسيق والتعاون في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، في دورتها المقبلة المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

١٦٩- وشكر وفد إيطاليا الأمانة على الوثيقة WO/GA/34/10. وقال إن أنشطة التزوير والقرصنة قد شهدت ارتفاعا ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية بالرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لتعزيز فعالية إنفاذ الملكية الفكرية. ودعا الويبو إلى تحسين أدواتها لمكافحة تلك الظاهرة والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء والمنتفعين وتطلعاتهم. وأضاف قائلا إن الهيئة الرئيسية في الويبو التي تتناول مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لا تزال حتى الآن هي اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. واستطرد قائلا إن تلك اللجنة قد أتاحت في السنوات الخمس منذ إنشائها، منبراً مهما لاستعراض قضايا الساعة المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية ومناقشتها. وذكر أن أنشطة تلك اللجنة قد مكّنت الدول الأعضاء من تبادل المعلومات والخبرات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وسمحت بإدراج الملكية الفكرية في السياسات والبرامج الوطنية، بالاستعانة بخبراء الويبو، من أجل تعزيز البنى التحتية والمؤسسات المعنية بالإنفاذ. واستدرك قائلاً إن ما أصبح واضحا أيضا هو أن ذلك النشاط المهم، ينبغي إنجازه بأدوات معززة الفعالية بدلاً من الأدوات التي تكتفي بضمان تبادل المعلومات بين أعضاء اللجنة تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء المتزايدة إلى تعزيز الفعالية في مكافحة التقليد والقرصنة الدولية. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن السبيل المناسب لتحسين فعالية اللجنة قد يكون من خلال تطوير ولاية اللجنة بحيث تتجاوز أنشطتها التثقيف وتبادل المعلومات للخلوص إلى أدوات مثل أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية والتوصيات. ورأى الوفد أيضاً أن من شأن ذلك أن يزود اللجنة بأدوات أكثر فعالية لتحقيق أهدافها في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، علما بأن هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير لدى الدول الأعضاء وأفراد المنتفعين من القطاع الخاص ويفيد في تطوير نظام دولي عملي للملكية الفكرية.

١٧٠- وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأقر بأهمية اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وقضية الإنفاذ نفسها. ودعا إلى استمرار اللجنة في تطوير عملها المهم كمنتدى للتحاور وتبادل الخبرات الوطنية. وعليه، قال الوفد إنه لا يؤيد تغيير ولاية اللجنة الاستشارية وطبيعة عملها كما اقترح وفد إيطاليا. ثم تحدث الوفد بالأصالة عن بلده وأشار إلى أن قضية الإنفاذ في هذه المنظمة إنما ينبغي أن تتجه نحو الامتثال وليس الإنفاذ. ومضى يقول إنه يحبذ تغيير طبيعة عمل اللجنة وتسميتها لتضم مفهوم الامتثال. ورأى الوفد أن القضية المطروحة في الواقع هي امتثال الدول

الأعضاء لالتزاماتها الدولية بخصوص حماية الملكية الفكرية، علماً بأن تلك الالتزامات تضم عدة عناصر مهمة، أحدها قد تم اعتماده في الواقع بالإجماع أثناء اجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أي التوصية رقم ٤٥ من اقتراح جدول أعمال التنمية، أي "انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات" وفقا للمادة ٧ من اتفاق تريبس. وذكّر الوفد بأن تلك المسألة قد أثارها بعض الأعضاء في مجلس تريبس وأن البرازيل بوصفها أحد أعضاء مجلس تريبس، قد ردّت بالإشارة إلى أن أي مسألة امتثال إن وجدت ينبغي أن تحال إلى آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية التي هي الهيئة المناسبة لبحث قضايا الامتثال. وأعلن أن من غير المقبول للبرازيل تفسير الإنفاذ كما لو كان التزامات إضافية أو انتقائية تقع على عاتق الأعضاء بناء على المعاهدات الراهنة. وأشار إلى وجود عدة التزامات أخرى لم تؤخذ في الحسبان في الواقع. والتفت إلى الفقرة ٥ من الوثيقة WO/GA/34/10 التي أعدها المكتب الدولي وقال إن الدورة الرابعة التي ستعقدها اللجنة وفقا لتلك الفقرة ستسمح للدول الأعضاء والجهات المراقبة بتشاطر الخبرات والخطط المقبلة عند بحث موضوع الاجتماع الرئيسي، وهو التنسيق والتعاون في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. ورأى أن من الضروري مقاربة الموضوع في المقام الأول من زاوية الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. ودعا في المقام الثاني إلى الأخذ بالتوصية ٤٥ المتفق عليها في اللجنة المؤقتة باعتبارها القضية الرئيسية للدورة الرابعة للجنة الاستشارية. والتفت إلى عناصر مهمة أخرى مستمدة من اتفاق تريبس وتتعلق مباشرة بقضايا الإنفاذ، وذكر منها التدابير المتخذة باسم إنفاذ الملكية الفكرية والتي لا يجوز أن تقيم حواجز مقنّعة أمام التجارة ولا سيما التجارة من البلدان النامية. وإذ أعرب عن قلقه الكبير أثناء المناقشات التي تناولت هذا الموضوع في مجلس تريبس، رأى وفد البرازيل أن هذا الأمر مهم وينبغي أن تنظر فيه اللجنة الاستشارية في دورتها الرابعة على أساس تبادل المعلومات والخبرات الوطنية بين الدول الأعضاء. ورأى أن إقدام العديد من البلدان على تشديد الرقابة على حدودها باسم إنفاذ الملكية الفكرية قد يقيم حواجز أمام التجارة ولا سيما من البلدان النامية وأن ذلك لا يمتثل للالتزامات المترتبة على المادة ٤١-١ من اتفاق تريبس. وذكر التزاما وواجباً آخر يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الويبو الملتزمة باتفاق تريبس أيضا وهو أن الاتفاق لا يطالب أعضاءه بتعديل أنظمتها القانونية الداخلية أو تخصيص موارد داخل النظام لتحسين إنفاذ الملكية الفكرية على حساب أولويات وطنية أخرى. وأشار إلى أن تلك الأولويات الوطنية تختلف من بلد إلى آخر بطبيعة الحال وأن من حق كل بلد انطلاقا من سيادته أن يضع ما يراه مناسباً له من الأولويات على مستوى النظام القانوني والقضائي.

١٧١- وتحدث وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وعددها ٢٧ ورحب بالعمل الذي أنجزته اللجنة الاستشارية خلال السنوات الخمس الأخيرة. وشدد في هذا الصدد على الأهمية التي يعلقها على التدابير الفعالة والكفيلة بتحسين مكافحة التقليد والقرصنة وتعزيزها. وأشار إلى أن التزوير والقرصنة من المشكلات القديمة التي تتفشى في ما يبدو من حيث نطاقها وحجمها. ودعا إلى العزوف عن التقليل من وقع تلك الأفعال السلبي لا من حيث ما تكبده من خسائر اقتصادية وفقدان الثقة بالأسواق فحسب وما تحيقه من مخاطر بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتكبده من خسائر في إيرادات الضرائب والوظائف المشروعة بل أيضا من حيث تهديدها لصحة الإنسان وأمنه. ودعا الوفد الحضور إلى أن يضع نصب عينه أن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها من الأمور الحيوية للابتكار والمنافسة. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي ظل يعمل بنشاط على تحسين إطار عمله التشريعي والقضائي والإداري للمساعدة في مكافحة التقليد والقرصنة على المستوى الداخلي وفي

حدوده. وأشار أيضا إلى دور الاتحاد الفعال في النهوض بالتعاون الدولي من خلال تنفيذ برامج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في البلدان الأخرى. وفي هذا السياق، شدد الوفد على أهمية مسألة توعية الجمهور وتثقيفه، بما في ذلك التدريب، في جهود مكافحة التقليد والقرصنة. وأعلن عن ترحيب الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بالاقتراح الرامي إلى النظر في ولاية اللجنة الاستشارية في دورتها الرابعة وأبدى تطلعه لانعقاد تلك الدورة لكي يتيسر تبادل وجهات النظر حول التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في مجال الإنفاذ.

١٧٢- وأيّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيانين اللذين أدلى بهما وفدا إيطاليا والبرتغال باسم الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية والبالغ عددها ٢٧. ورأى أن ولاية اللجنة الراهنة لا ينبغي أن تمنعها من المضي قدماً وتجاوز مسألة التثقيف وتبادل الخبرات، من غير أن تتطرق لوضع القواعد والمعايير. وعلق الوفد أهمية كبرى على البحث في أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية والتوصيات وما يشبهها. وفي ما يتعلق بالمسألة الاصطلاحية والاختيار بين الإنفاذ والامتثال، رأى الوفد أن اصطلاح الإنفاذ قد أصبح شائعا جداً وأن اصطلاح الامتثال يفيد شيئا لا ينبغي أن تدخل فيه الويبو، وهو البت في امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها، ولا سيما الالتزامات المترتبة على معاهدات منظمات أخرى مثل اتفاق تريبس. وفي ما يخص التوصية ٤٥ للجنة المؤقتة المعنية بجدول أعمال التنمية، قال الوفد إنه لا يؤيد ذلك الاقتراح لأن الجمعية العامة لم تناقش بعد تقرير اللجنة المؤقتة أو تنفيذ أي من اقتراحاتها. ودعا إلى تناول البند المتعلق باللجنة المؤقتة لاحقاً عند النظر في البند ١٨ من جدول الأعمال.

١٧٣- وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة الاستشارية وقال إن مسألة التقليد والقرصنة هي حالياً من أكثر المشكلات إلحاحاً في مجال حماية الملكية الفكرية، وعليه ينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هاتين الظاهرتين. ورأى الوفد أن نطاق الضرر الذي تلحقه أفعال التقليد والقرصنة أبعد أثرا من ما قد يستخلص من الفهم الاقتصادي التقليدي لتلك المسألة. ورأى أيضاً أن الظاهرتين إنما تهددان تطور البلد على النحو المناسب كما تهددان أمن الإنسان وصحته الشخصية. ورحب بعمل اللجنة الاستشارية وعقد الأمل على الاستمرار في تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي في مجال الإنفاذ كما رحب بجميع المبادرات التي من شأنها أن تحسن فهم خطورة الموضوع على الصعيد الدولي، بما في ذلك المؤتمر العالمي الذي شاركت الويبو في استضافته في وقت مبكر من السنة الجارية.

١٧٤- وأعرب وفد أوروغواي عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل واعترض صراحة على اقتراح إيطاليا والبلدان المنضمة إليها.

١٧٥- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وصرّح قائلاً إنه سبق له أن أعرب عن موقفه من تلك القضايا في اجتماعات سابقة. وقال إن ولاية هذه اللجنة، أي تبادل الآراء والتنسيق والتعاون، هي ولايتها منذ البداية وإن مجموعة البلدان الأفريقية لا تؤيد توسيع نطاق تلك الولاية بل تود أن تبقى كما هي. وذكّر بالفكرة الداعية إلى استعراض تنفيذ اللوائح الوطنية بشأن الملكية الفكرية وأعلن أن من المفترض أن تسمح تلك الفكرة بتبادل مختلف الخبرات لتمكين البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص من تنفيذ تلك اللوائح مع مراعاة البعد التنموي لديها.

١٧٦- وقال وفد أستراليا إنه يؤيد الاقتراح المتعلق بعمل اللجنة الاستشارية المقبل. وأشار إلى أن عمل اللجنة عمل استشاري كما يتضح من اسمها، على أن ذلك الدور يشمل إسداء المشورة بشأن أدوات من النوع المقترح، أي المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والتوصيات. وصرّح قائلاً إن "الإنفاذ" يُشير حسب فهمه للاصطلاح إلى التدابير المتخذة ضد التعدي المتعمد على حق المؤلف على

المستوى التجاري، أي أنه فعل جرمي. وأضاف قائلاً إن الإنفاذ يقتضي أكثر من قوانين، إذ لا بد أن ينتقل إلى ميدان العمل. ورأى أن المجال يتسع لاستنباط مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات بشأن الإنفاذ وأن اللجنة قد أتاحت فرصاً قيّمة لتبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء حول خبراتها الوطنية في إعمال الإنفاذ ضد القرصنة وقال أيضاً إنه يرى أن بإمكان اللجنة الاستشارية أن تخطو خطوة إلى الأمام وتبحث إمكانية الاستفادة من ما أمكن جمعه من خبرات طيبة وتستخلص منها أفضل الممارسات التي يمكن ترجمتها إلى مبادئ توجيهية. وأعلن أن من الممكن صياغة تلك الأحكام بما يراعي احتياجات البلدان وفقا لمستوى تنميتها. وأشار إلى أن أستراليا قد عملت مؤخراً على صقل قوانينها لمكافحة القرصنة في مجال حق المؤلف، وبذلت جهوداً معززة للتنسيق بين مختلف وكالات الإنفاذ الحكومية ومنظمات مالكي حق المؤلف. وقال إن أستراليا تدعم المبادرات المطروحة على الصعيد الدولي، مثل اقتراح إيطاليا، بتعزيز إمكانية استنباط أفضل الممارسات ومبادئ توجيهية لتستعين بها البلدان الراغبة في تعزيز فعالية مكافحة القرصنة.

١٧٧- وأيّد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن من المهم بالنسبة إلى العالم النامي بوجه خاص أن تمده الأمانة بيد المساعدة التقنية في مجال الإنفاذ، نظرا لقصور إلمامه بذلك الموضوع. وساند أيضاً البيان الذي أدلى به وفد الجزائر والقائل بأن من الضروري الحفاظ على المسار التفاعلي الذي يجمع الناس لتبادل خبراتهم.

١٧٨- وأيّد وفد سويسرا اقتراح وفد إيطاليا وشاطره القلق والحجج كما ساند سائر الوفود التي أيّدت ذلك الاقتراح.

١٧٩- ولفت وفد النرويج النظر إلى التعديلات المدخلة على قانون الجمارك في بلده والذي دخل حيز النفاذ في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ ونص على إعطاء الجمارك صلاحية اتخاذ تدابير قضائية بمبادرة منها. وأشار إلى الوقع الإيجابي لتلك التعديلات في مساعدة أصحاب الحقوق على إنفاذ حقوقهم ووضع حد لتدفق السلع المقلدة والمقرصنة. وأشار أيضاً إلى أن تلك التعديلات مستلهمة من تشريع الجماعة الأوروبية وأعلن الوفد عن اقتناعه بفائدة اعتماد توصيات وأفضل الممارسات كما تبيّن من سوابقها من توصيات بشأن العلامات شائعة الشهرة وتوصيات بشأن الانتفاع بالعلامات التجارية على الإنترنت.

١٨٠- وساند وفد فرنسا الاقتراح الذي تقدم به وفد إيطاليا ووفد الجماعة الأوروبية. وقال إنه يعتبر أن الاقتراح الإيطالي بمثابة تطور جيد لأنشطة اللجنة التي أنتجت ثمارها.

١٨١- وأيّد وفد الصين البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه يعبّر عن موقف الصين.

١٨٢- وأعرب وفد كوبا عن دعمه لاقتراح وفد البرازيل.

١٨٣- ورحب وفد كندا بعزم الويبو على استضافة الدورة المقبلة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في بداية نوفمبر/تشرين الثاني. ورأى أن اللجنة تتيح منتدى مفيداً للنقاش وتبادل الآراء حول شؤون الإنفاذ ولا سيما المساعدة التقنية. وأعرب الوفد عن دعمه لاختيار موضوع التنسيق والتعاون في مجال الإنفاذ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في اجتماع اللجنة الاستشارية المقبل، وقال إن كندا تعتبر التقليد والقرصنة مشكلة عالمية تستدعي حلولاً عالمية وتستخلص من ذلك الحاجة إلى التنسيق والتعاون على المستوى الدولي. وأضاف قائلاً إن بلده قد شارك في مناقشات حول ذلك الموضوع في منتديات أخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) ومجموعة البلدان الثمانية (G8)

ومنظمة الشراكة في شمال أمريكا بشأن الأمن والازدهار والتي تضم أيضاً الولايات المتحدة والمكسيك. وأعرب الوفد عن تطلعه للمشاركة في اللجنة الاستشارية وبحث تلك القضايا المهمة على أنه شدد على أهمية تفادي الازدواجية في العمل المنجز في منتديات دولية أخرى.

١٨٤- وأعرب وفد شيلي عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل وقال إنه لا يوافق على تعديل ولاية اللجنة الاستشارية. وأعرب عن اقتناعه بأن وقع ذلك الاقتراح أكبر من أن يحتمل اتخاذ قرار متعجل ودعا بدلاً من ذلك إلى الاسترشاد بالتوصية ٤٥ الصادرة عن اللجنة المؤقتة المعنية بجدول أعمال التنمية في أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ.

١٨٥- واقترح وفد الاتحاد الروسي مواصلة عمل اللجنة في سياق ولايتها الراهنة. وأعرب عن رضا الاتحاد الروسي بتكريس الدورة الرابعة للجنة الاستشارية لموضوع مهم هو إنفاذ حقوق الملكية الفكرية تستطيع الدول الأعضاء في إطاره تبادل الآراء حول المسائل المتعلقة بالتنسيق والتعاون على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وبخصوص الاقتراح الداعي إلى استخدام التوصيات التي تم بحثها في سياق اللجنة المؤقتة المعنية بجدول أعمال التنمية في سياق اللجنة الاستشارية، رأى الوفد أن قضايا اللجنة المؤقتة ينبغي بحثها في سياق تلك الهيئة فقط.

١٨٦- وأيّد وفد كينيا الآراء التي عبّر عنها وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

١٨٧- وشدد وفد الدانمرك على الأهمية الكبيرة التي يعلقها على موضوع إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وأيّد بالتالي الاقتراح الذي تقدم به وفد إيطاليا.

١٨٨- وصرّح وفد إيطاليا قائلاً إنه أنصت بدقة إلى الآراء التي عبّرت عنها الوفود الأخرى وأحاط علماً بتلك المداخلات وقرر مع ذلك الاحتفاظ باقتراحه وعبّر عن تطلعه إلى انعقاد الدورة المقبلة للجنة الاستشارية لبحث تلك المسائل.

١٨٩- وأحاطت الجمعية العامة علماً بمضمون الوثيقة WO/GA/34/10 ومرفقها.

البند ١٦ من جدول الأعمال الموحد:

حماية الأداء السمعي البصري

١٩٠- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/7.

١٩١- وعند افتتاح هذا البند، ذكرت الأمانة أن الجمعية العامة للويبو كانت قد قررت في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ بالاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وذكرت أيضا بأن الجمعية العامة قد أحاطت علماً في تلك المناسبة بعزم المدير العام على تنظيم ندوات وطنية وإقليمية للنهوض بالتطورات في هذا الشأن، سواء على صعيد التشريعات الوطنية أو تحقيق التوافق الدولي. ولفتت الأمانة النظر إلى أن المنظمة قد أقامت فعلاً عدداً من الندوات الإقليمية والوطنية، عملاً بقرار الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٦. وقالت إنها تعتزم تنظيم ندوات أخرى قبل نهاية سنة ٢٠٠٧. وأشارت إلى أنها قد انتهجت عند الإعداد لتلك الاجتماعات مقاربة مرنة ومتوازنة إزاء حماية فناني الأداء على الصعيد الوطني، في مختلف المجالات العملية، منها العلاقات التعاقدية والمفاوضات الجماعية وممارسة الحقوق ونقلها وأنظمة

المكافأة. وخصت بالذكر تنظيم ندوات في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية وآسيا. وقالت إن مسألة الأداء السمعي البصري وردت في بعض الحالات ضمن برنامج أعمال بعض الفعاليات التي لم تكن مخصصة لحقوق فناني الأداء حصراً. ومضت الأمانة تقول إن مناقشة مسألة حماية الأداء السمعي البصري على المستوى الدولي لا تزال على مستوى تبادل المعلومات لا أكثر لتعزيز وعي الحكومات وأصحاب المصالح بالأوضاع الراهنة. واستطردت قائلة إن أي تطور لم يطرأ بما يدل على ظهور ظروف جديدة أو استعداد لاستئناف المفاوضات الدولية بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وأشارت إلى أن الحكومات والأفراد من فناني الأداء وغيرهم من أصحاب المصالح ممن شارك في تلك الاجتماعات قد وافق على أن ندوات الويبو كان لها وقع إيجابي بالنهوض بحماية الأداء السمعي البصري. وأعلنت عزمها على الاستمرار في تنظيم الندوات الإقليمية والوطنية حول المسألة ذاتها في السنة المقبلة، رغبة منها في المضي قدما بالتشجيع على تطوير آلية لتلك الحماية على مستوى التشريعات الوطنية وباتجاه التوافق الدولي.

١٩٢- وصرَّح وفد السودان قائلاً إن مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية تتابع عن كثب هذه القضية وتعي الحاجة إلى حماية فناني الأداء السمعي البصري، ودعا بالتالي إلى الاحتفاظ بتلك القضية في جدول أعمال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨.

١٩٣- وتحدث وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وذكّر بأن قضية حماية الأداء السمعي البصري قد ظلت على جدول أعمال الجمعية العامة منذ المؤتمر الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٠. ومضى قائلا إن الويبو قد نظمت عدة اجتماعات وندوات في تلك الأثناء وإن بحث تلك القضية لم ينقطع في العديد من البلدان ولا سيما داخل الجماعة الأوروبية. ومضى يقول إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترى أن بعض التقدم قد أحرز وأنها لا تزال تعتبر حماية الأداء السمعي البصري قضية مهمة. ورأى الوفد أن من العدل لا أكثر أن تنسحب حماية فناني الأداء المكفولة حاليا بموجب معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي على فناني الأداء في القطاع السمعي البصري. ودعا الوفد باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أمانة الويبو إلى تزويد الدول الأعضاء بتقييم للوضع في ذلك المجال، بما في ذلك جرد لمختلف المواقف وفرص المضي إلى الأمام.

١٩٤- وشدد وفد كينيا على أهمية الاحتفاظ بقضية حماية الأداء السمعي البصري في جدول الأعمال وأثنى على الأمانة تنظيم ندوات إقليمية ووطنية حول ذلك الموضوع. وقال إن بلده يعي أهمية الأداء السمعي البصري وضرورة ضمان المكافأة العادلة له. وفي ذلك السياق، أشار الوفد إلى أن بلده يساهم في استنباط إطار قانوني متين وناظم لشؤون الأداء السمعي البصري وغيرها من العناصر الرئيسية في القطاع الإبداعي. ورأى أن من الأهمية بمكان أن تستمر الويبو في تنظيم ندوات وطنية وإقليمية تتناول مسائل عملية مثل العلاقات التعاقدية والمفاوضات الجماعية وممارسة الحقوق ونقلها وأنظمة المكافأة.

١٩٥- وشدد وفد السلفادور على أن المعاهدة المتعلقة بحماية الأداء السمعي البصري لم تعتمد سنة ٢٠٠٠ لاستحالة الاتفاق على مادة ولو واحدة. ورأى أن من الضروري الاحتفاظ بالمسألة في جدول أعمال الجمعية العامة المقبلة، كما حدث سابقاً.

١٩٦- وأسف وفد المكسيك لقلة التقدم المحرز على الصعيد الدولي في قضية مهمة مثل قضية حماية الأداء السمعي البصري. وساند فكرة عقد ندوات وطنية وإقليمية في هذا الشأن خلال السنة المقبلة والاحتفاظ بالبند في جدول أعمال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨.

١٩٧- وقال وفد البرازيل إنه لا يعترض على الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨. وفي ما يخص الاقتراح الذي تقدم به وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بشأن إجراء جرد لتطور المواقف من تلك المسألة للسماح باستئناف المناقشات، دعا الوفد الأمانة إلى إضافة أنشطة إسداء المشورة بشأن الممارسات التعاقدية التعسفية التي تمس فناني الأداء السمعي البصري. ودعا أيضا إلى اتخاذ معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء الصوتي نموذجين قانونيين لأي مناقشات حول صك مقبل لحماية الأداء السمعي البصري، على أن يُفسَح المجال لمقاربات بديلة من شأنها أن تسمح بمراعاة آراء جميع المعنيين.

١٩٨- وأعرب وفد الأرجنتين عن رغبته في الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨. وعقد الأمل على أن يتيسر الوصول إلى توافق في الآراء حول معاهدة لحماية الأداء السمعي البصري. ورأى أن من المهم تنظيم ندوات مفتوحة على نطاق واسع لجميع القطاعات المهتمة.

١٩٩- وأيّد وفد نيجيريا فكرة الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨. ورأى أن من المهم بلوغ اتفاق دولي بشأن تلك المسألة من أجل استخلاص المكاسب التي يتيحها ذلك الاتفاق في تطوير الصناعات الإبداعية الوطنية.

٢٠٠- وشكر وفد الصين اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على عملها بشأن تلك المسألة المهمة وأيّد مواصلة العمل ودعا إلى الاحتفاظ بتلك المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨ وتنظيم ندوات على الصعيد الإقليمي والدولي لسبر أغوار المسألة.

٢٠١- إن الجمعية العامة:

"١" أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الفقرتين ٣ و٤ من الوثيقة WO/GA/34/7؛

"٢" وقررت الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال الجمعية العامة للويبو في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.

البند ١٧ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن الدورتين الخاصتين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بشأن المؤتمر الدبلوماسي المقترح حول حماية حقوق هيئات البث

٢٠٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/8 .

٢٠٣- وأشارت الأمانة إلى الوثيقة WO/GA/34/8 ولخّصت المناقشات السابقة وتوصية الدورة الخاصة الثانية للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

٢٠٤- وتحدث وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها. وأقرّ بأهمية الدورتين الخاصتين المنعقدتين في يناير/كانون الثاني ويونيه/حزيران ٢٠٠٧ في إطار مناقشات مشروع معاهدة بشأن حماية هيئات البث وشكر رئيس اللجنة الدائمة على عمله المتّسق والمتواصل. وقال إنه بعد سنين من المفاوضات لم تتحقق النتيجة النهائية. وقال إن ذلك أمر محبط كما هو الشأن بالنسبة إلى عدم الالتزام بعقد مؤتمر دبلوماسي. ولا يزال من الممكن في رأيه تحقيق توافق للآراء ولذلك شجّع الجمعية العامة على تخويل اللجنة الدائمة صلاحية الاستمرار في تسخير الوقت والجهد لهذا الموضوع وللقضايا التي حالت دون السير قدما في هذا المضمار.

٢٠٥- وأشار وفد كوستا ريكا إلى أن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الإنترنت جعلا من الضروري تكثيف الجهود في مناقشة تحديث الحماية لهيئات البث. وقال إنه لا يزال من الضروري تحقيق توافق للآراء بشأن نطاق الحماية المحدد وموضوعها في إطار مشروع المعاهدة. ودعا إلى عقد دورة خاصة ثالثة للجنة الدائمة والاحتفاظ بموضوع حماية هيئات البث التقليدية وهيئات البث الكبلي في جدول أعمال اللجنة.

٢٠٦- وذكّر وفد كينيا بأنه شارك بفعالية في العمل المنجز خلال السنوات التسع الماضية حول معاهدة الإذاعة المقترحة وأنه شارك بفعالية في المداولات على الصعيد الوطني والدولي والإقليمي. وقال إن التعثر في المناقشات الحالية أدى إلى تأجيل المؤتمر الدبلوماسي إلى حين توصل الدول الأعضاء إلى توافق للآراء حول القضايا المستعصية المطروحة في اللجنة. ودعا إلى الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال اللجنة بغية التمكين من مناقشة القضايا العالقة قبل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

٢٠٧- وأشار وفد اليابان إلى أن اللجنة عاكفة على مناقشة هذه القضية منذ سنة ١٩٩٨ وأن الدول الأعضاء تقدمت بالعديد من الاقتراحات الإيجابية. وقال إنه رغم النتيجة المحبطة التي انتهت إليها الدورة الخاصة الثانية للجنة لا يزال من الضروري اعتماد مشروع المعاهدة دون تأخير على اعتبار أن النص سيكون مكمّلا للحماية المتاحة بموجب معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وقال إن على الدول الأعضاء أن تواصل العمل للتوصل إلى اتفاق. وأعرب عن تأييده للتوصية الواردة في الوثيقة WO/GA/34/8 حتى يتسنى في نهاية المطاف الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

٢٠٨- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ودعا إلى ضرورة الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال اللجنة. وقال إن من الضروري مضاعفة الجهود بغية تحقيق توافق للآراء حول حماية هيئات البث التقليدية وهيئات البث الكبلي والتوصل إلى اتفاق قبل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إنه من غير الممكن منح أي شكل من الحماية القانونية للبث عبر الإنترنت لأن البلدان النامية لا تزال متأثرة بالوقع السلبي للهوة الرقمية. وقال إن الحماية الممنوحة لهيئات البث ينبغي أن تكون متكافئة مع حقوق سائر المنتفعين وأصحاب الحقوق. واقترح تضمين جدول أعمال الدورات المقبلة للجنة بنودا أخرى بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية واستعمال البث الإذاعي لأغراض التعليم بصورة خاصة.

٢٠٩- وقال وفد أستراليا إنه يؤيّد مضمون التوصية الواردة في الوثيقة WO/GA/34/8. وارتأى دعوة الخبراء الرائدين في أحدث تكنولوجيا البث الإذاعي إلى التحدث أمام اللجنة كما سبق أن تحدثوا بناء على دعوة الويبو منذ عدة سنوات. ولاحظ أن البث الإذاعي قطاع تكنولوجي سريع التطور وأن من

المفيد للدول الأعضاء أن تكون على اطلاع بأحدث التطورات من خلال محاضرات الخبراء مما سيساعدها على بلورة مواقفها النهائية.

٢١٠- وأعرب وفد الأرجنتين عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق في الدورتين الخاصتين. وقال إن بلده يولي اهتماما خاصا لهذا البند. وقال إنه يؤيد التوصية الواردة في الوثيقة WO/GA/34/8 بغية إحراز تقدم في المفاوضات.

٢١١- وأعرب وفد إندونيسيا عن تقديره للمسار المتّبع في المفاوضات المتعلقة بصياغة معاهدة بشأن البث الإذاعي. ورحّب بتوصيات اللجنة التي تجسّد مناقشات طويلة ولكنها جوهرية فيما بين الدول الأعضاء. ورأى أن من الضروري تقديم مزيد من التوضيحات وتحقيق اتفاق حول بعض المبادئ الأساسية مثل مفهوم الحقوق الاستئثارية أو "بأية وسيلة كانت". وقال إنه من غير الممكن عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب ما لم يتم التصدي لبعض المسائل الأساسية على النحو السليم. وقال إنه مستعد وجاهز للاشتراك بفعالية في المفاوضات.

٢١٢- وأعرب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) عن استعداده لمواصلة المفاوضات في إطار الدورات العادية للجنة. وقال إن من الضروري حصر نطاق مشروع المعاهدة في هيئات البث التقليدية وأنشطتها التقليدية والتركيز على منهج أحادي وعلى مكافحة القرصنة. وحذّر من خلق أي تداخل فيما بين حقوق هيئات البث التقليدية وأصحاب الحقوق في مضمون البرامج كما حذّر من إنشاء أي شكل جديد أو إضافي من الحماية لهيئات البث التقليدية بما من شأنه الحد من حرية نفاذ الجمهور إلى المعارف والمعلومات والعلوم.

٢١٣- وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأشار إلى القرار الذي اتخذ والدورتين الخاصتين اللتين عقدتهما اللجنة وقال إن الوقت رغم كل ذلك لم يحن بعد للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وأشار إلى التبادل المثمر لوجهات النظر الذي أفضى إلى فهم أحسن لمواقف الدول الأعضاء والذي برهن على أن الدول الأعضاء لم تدخر أي جهد للانتهاء إلى مشروع معاهدة. وقال إن التطور التكنولوجي وتزايد استعمال شبكات المعلومات والاتصالات اقتضى اعتماد تدابير لتأمين مستوى مكيّف لحماية حقوق هيئات البث. ودعا إلى مواصلة المناقشات في إطار الدورات العادية للجنة.

٢١٤- وأعرب وفد سلفادور عن أمله في تحقيق تقدم في هذا المضمار. ورأى أن من الضروري الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال الدورات العادية للجنة. ودعا في الوقت ذاته إلى تضمين جدول الأعمال بنودا أخرى تهمّ البلدان النامية.

٢١٥- وقال وفد الصين إن حماية هيئات البث ليست مرتبطة فقط بمصالح هيئات البث وإنما أيضا بمصالح أصحاب الحقوق والجمهور عامة. وأشار إلى أن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا وأن مستوى الحماية الممنوح حاليا لهيئات البث غير كاف. ويرى بناء على ذلك أن من الضروري الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال الدورات العادية للجنة حتى يتسنى الاتفاق أكثر على العناصر الأساسية من مشروع المعاهدة.

٢١٦- وأقرّ وفد تركيا بأهمية حماية هيئات البث والجهود المبذولة نحو تحقيق اتفاق في هذا المضمار. وقال إنه يؤيد التوصية الواردة في الوثيقة WO/GA/34/8.

٢١٧- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشدّد على أهمية حماية المصالح العامة وضمان النفاذ إلى المعلومات. وقال إنها مسائل ينبغي ألا تتأثر بأية معاهدة. وأشار إلى أن بعض الاقتراحات المقدمة خلال دورات اللجنة أغفلت القضايا الأساسية مثل التقييدات على حماية الإشارات ومسألة النفاذ إلى المعارف. وحثّ الدول الأعضاء على مواصلة المناقشات بموازاة مع جدول أعمال التنمية. وقال إنه يؤيد التوصية الموجهة إلى الجمعية العامة بالاحتفاظ بالمسألة في جدول أعمال اللجنة.

٢١٨- وذكّر وفد المكسيك الجمعية العامة بأهمية تحديث القواعد والمعايير الدولية لمنع قرصنة الإشارات والمحافظة على توازن عادل بين مختلف أصحاب المصالح. وأعرب عن تأييده القوي لمواصلة المناقشات حول هذه المسألة في إطار اللجنة.

٢١٩- وأعرب وفد المغرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة الـ٧٧. وأشار إلى مختلف الإنجازات التي تحققت بغية التوصل إلى توافق للآراء. وقال إن من الضروري بذل مزيد من الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل وتحديث حقوق هيئات البث. وقال إنه يؤيد الاحتفاظ بهذه المسألة في جدول أعمال اللجنة.

٢٢٠- وذكّر وفد شيلي بأنه شارك باهتمام شديد في المناقشات حول حماية هيئات البث التقليدية وهيئات البث الكبلي. وقال إن كل أصحاب المصالح بلا استثناء معنيون بانعكاسات توفير حماية جديدة للحقوق القائمة ولمصالح أخرى. وقال إن مواصلة المناقشات تحتاج إلى مزيد من المعلومات والخبرات. وأقرّ بما خصصته الأمانة من جهد ووقت وعمل بغية إزالة الغموض عن بغض القضايا وتقريب المواقف المتباعدة. وقال لقد صار من البديهي في الوقت الراهن غياب الاتفاق حول أهداف الحماية ونطاقها المحدد وموضوعها في إطار المعاهدة المقترحة. وقال ربما كان من المفيد التريّث بعض الشيء أو التوقف قليلا بغية تحديد مختلف القضايا المطروحة. وقال إن من شأن ذلك أن يساعد الدول الأعضاء على التركيز على قضايا أخرى مثل التقييدات والاستثناءات والنفاذ إلى المعلومات. وقال إن من شأن ذلك أيضا أن يتيح مزيدا من الوقت للاطلاع أكثر على التغيرات والتطورات الجديدة. وفي الختام، قال الوفد إنه يتفق على الاحتفاظ بهذه المسألة في جدول أعمال اللجنة على قدم المساواة مع سائر المسائل والقضايا.

٢٢١- وأشار وفد البرازيل إلى أن توافق الآراء حول هذه المسألة ما فتئ صعب المنال ولذلك الغرض أحكمت صياغة توصية الدورة الخاصة الأخيرة للجنة. ولا يساور الوفد أدنى شك في أن السنوات التسع التي كرسّت لهذا المسار كانت مفيدة جدا ولكن اتضح أن القضية مثيرة للجدل. ورأى أن الوقت لم يحن بعد للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب. وذكّر بأن هناك قضايا أخرى تستقطب اهتماما خاصا وذكر من بينها مسألة التقييدات والاستثناءات الخاصة بالعلوم والصحة والتعليم والملك العام والنفاذ إلى المعارف. ورأى أنه لا بد من إجراء دراسات لتقييم الوقع ومناقشات مفتوحة ومشاورات عامة قبل تنظيم أية ندوات في مجال حماية هيئات البث. وقال إن تلك الدراسات ينبغي أن تشمل وقع حماية أصحاب المصالح الجدد وكذلك هيئات البث التقليدية وينبغي أن تنظر في التوجهات المتطورة والأسواق وقضايا السياسة العامة. وأكّد على ضرورة الحفاظ على التوازن في مشاركة المتحدثين في الندوات مع مراعاة مختلف وجهات النظر والمصالح، بما في ذلك وجهات نظر البلدان النامية ومصالحها.

٢٢٢- وقال وفد أوكرانيا إن مسألة حماية هيئات البث التقليدي والبث الكبلي ينبغي حلّها في إطار الحقوق المجاورة وينبغي منحها لردع الاستعمال التعسفي للإشارات. وقال إن المناقشات في ذلك

المضمار تحتاج إلى دراسة بناءة بغية الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل. ونظرا إلى عدم التوصل إلى اتفاق في الدورة الخاصة الثانية للجنة، قال الوفد إنه يتفق على الاحتفاظ بالمسألة في جدول أعمال الدورة. وحثّ الدول الأعضاء على تنظيم عملها بغية التوصل إلى حلول توفيقية بشأن القضايا المستعصية.

٢٢٣- وأعرب وفد الهند عن خيبة أمله إزاء التباين فيما بين الوفود وعدم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأساسية. وذكّر بأن الهند قد خسرت ما لا يقل عن ٦٦٨ مليون دولار أمريكي من جراء القرصنة. وحث الدول الأعضاء على تجديد ولاية اللجنة الأصلية لمواصلة المناقشات حول معاهدة لحماية هيئات البث بمعناها التقليدي. وقال إن تلك المعاهدة ينبغي ألا تشمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أية حماية تتعلق بالشبكات الحاسوبية. وشدّد أيضا على الحاجة إلى إعداد دراسات عن الوقع المحتمل لأشكال الحماية الجديدة على حقوق المبدعين وسائر أصحاب المصالح وعلى النفاذ إلى المعارف وسائر القضايا التي تنظر فيها اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وكما ذكرت وفود أستراليا والبرازيل وشيلي، دعا وفد الهند إلى إعداد مجموعة من الوثائق تأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجنة المؤقتة المذكورة لأن الرجوع إلى الوثيقة SCCR/15/2 Rev. لن يجدي قطّ. وقال الوفد إنه يتفق على الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال اللجنة الدائمة. وذكر من جديد النقاط الثلاث في موقفه وهي: "١" حصر أية حماية أخرى في حماية الإشارات وهيئات البث التقليدية فقط؛ "٢" وإعداد دراسات حول الوقع المحتمل كما سبق وأن ذكرته وفود أخرى؛ "٣" وإعداد وثائق جديدة حول هذه المسألة.

٢٢٤- وأقرّ وفد الاتحاد الروسي بالتقدم المحرز خلال دورتي اللجنة الخاصتين. وقال إنه لا اعتراض له على الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال الدورة. وقال إن للدول الأعضاء، بعد التوصل إلى توافق للآراء، أن تنظر من جديد في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

٢٢٥- وأعرب وفد باكستان عن تقديره لجهود رئيس اللجنة من أجل تقريب التباين في مختلف الاقتراحات. وقال إن الدورتين الخاصتين أسهمتا في توضيح العديد من القضايا ولكن المناقشات لم تكتمل بعد وأن الخيار الأحسن في رأيه هو التوقف قليلا. وقال إنه يتفق على الاحتفاظ بهذه المسألة في جدول أعمال اللجنة.

٢٢٦- ورحّب وفد أوروغواي بالجهود المبذولة لمناقشة حماية هيئات البث. وضمّ صوته إلى صوت الوفود التي أوصت بالتوصل أولا إلى توافق للآراء حول أهداف الحماية ونطاقها المحدد وموضوعها في المعاهدة المقترحة. وقال إن من الأفضل، مثلما اقترح وفد شيلي، التوقف قليلا ثم فيما بعد تركيز المناقشات على جدول أعمال أوسع نطاقا يشمل قضايا أخرى مثل التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف.

٢٢٧- وضمّ وفد نيجيريا صوته إلى صوت الوفود الأخرى في الإقرار بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة. وشدّد على الحاجة إلى حصر أية حماية في المستقبل في هيئات البث التقليدية. وقال إنه يتفق مع الاحتفاظ بهذا الموضوع في جدول أعمال اللجنة.

٢٢٨- إن الجمعية العامة

"١" أحاطت علماً بالوضع الراهن لأعمال اللجنة حول حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي؛

"٢" وأقرّت بأن تقدما قد أحرز نحو فهم أفضل لمواقف مختلف أصحاب المصالح؛

"٣" وأقرّت بالجهود التي بذلها جميع المشاركين والمنظمات المعنية والنابعة عن حسن نية طوال المسار؛

"٤" وعبّرت عن الرغبة في أن يستمر جميع الأطراف في السعي إلى تحقيق اتفاق على أهداف الحماية ونطاقها المحدد وموضوعها، كما أوعزت به الجمعية العامة؛

"٥" وقرّرت الاحتفاظ بمسألة هيئات البث وهيئات البث الكبلي في جدول أعمال اللجنة المنعقدة في دوراتها العادية والنظر في الدعوة إلى مؤتمر دبلوماسي بعد الاتفاق على أهداف الحماية ونطاقها المحدد وموضوعها فقط.

البند ١٩ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بوضع برنامج عمل للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

٢٢٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/5.

٢٣٠- وأعرب وفد شيلي عن موافقته على الاقتراح الوارد في الوثيقة WO/GA/34/5. وأشار مع ذلك إلى أن كلمة "standards" قد وردت في النص الإنكليزي من الملحق تحت البند السابع في النقطة (ب) مقابل كلمة "normas" بالإسبانية. وقال إنه يفضل عبارة "normas tecnicas" بالإسباني لأن ذلك هو الاصطلاح الذي اعتادت الويبو على استخدامه. ورأى الوفد أن المشكلة اللغوية ذاتها ترد في النص الفرنسي أيضاً.

٢٣١- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وتوجه بالشكر إلى السفير مانالو على العمل المنجز والذي أدى إلى الاقتراح المتعلق ببرنامج العمل المقبل للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وقال إن المجموعة ترى أن إيجاد زخم جديد لعمل اللجنة ضروري جداً. ومضى يقول إن القرار النابع من المشاورات غير الرسمية التي قادها رئيس الجمعية العامة لضمان أن تعد أمانة الويبو التقرير بشأن القضايا المتعلقة بنظام البراءات الدولي لتحديد برنامج عمل اللجنة الدائمة في المستقبل، لا بد أن يبعث روحاً جديدة في عمل اللجنة الدائمة. ورأى أن من الضروري أن يشمل التقرير الصعوبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في المناقشات حول تنسيق قوانين البراءات. ورأى أن من شأن ذلك أن يساعد على ضمان إيلاء الاعتبار الواجب لمشاغلها المتعلقة بالبعد التنموي من قانون البراءات ويكون جزءاً محورياً من العمل الذي تنجزه اللجنة الدائمة.

٢٣٢- والتفت وفد السلفادور إلى برنامج العمل الجديد للجنة الدائمة وأعرب عن سروره بالنتائج الإيجابية التي أمكن تحقيقها بفضل المشاورات التي قادها السفير مانالو. وفي ما يتعلق بالعمل المقبل على وجه التحديد، رأى أن كل دولة عضو قد حددت النقاط التي ترغب في إدراجها ضمن برنامج العمل لدورات اللجنة المقبلة. وأشار إلى المرونة الواضحة بخصوص برنامج العمل المقبل وقال إن ذلك إيجابي بالنظر إلى الأهمية الخاصة الذي يكتسيها العمل الذي تنجزه اللجنة في منظور البلدان النامية ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى النظام المطبق في السلفادور.

٢٣٣- وقال وفد البرازيل إن بلده قد شارك بشكل بنّاء في المشاورات التي أجراها السفير مانالو وحدد القضايا المتعلقة بالبراءات والتي ستكون الهيكل الأساسي للتقرير الذي ستعده الأمانة بهدف تسهيل المناقشات بشأن عمل اللجنة الدائمة المقبل. وقال إن في مفهومه أن التقرير الذي ستعده الأمانة سيحتوي على معلومات إضافية يسترشد بها في المناقشات حول عمل اللجنة المقبل ولا يجوز أن يؤثر في نتيجة المناقشات. ووافق الوفد على الاتجاه الذي رسمه السفير مانالو والداعي إلى قصر التقرير على تقييم للوقائع المتعلقة بقضايا البراءات على ألا يحتوي على أي نتائج مستخلصة. وأشار الوفد إلى أنه قد قدم أثناء المشاورات عدداً من الاقتراحات حول القضايا التي يرى أنه ينبغي تناولها لإعداد عرض متوازن لأفضل نظام بشأن البراءات يكون قادراً على إغناء النقاش حول الطريقة التي ينبغي اعتمادها في نظام البراءات للتصدي للتحديات الناجمة عن التغييرات المتأتية من الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات. وإذ أقرّ بأن الوثيقة WO/GA/34/5 تحتوي على بعض الاقتراحات المطروحة على المكتب الدولي وأن البرازيل كان البلد الوحيد الذي تقدم باقتراحات أثناء الجولة الأخيرة من المشاورات، رأى الوفد أن بعض القضايا التي تمت بصلة مباشرة لشروط منح البراءة قد تم جمعها بطريقة واضحة لا يمسها الغموض، على أن بعض المسائل الأخرى التي طرحتها البلدان النامية والتي تعز على تلك البلدان، مثل الحفاظ على مواطن المرونة المرتبطة بالملكية الفكرية لم تظهر بشكل واضح في الوثيقة. وأعرب الوفد عن رغبته مع ذلك في الانضمام إلى توافق الآراء الذي يتشكل حول الوثيقة WO/GA/34/5 وقال إنه سيعطي المكتب الدولي صوت الثقة بأنه سيتناول المسائل بطريقة متوازنة وموضوعية وشاملة. ومع ذلك، اقترح الوفد على الجمعية العامة تعديلين يعلق عليهما أهمية فائقة ويعتبرهما حداً أدنى بحيث لا يتأثر التوافق المحقق حول الوثيقة. وقال إنه يقترح في المقام الأول الاستعاضة عن عبارة "طلب السوق على" في العنوان الثالث بعبارة "منطق السوق بشأن". وقال إن التعديل الثاني المقترح هو حذف نص البند (د) وتحويل البند (د)"١" إلى "١٠" تحت العنوان الرابع إلى البنود (د) إلى (م) تحت العنوان نفسه لكي تصبح قائمة موحدة بالبنود تحت عنوان "رابعاً – أنظمة البراءات وأشكال التعاون الراهنة". ورأى الوفد أن من المهم أن تكون القائمة موحدة من غير أي تفاوت في توصيف بعض العناصر دون الأخرى، مثل الاعتراض والبحث والفحص والطلب نفسه.

٢٣٤- وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر السفير مانالو على عمله الشاق خلال الفترة ما بين الدورتين وعلى إسهامه في المشاورات غير الرسمية والتوصيات الناتجة عنها. وأيّد الوفد المقاربة القائمة على وضع تقرير مرحلي في سياق استمرار العمل في اللجنة الدائمة. وعلق الوفد أهمية كبرى على عمل اللجنة وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في العمل المقبل بشأن معاهدة قانون البراءات الموضوعي.

٢٣٥- وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية السفير مانالو على جهوده في تنظيم المشاورات حول هذه القضية الصعبة جدا. وقال إنه لا يزال يعتبر أن الاقتراح الرامي إلى حصر نطاق عمل اللجنة الدائمة في المناقشات المتعلقة بتنسيق التقنية السابقة وفترة الإمهال والجدة والنشاط الابتكار يتيح أحسن فرصة لتحقيق اتفاق على المدى القريب بما يخدم مصلحة جميع أعضاء الويبو. وفي ضوء ما سبق، قال إنه مازال يلاحظ بإحباط عدم قدرة جميع أعضاء الويبو على التوصل إلى توافق للآراء حول برنامج عمل اللجنة الدائمة الذي سيفضي إلى نتائج مفيدة على المدى القصير. وقال إنه يؤيد الأمانة في إعداد تقرير كما هو موصى به رغم التباينات الكبيرة والثابتة فيما بين الدول الأعضاء. وقال إنه لا يؤيد عقد دورة رسمية للجنة فقط للنظر في تقرير لن يحتوي على أية خلاصة في ضوء التباعد الكبير حاليا في وجهات النظر. واقترح الوفد عوضا عن ذلك أن تدعى الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقاتها

حول التقرير على أن يجمعها المكتب الدولي ويتيحها للأعضاء بغية إثراء الحوار الذي يمكن إجراؤها في الاجتماع المقبل للجمعية العامة سنة ٢٠٠٨ حين يتسنى وضع برنامج عمل أكثر تفصيلا للجنة.

٢٣٦- وقال وفد سانت لوسيا إن أول احتياجات سجل الشركات والملكية الفكرية الحاجة إلى مطالبة الويبو، وبالتحديد شعبة المشورة القانونية، بمساعدة سانت لوسيا على استكمال تشريعها بشأن البراءات. وقال الوفد إن سانت لوسيا بصفتها بلدا صغيرا جدا يسعى إلى التقدم الصناعي ترى أن استكمال تشريعها بشأن البراءات هو واحد من أهم الخطوات في النهوض بأهداف قطاعها الصناعي. وقال إنه يتطلع بالتالي إلى الحصول على مساعدة الويبو في هذا المضمار.

٢٣٧- وقال وفد كندا إنه ما لا يزال يعتقد أن أفضل فرصة للنجاح في هذا البرنامج هي العمل من أجل تقليص مجموعة العناصر ذات الأولوية والتي سبق تحديدها في البداية أي التقنية السابقة وفترة الإمهال والجدة وعدم البداهة والنشاط الابتكار. وقال إنه يؤيد الاقتراح الرامي إلى إعداد دراسة للقضايا المتعلقة بنظام البراءات. وشدّد على تفادي أية ازدواجية في العمل بما في ذلك العمل المنجز في سائر لجان الويبو الدائمة.

٢٣٨- وتحدث وفد البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول السبع والعشرين الأعضاء فيها. وأحاط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/34/5 وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه الرئيس السابق للجمعية العامة للويبو السفير مانالو في تنظيم مشاورات غير رسمية مكثفة بطريقة فعالة وبناءة. وأشاد بالدول الأعضاء في الويبو على الاقتراحات المقدمة من أجل تعزيز المسار لوضع برنامج عمل جديد للجنة الدائمة. وقال إن الجماعة الأوروبية تظل على اعتقادها بأن الالتزام الكامل للدول الأعضاء هو الذي سيمكن من تطوير نظام البراءات الدولي والنهوض بالابتكار والنمو. وبالنسبة إلى أهمية تنسيق قانون البراءات الموضوعي على الصعيد الدولي، قال الوفد إن الجماعة الأوروبية ملتزمة بالسير قدما على أساس برنامج عمل متفق عليه ومركز ومحدّد. وقال إن الجماعة الأوروبية تعتبر أن هذا المجال يندرج ضمن عمل الويبو الأساسي واسترعى اهتمام جميع الأطراف لأهمية استئناف أعمال اللجنة ووضع برنامج عمل. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول السبع والعشرين الأعضاء فيها تؤيد التوصية الرامية إلى وضع برنامج عمل للجنة الدائمة بالاستناد أساسا إلى الفرع الأول والثاني والثالث والرابع من ملحق الوثيقة WO/GA/34/5.

٢٣٩- وأشاد وفد الاتحاد الروسي بالجهود التي بذلها السفير مانالو وأعرب عن تأييده للتوصية المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة الدائمة. وقال إنه يؤيد بالخصوص الاقتراح بأن تعد أمانة الويبو تقريرا عن نظام البراءات الدولي يشمل مختلف الاحتياجات والمصالح للدول الأعضاء كلها وسيشكل وثيقة عمل لدورة اللجنة الدائمة المقرر عقدها في النصف الأول من ٢٠٠٨. وقال إنه يتفق على أن يضع التقرير نظام البراءات الدولي في سياقه، بما في ذلك أبعاد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وأن يحتوي على خلاصات جاهزة. ورأى الوفد أن يولي العمل على تنسيق قانون البراءات الموضوعي اهتماما خاصا لتعريف مفاهيم مثل التقنية السابقة والنشاط الابتكاري وغيرها وأن يشمل أيضا فترة الإمهال وغيرها. وقال إن عمل اللجنة في المستقبل ينبغي أن يقوم حصرا على الولاية الحالية.

٢٤٠- وذكّر وفد الصين بأنه شارك دائما في أعمال اللجنة الدائمة بموقف إيجابي ومسؤول. وأعرب عن تقديره العميق للجهود التي بذلها الرئيس السابق للجمعية العامة. ووافق على خلاصات الوثيقة WO/GA/34/5، ألا وهي إعداد تقرير عن نظام البراءات الدولي يتناول كل مصالح الدول الأعضاء. وأعرب أيضا عن أمله في مناقشة تقرير أكثر توازنا وشمولية حين تعقد اللجنة دورتها في النصف الأول من سنة ٢٠٠٨.

٢٤١- ورحّب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) بوضع برنامج عمل جديد للجنة سيساهم في تفعيل الآثار الإيجابية لنظام البراءات على التقدم العلمي وتطوير القضايا النظرية الجديدة التي تبرز في إطار بعض الاتفاقيات الدولية. وقال إنه يعتقد بأن أي نوع من التغيير في برنامج عمل اللجنة ينبغي أن يراعي القواعد والمعايير المتعارف عليها دوليا، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية والسلامة الغذائية والمحافظة على البيئة وحماية مصالح المجتمعات المحلية. وقال إن تلك التعديلات ينبغي أن تشمل أيضا قضايا تتعلق بانشغالات البلدان النامية إزاء التنفيذ غير الملائم لقواعد البراءات واستخدامها الأحادي لاحتكار المعارف والتكنولوجيا. وأشار إلى إمكانية التصدي لتلك القضايا في ضوء نتائج عمل اللجان الأخرى مثل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أو اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ورأى الوفد أيضا أنه في ضوء القواعد والمعايير لهيئات دولية أخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي أو معاهدة منظمة الأغذية والزراعة وفي ضوء الإنفاذ المنصف والعادل لقواعد البراءات، سيأخذ تنسيق قانون البراءات في الحسبان حقوق جميع الأطراف وأصحاب المصالح. وفي ضوء ما سبق، قال الوفد إنه يؤيد تجديد برنامج عمل شامل للجنة.

٢٤٢- وأشاد وفد كولومبيا بالعمل الذي أنجزه السفير مانالو في المشاورات. وبالنسبة إلى الوثيقة، لاحظ أن هناك اختلافات أساسية كبيرة كما هو معروف لأن البلدان تعلق مستويات متباينة من الأهمية على القضايا المطروحة وتنظر إليها من زوايا مختلفة أيضا. وقال إن بعض البلدان ترى أن كل القضايا ينبغي أن تناقش على قدم المساواة في حين لا ترى ذلك بلدان أخرى. وقال الوفد إنه كان منذ بداية العمل على مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي يعتقد أن من الضروري أخذ المقتضيات الأساسية للأهلية للبراءة في الحسبان حتى يضمن كل واحد أن طلبه سوف يعالج بالطريقة ذاتها دون التدخل في قدرة البلدان على التعامل مع قضايا مثل النشاط الابتكاري والجدة وغيرها. ورأى الوفد أن المعاهدة ينبغي أن تكون صكا متوازنا وشاملا وأن تحتوي على بنود من بينها أحكام حول المرونة اللازمة لضمان الصالح العام ونقل التكنولوجيا ومواجهة ممارسات المنافسة غير المشروعة وضمان حماية التنوع البيولوجي. وشدّد أيضا على ضرورة مسايرتها للمناهج الإنمائية لمختلف البلدان. وقال إن بعض البلدان لا تعتبر تلك القضايا أساسية كما يعتبرها غيرها. واقترح الوفد أن على الأمانة عندما تتمكن من إعداد تقريرها وفقا لتوصية الرئيس أن تأخذ في الحسبان ضرورة تضمينه المقتضيات الأساسية التي يعتبرها الوفد أساسية بالنسبة إلى البلدان النامية. وقال إنه لا يريد تقريرا يفشل في تحقيق ذلك. وحثّ الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق للآراء حول مختلف نقاط خطة العمل للجنة الدائمة بما يمكن من إحراز تقدم في عملها، ويمكن بصورة خاصة من أخذ مصالح الدول الأعضاء النامية بعين الاعتبار.

٢٤٣- وقال وفد اليابان إنه يعلق الأهمية على أنشطة اللجنة الدائمة بغية المحافظة على نظام البراءات والنهوض به. وقال إن عدد الطلبات المودعة حاليا عبر العام يبلغ ١,٦ مليون طلب في السنة، ومنها مئات الآلاف من الطلبات المودعة في أكثر من بلد واحد لأغراض الاختراع نفسه، مما يؤدي إلى ازدواجية في إجراءات المعالجة. وقال إن هذه الحالة من الترابط والتداخل تجعل من الضروري والعاجل العمل على تنسيق نتائج الفحص وتبادلها بغية تحقيق جودة عالية وسرعة كبرى في فحص البراءات وضمان إمكانية توقع نتائج الفحص في كل بلد تطلب فيه حماية الاختراع بموجب براءة. وأشار الوفد في ذلك الصدد إلى أن اليابان دعت إلى اتباع منهج مركز في تنسيق البراءات فيما يتعلق بالتقنية السابقة وفترة الإمهال والنشاط الابتكاري والجدة بغية التوصل بسرعة إلى نتيجة عملية ومفيدة في مرحلة إصدار البراءة. وأعرب عن أسفه إزاء الحالة الراهنة للجنة وقال إنه يأمل في أن تستأنف

اللجنة مناقشات عملية وبناءة لا سيما وأن اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية قد توصلت إلى نتيجة.

٢٤٤- وضم وفد جنوب أفريقيا صوته إلى سائر الوفود في الإشادة بعمل السفير مانالو في هذا المضمار وأعرب عن موافقته على الاقتراح. وأعرب عن ارتياحه الشديد إذ ستلقى قضايا جدول أعمال التنمية الاهتمام اللازم وأعرب عن إيمانه بأن المنهج المقترح سوف يفضي إلى عمل مثمر للجنة في المستقبل.

٢٤٥- وشكر وفد الأرجنتين الرئيس مانالو على كفاءته في رئاسة الأعمال بشأن هذه المسألة. وأبرز أهمية التعامل مع القضايا التي تهم البلدان النامية وتشغلها في برنامج عمل اللجنة في المستقبل. وقال إن تلك القضايا تشمل هوامش المرونة والتقييدات والاستثناءات ونقل التكنولوجيا.

٢٤٦- وأعرب وفد الجمهورية الدومينيكية عن امتنانه للعمل الذي أنجزه الرئيس مانالو فيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد للجنة بالاستناد إلى المشاورات التي أجراها جميع الأعضاء وإلى اقتراح تقرير من الأمانة. وقال الوفد إنه واثق من أن ذلك سيمكن من اتخاذ خطوات إيجابية فيما يتعلق بعمل اللجنة مع مراعاة مصالح الجميع، بما في ذلك المصالح المتعلقة بالمرونة في جدول أعمال التنمية وسائر القضايا التي تخص الصالح العام لكل الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه يؤيد التغييرين اللذين اقترح وفد البرازيل إدخالهما على صياغة ملحق الوثيقة.

٢٤٧- وشكر وفد باكستان السفير مانالو على جهوده في إعداد وثيقة العمل. وأكّد تأييده للمسائل الأربع التالية: ينبغي أولا أن تولى كل القضايا الأهمية نفسها، وينبغي ثانيا أن يكون التقرير متوازنا، وينبغي ثالثا أن يكون جامعا وشاملا، وينبغي رابعا مراعاة قضايا الصالح العام مثل نقل التكنولوجيا.

٢٤٨- وضم وفد فنزويلا صوته إلى المتحدثين من قبله في الإشادة بعمل الرئيس مانالو. وأعرب عن تقديره للنتائج المحققة بشأن برنامج عمل اللجنة. وشدّد على دعمه للتعديلين اللذين اقترحهما وفد البرازيل. وأعرب عن ارتياحه لنتائج المشاورات حول برنامج عمل اللجنة. وقال إنه يؤيد سلسلة التعديلات التي اقترحها وفد البرازيل.

٢٤٩- وهنّأ وفد شيلي الرئيس مانالو. وأبرز أهمية استئناف عمل اللجنة بحيث يشمل في رأيه عددا من القضايا المهمة التي تناولتها اللجنة، ولا سيما تلك التي تخص مصالح البلدان النامية. وقال إنها فرصة سانحة لمناقشة تلك القضايا التي تكتسي أهمية بالنسبة إلى العديد من الوفود مثل التقييدات المتعلقة باستثناء الأبحاث كما اقترح ذلك وفد شيلي في سياق بخطة عمل اللجنة. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده للتعديلين اللذين اقترحهما وفد البرازيل.

٢٥٠- وقال وفد كوبا إنه يؤيد التعديلين اللذين اقترحهما وفد البرازيل.

٢٥١- إن الجمعية العامة،

"١" أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA//34/5،

"٢" واعتمدت بالإجماع التوصية الواردة في ملحق الوثيقة WO/GA/34/5، مع التعديلين المشار إليهما في الفقرة ٣.

البند ٢١ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

٢٥٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/9.

٢٥٣- وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/34/9 ولفتت الانتباه بخاصة إلى توصيتها بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بالمعنى المبيَّن في الفقرة ٩ من هذه الوثيقة فضلاً عن الإطلاق الناجح لصندوق الويبو للتبرعات للمجتمعات الأصلية والمحلية (صندوق التبرعات) بما في ذلك تقديم التبرعات السخية وقطع التعهدات المالية الضخمة تلبيةً لدعوة الصندوق واللجنة إلى تقديم المزيد من التبرعات إلى الصندوق.

٢٥٤- وقدم وفد الصين بالأصالة عن رئيس اللجنة سعادة السفير غوستي أغونغ ويساكا بوجا من إندونيسا، وبصفته نائباً له، التقرير التالي عن عمل اللجنة:

اجتمعت اللجنة في دورات ثلاث منذ أن جددت جمعية الويبو ولايتها سنة ٢٠٠٥. ولما كنت رئيساً لكل من هذه الدورات الثلاث، التاسعة والعاشرة والحادية عشرة، فإنني أود أن أقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز ليكون أساساً للقرار الذي ستتخذه الجمعية حول تجديد ولاية اللجنة. وتوجز تلك اللمحة كل من المشاركة والشمولية بوصفهما جوهر العمل، فضلاً عن بُعد تكوين الكفاءات.

ولنبدأ، بادئ ذي بدء، بالمشاركة، إذ إن عدد المراقبين المعتمدين في اللجنة قد ازداد بما يقارب ٢٠٠ مراقب أغلبهم يمثل المجتمعات الأصلية والمحلية أو سائر أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي أو المؤتمَنين عليها. وقد شهدت الدورات الثلاث الماضية عدداً من التجديدات في إجراءات الاجتماع لضمان أن يصل صوت تلك المجتمعات، وهو صوت مركزي في عمل اللجنة. وأصبحت كل دورة من دورات اللجنة تُستهل بفريق من الممثلين الأصليين يقدمون إرشاداً قيِّماً وأفكاراً متبصرة عملية للجنة.

وشهدت تلك الفترة أيضاً الإطلاق الناجح لصندوق التبرعات الذي أنشأته جمعية الويبو سنة ٢٠٠٥. وأصبح هذا الصندوق يؤدي وظائفه على نحو فاعل جداً والفضل في ذلك يعود إلى الهبات السخية والعمل الرائع الذي تقوم به الهيئة الاستشارية المستقلة التي يترأسها بمنتهى البراعة، وبالأصالة عني، أحد نائبي رئيس اللجنة وهو السيد عبد الله الودغيري من المغرب، وإليه أجزي الشكر خالصه. وإني لأقدر أيما تقدير الجهات المتبرعة إلى الصندوق والجهات المستفيدة من التمويل التي أضفت على اللجنة زخماً جديداً وأعطتها أفكاراً متجددة. وأؤيد أيضاً الدعوة إلى تقديم المزيد من التبرعات إلى الصندوق والاستمرار في إذكاء وعي الجهات المستفيدة المحتملة.

ولنتحدث ثانياً عن فحوى عمل اللجنة، إذ إنها انكبت على سلسلة من الوثائق الجوهرية التي تعكس عمق الأفكار المتصلة بسياسة الملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والفولكلور وكذلك مدى انتشار تلك الأفكار. وأحرزت اللجنة تقدماً هاماً باتجاه الفهم الدولي

الراسخ والعميق للمسائل المركزية ولإمكانيات التوصل إلى نتائج ملموسة على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من صعوبة تحقيق توافق مطلق في الآراء في سياق الدورات الثلاث، كان هنالك إجماع لا يخالطه الشك حول أهمية المسائل والحاجة الشاملة إلى استجابة دولية فعلية لاحتياجات وشواغل المؤتمَنين على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. وإذا اتفقت الجمعية على تجديد ولاية اللجنة، فإنني على ثقة من أن هذا الأساس الراسخ للعمل الجوهري والنطاق المحسَّن للمشاركة والحوار اللذين تحققا سيسفران عن نتائج ملموسة في فترة السنتين القادمة.

وثالثاً، تكوين الكفاءات. فاللجنة مركز هام لتكوين الكفاءات، يُعدُّ التقارير ويجري التحليلات وينظم الأنشطة الجانبية بشأن جملة من التدابير العملية المعتمدة ضماناً لتطبيق المعايير العامة والآليات القانونية التي تناقشها اللجنة بطريقة ملائمة وفاعلة على المستويات الشعبية. وساعدت اللجنة أيضاً على تعزيز الشراكة وتكوين الكفاءات ومبادرات التعاون بين بلدان الجنوب من أجل ترسيخ اعترافها العملي بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي وحمايتها في نظام الملكية الفكرية.

وقد كان لي شرف تولي رئاسة هذه اللجنة الهامة والفريدة في الدورات الثلاث الأخيرة مسترشداً بما قدمه نائبي رئيس اللجنة من نصح ودعم قيِّمَيْن. وقد اضطلعت اللجنة بدور مهم في توسيع نطاق الملكية الفكرية وتوازنها في المشهد الدولي وبلغ عملها مرحلة كبيرة من النضج الذي آمل كل الأمل أن ينعكس في أنشطتها المستقبلية.

٢٥٥- وتحدث وفد الجزائر بالأصالة عن مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن تقديره لرئيس اللجنة ولنائبيه على ما أنجزوه في خضم الدورة الأخيرة للجنة وعن امتنانه للأمانة على ما قدمته من دعم. وقال الوفد إن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري والموارد الوراثية مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لمجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن الاهتمام بحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية لا يأتي فقط من صلتهما بالإرث التقليدي الثقافي والعلمي فقط، بل أيضاً من المنافع المكتسبة من هذه المعارف التقليدية بوصفها مصدراً للرخاء والتنمية الاقتصادية. وأشار أيضاً إلى الكثير من الأمثلة عن النباتات والممارسات التقليدية التي خضعت للتحليلات وأجريت عليها الأبحاث لاستخدامها بغية التوصل إلى منتج جديد أو أنواع جديدة تتمتع بخصائص محددة. وقال إنه على المستوى الوطني، سبق وأن اعتمدت بعض القوانين الكفيلة بتنفيذ تدابير خاصة تكفل حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية المقترنة بها. وأما على الصعيد الإقليمي، فقد قال الوفد إن الدول الأفريقية الأعضاء في المجموعة قد اعتمدت، على سبيل المثال، قانوناً نموذجياً لحماية التنوع البيولوجي ومصالح المجتمعات المحلية. ومضى يقول إن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) وهي منظمة أفريقية إقليمية قد اعتمدت لتوها، في مؤتمر دبلوماسي، صكاً قانونياً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري بينما لا تزال المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) وهي المنظمة الأفريقية الإقليمية الأخرى تسير في إجراءات اعتماد مثل هذا الصك. واستطرد الوفد قائلاً إن إساءة استخدام المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي واستلابها يظلان مشكلتين على الصعيد العالمي ويتطلبان حلولاً عالمية. وأكد الوفد على ضرورة ضمان الحماية الدولية لتلك المعارف وأشكال التعبير من أجل تحسين تلك الجهود الوطنية. ومضى يقول إن هذه الحماية المقترحة من شأنها السماح لتلك البلدان والمجتمعات الحائزة لهذه الثروات التقليدية والتي هي في غالبيتها بلدان نامية بالاستفادة والمشاركة بنشاط أكبر في الاقتصاد العالمي. وقال الوفد إنه لا يمكن حماية مصالح تلك المجتمعات في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية إلا إذا كانت في شكل صك ملزم دولياً. ومضى يقول إنه

ينبغي لهذا الصك القانوني أن يسمح بإمكانية توفير سبل انتصاف كافية تحمي من انتهاك حقوق المؤتمَنين على المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي، كما هي الحالة في سائر حقوق الملكية الفكرية. وفي الختام، قال الوفد إن مجموعة البلدان الأفريقية تؤيد توصية اللجنة تجديد ولايتها لسنتين أُخريين. وأضاف أن الأنشطة الجديدة التي ستضطلع بها ستتركز تحديداً على البعد الدولي لتلك المسائل. وناشد الوفد اللجنة على تسريع عملها لكي ترفع إلى اللجنة تقريراً مرحلياً في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.

٢٥٦- وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق مرحباً بالتقدم المحرز في عمل اللجنة ومؤكداً من جديد على الأهمية التي توليها المجموعة إلى الإجراءات التي تقوم بها اللجنة. وقال الوفد إنه من الواضح في هذا السياق أن تؤيد المجموعة التمديد للجنة بموجب ولايتها الحالية. وأشار الوفد أيضاً إلى التقدم الثابت في تنفيذ صندوق التبرعات ورحب بقرارات الدول الأعضاء التي قدمت التبرعات. ولاحظ الوفد مع الارتياح أن قيمة الأموال المتاحة حالياً يكفي في السنوات القادمة لتمويل مشاركة المراقبين المعتمدين عن المجتمعات الأصلية والمحلية أو سائر المؤتمَنين على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي في عمل اللجنة وشجع الوفد تلك الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة مستقبلاً على أن تتبرع للصندوق.

٢٥٧- وضم وفد جنوب أفريقيا صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر بالنيابة عن مجموعة البلدان الإفريقية ورحب بما تقدمه الدول الأعضاء إلى صندوق التبرعات للمجتمعات الأصلية والمحلية من دعم وتبرعات أيضاً، إذ إنها تعزز بصورة مباشرة مشاركة ممثلين عن هذه اللجان في أنشطة اللجنة. وقال الوفد إن آراء المجتمعات الأصلية والمحلية وخبراتها كانت بمثابة مساهمات حاسمة لما قامت به اللجنة من أعمال. وأضاف الوفد أن التعهد الذي قطعته جنوب أفريقيا قد تجسد حقيقةً في صورة تمويل فعلي. ورحب الوفد بقرار الدورة الحادية عشرة للجنة تجديد ولايتها لفترة السنتين المقبلة. واعتبر الوفد أن الولاية المجددة هي بمثابة فرصة لا مثيل لها لإعادة توجيه مسيرتنا في السنتين المقبلتين وتوجيه الآراء الواردة في خلاصة الوثائق من أجل إحراز المزيد من التقدم باتجاه مراعاة البعد الدولي لتلك المسائل من دون الإخلال بالعمل الجاري في منتديات أخرى. وشدد الوفد على إيلاء الاعتبار الواجب إلى ضمان ألا يلحق الضرر بالتقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف. وأعرب الوفد عن يقينه من أن الولاية المجددة للجنة ستسفر عن إبرام صك ملزم دولياً. وقال الوفد إن بلده في صدد إعداد قوانين وطنية وتدابير إقليمية لكي تساعد على حماية الموارد الوراثية والمعارف الأصلية وأشكال التعبير الثقافي التي تتطلب الدعم من نظام دولي ملزم فعال. وأشار الوفد إلى محتوى الوثيقة WO/GA/34/9 الذي يفيد بأن اللجنة قد اجتمعت في الدورة الحادية عشرة. وأضاف قائلاً إن جنوب أفريقيا قد أنجز الكثير خلال تلك الدورات وهي تظل قلقة من الجمود في المناقشات التي جرت في الدورات القليلة السابقة. وقال إنه يرغب في مناشدة اللجنة الاستمرار في اندفاعها على أساس أن أية أنشطة إضافية لها يجب أن تكون باتجاه إعداد صك قانوني ملزم دولياً من أجل حماية المعارف الأصلية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية. واستطرد قائلاً إن جنوب أفريقيا تظل ملتزمة بإلقاء الضوء على الدور الإيجابي الذي تضطلع به اللجنة في عملها الدؤوب، وهي تشجع اللجنة على العمل باتجاه تحقيق تلك الأهداف المتمثلة في تعزيز حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية وصون كرامتها. وفي الختام قال إن جنوب أفريقيا تؤيد القرارات الواردة في الفقرة ١١ من الوثيقة WO/GA/34/9.

٢٥٨- ورحب وفد سويسرا بأنشطة اللجنة وأعرب عن تأييده لها وأقر بالتقدم المحرز حتى الآن. وقال الوفد إن العمل ما زال لم يُستكمل بعد. وأشار إلى أن أنشطة اللجنة كانت مفيدة وأساسية بالنظر إلى تعقيد المسائل التي تعالجها. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى تحديد المهام والأهداف قبل مراعاة أية

صكوك قانونية. وفي ما يتعلق بالموارد الوراثية، أشار الوفد إلى مقترحه بخصوص الكشف عن مصدرها في طلبات البراءات الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/11/10 وصرح قائلاً إنه على قناعة من أن اللجنة ستحرز تقدماً في هذه المسألة. وأيد الوفد استمرار الأنشطة كما يرد في الفقرة ١١ من الوثيقة WO/GA/34/9. وأشار الوفد أيضاً إلى تبرع معهد سويسرا الفدرالي للملكية الفكرية بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ فرنك سويسري لصندوق التبرعات، الأمر الذي يظهر الأهمية التي يوليها الوفد إلى مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمل اللجنة.

٢٥٩- وأعرب وفد بنغلادش عن تقديره لما قام به رئيس اللجنة ونائبيه من أنشطة ورحب بالتقدم الذي أحرزته هذه اللجنة. وقال إنه يؤيد تمديد ولايتها كما هو مقترح وشدد على الحاجة إلى التأسيس على التقدم المنجز حتى الآن. ونوه بمدير اللجنة الذي تحلى بالصبر والتفهم مما دفع العمل قدماً إلى الأمام. وأشار الوفد أيضاً إلى الحاجة إلى المزيد من توافق الآراء ودعا كافة الوفود إلى تسريع عمل اللجنة نحو تبني صكوك ملزمة دولياً. وأخيراً، رحب الوفد بالإطلاق الناجح لصندوق التبرعات.

٢٦٠- وتحدث وفد البرتغال بالأصالة عن الجماعة الأوروبية وعن الدول الأعضاء فيها وأعرب عن تقديره للتقدم الذي أحرزته اللجنة حتى الآن. وأبدى اعتقاده بإمكانية المضي قدماً على نحو إيجابي خصوصاً في مجالات المناقشات التي سبق وحظيت بتوافق الآراء في اللجنة. وقال الوفد إن الجماعة الأوروبية ترغب في أن تستمر اللجنة في عملها المثمر مُتحلية بروح الانفتاح والتعاون المسؤول والبناء على ما تم تحقيقه. وشدد الوفد على أهمية التشاور الذي يقوم به أصحاب الشأن بخصوص هذه العملية على نطاق واسع وأعرب في الوقت ذاته على دعمه لمشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجنة ورحب به. وأكد الوفد التزامه بدعم الأنشطة الخاصة بصندوق الويبو للتبرعات الذي ساهمت فيه بعض الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وقال الوفد إن عمل اللجنة طوال الست الماضية قد برهن على أهمية أشكال التعبير الثقافي في حياة كافة الشعوب والمجتمعات في العالم وأثبت أن كافة أشكال التعبير الثقافي تستحق منا كل الاحترام. واستطرد قائلاً إن الاجتماعات المتعاقبة للجنة قد بيَّنت أيضاً وجود خلافات بشأن ما يُعتبر من أشكال التعبير الثقافي وبشأن طريقة التعاطي معها. وقال الوفد إن الجماعة الأوروبية تعترف أيضاً بأهمية توفير الحماية الملائمة للمعارف التقليدية. وفي هذا الصدد، أقرَّ الوفد بالعمل المنجز بشأن قائمة المواضيع وقال إن ذلك يعتبر مساهمة قيِّمة لأنشطة اللجنة وأعرب عن تأييده أيضاً لبذل المزيد من الجهود باتجاه إعداد نماذج دولية خاصة أو اتخاذ أية خيارات أخرى غير ملزمة من أجل توفير الحماية القانونية للمعارف التقليدية. وأكد الوفد أن القرار الأخير في موضوع حماية المعارف التقليدية يجب أن يُترك لكل طرف متعاقد تمشياً مع تفضيل الجماعة بإعداد نماذج خاصة متفق عليها دولياً. وقال الوفد في إشارة إلى ما عرضته الجماعة على اللجنة من مقترحات إن الجماعة الأوروبية تعتقد بإمكانية المضي قدماً على نحو بنَّاء على أساس ما اتفقت عليه اللجنة حتى الآن في المناقشات. ومضى يقول إن الأهداف والمبادئ التوجيهية العامة تبدو وكأنها تستخلص الكثير مما تم توخيه وإن الجماعة الأوروبية ستقترح، بناء عليه، أن يركز عمل اللجنة مستقبلاً على هذين النصين. وأضاف أن الجماعة الأوروبية لا تزال تعتقد بأن مراعاة العلاقة القائمة بين الملكية الفكرية والموارد البشرية مهمة رئيسية للجنة بالنظر إلى خبرتها في هذا المجال وأعرب الوفد عن رغبته في أن تحرز اللجنة تقدماً في هذا المضمار. وذكَّر الوفد بأنه قدَّم العديد من المقترحات بشأن الموارد الوراثية ومتطلبات الكشف واعتبر أن تلك المقترحات وتحديداً مسألة متطلبات الكشف تستوجب منا مناقشة معمقة قدر الإمكان. وقال الوفد إن العمل الذي قامت به اللجنة على مرِّ السنوات الماضية قد كشف عن أوجه تشابه وتباين بين الدول الأعضاء ولهذا فإن الجماعة الأوروبية لا تزال تعتقد بأن المزيد من المناقشات بشأن المواضيع الأساسية وتبادل الخبرات سيسفران عن فوائد هامة على الأجل القصير. وأعرب عن اعتقاد الجماعة الأوروبية بأن اللجنة تتقدم في أنشطتها ولكنها لم

تستكملها بعد ولهذا فإنه يشجع الجمعيات العامة على تجديد ولايتها لفترة سنتين أخرى كما يرد في استنتاجات الدورة الحادية عشرة للجنة التي انعقدت في يوليه/تموز ٢٠٠٧.

٢٦١- وأعرب وفد الصين عن ارتياحه لملاحظة أن اللجنة عقدت منذ أبريل/نيسان ٢٠٠١ إحدى عشرة دورة شاركت فيها كافة الدول الأعضاء وأعربت عن تأييدها النشيط للجنة. وقال الوفد إن الويبو قد أنجزت قدرا كبيرا من العمل في مجال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري، وجمعت مادة غنية والتقطت آراء من جميع الأطراف وحققت نتائج أولية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن كافة هذه الإنجازات كانت وسيلة لفهم أفضل لمهمة اللجنة وأهدافها ووضعت أساسا جيدا لمزيد من المناقشات حول القضايا المتصلة بالموضوع. وأقر الوفد بأن المسائل التي تضطلع بها اللجنة تعد مهمة. وأضاف الوفد أن القضايا التي ناقشتها اللجنة متصلة بالبيئة وحقوق الإنسان والموارد الطبيعية والتراث الثقافي ومجالات أخرى عديدة. وكانت القضايا ذات صلة كذلك بتطوير الملكية الفكرية وتحسينها. وأعلن الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على هذه القضايا. وبين الوفد أن الصين أضافت إلى قانون براءاتها حكما بشأن الكشف عن مصدر الموارد الوراثية، تعديلا لهذا القانون. وأردف الوفد قائلا إنه شارك بنشاط في الدورات السابقة للجنة وبذل كافة الجهود لتعزيز مناقشاتها. وعبر الوفد عن تأييده لتمديد ولاية اللجنة وأعلن أنه سيؤيد، جريا على عادته، عمل اللجنة ويشارك بنشاط في مناقشة القضايا ذات الصلة بالموضوع. وأعلن الوفد عن توقعه بأن تهتدي اللجنة، من خلال تضافر جهود كافة الدول الأعضاء، إلى طريقة سوية تحظى برضا جميع الأطراف لتلبية حاجات كافة الدول الأعضاء والتصدي لاهتماماتها. وقال الوفد إنه يؤكد من جديد، كما ذكرته بعض الوفود وكما ذكره وفد الصين في بيانه العام، على أمله في التوصل إلى قرارات تاريخية أثناء المناقشات القادمة، من أجل التوصل إلى توافق أولي للآراء حول إعداد صك دولي ملزم.

٢٦٢- وأعلن وفد النرويج أن اللجنة تعالج قضايا ذات أهمية خاصة. وقال الوفد إنه خلال الدورة الأخيرة للجنة، أتاحت المناقشة الجوهرية حول قائمة القضايا تركيزا رحبت به الأطراف، مما دفع المناقشات إلى الأمام بشكل بناء، على ما يبدو. وبين الوفد أن النرويج قد أحالت مساهمتها إلى صندوق التبرعات وأنها تؤيد تجديد ولاية اللجنة لمدة السنتين القادمتين. وشدد الوفد على الأهمية التي يوليها لتحقيق نتيجة جوهرية لعمل اللجنة. وصرح الوفد بأنه سيمضي قدما في التزامه بشكل بناء بعمل اللجنة في المستقبل.

٢٦٣- وأشار وفد عمان إلى بيانه الافتتاحي الذي أعلن فيه أن بلده يعلق أهمية قصوى على حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية لما لها من تأثير في المجتمع العماني. وفي هذا الإطار، رحب الوفد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها الجوهري وأكد عن تأييده للتوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة وتأييده لتجديد ولايتها. ولفت الوفد انتباه الدول الأعضاء إلى أهمية استخدام اللغات الرسمية للأمم المتحدة في أعمال اللجنة وألا يقتصر استخدام اللغة العربية على الترجمة الفورية فحسب خلال مداولات اللجنة، بل ينبغي أيضا إصدار وثائق عمل اللجنة باللغة العربية، لا سيما وأن الجهات الوطنية المتخصصة على جميع المستويات تتعامل باللغة العربية؛ إضافة إلى أن ذلك سيعزز من المشاركة الفعالة، كما ونوعا، للدول الناطقة باللغة العربية. ومن هذا المنطلق، ناشد الوفد الدول الأعضاء تأييد إدخال اللغات الرسمية للأمم المتحدة في مختلف أعمال اللجنة، بما في ذلك إصدار وثائق العمل بهذه اللغات. وأشار الوفد إلى المقترحات التي اعتمدتها البلدان العربية خلال اجتماع نظمته الويبو بالتعاون مع جامعة الدول العربية والحكومة التونسية في ٢٦ يونيه/حزيران من هذه السنة. وقال الوفد إن المشاركين اتفقوا على جمع وتوثيق الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الفولكلوري بهدف حمايتها في ظل النظام الحالي للملكية الفكرية وذلك من خلال

تكوين قواعد بيانات لكل دولة. وأكد الوفد على أهمية تقديم الويبو دعمها لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز الكفاءات البشرية. واختتم الوفد بيانه بعقد أمله في التوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة في هذا الصدد.

٢٦٤- وشدد وفد الاتحاد الروسي على التقدم المحرز لحد الآن في إطار عمل اللجنة وأعرب عن تقديره لهذا التقدم وأعلن كذلك عن تقديره لإنشاء صندوق الويبو للتبرعات. وقال الوفد إنه تمت الموافقة على الاتجاه الأساسي لعمل اللجنة في المستقبل وعلى تمديد ولايتها. وأضاف الوفد أنه يجب التركيز على البعد الدولي، ويمكن أن يشمل ذلك إعداد صك دولي أو صكوك دولية. وأعرب الوفد عن موافقته مع الوفود التي دعت اللجنة إلى تسريع عملها وأعلن أنه ينبغي لها أن ترفع تقريرا إلى الجمعيات خلال سنة ٢٠٠٨.

٢٦٥- ورحب وفد غانا بتوصية تجديد ولاية اللجنة لفترة السنتين القادمة للميزانية وأيدها لتمكين اللجنة من مواصلة عملها. وعبر الوفد عن أمله في تركيز عمل اللجنة على تسريع إعداد صك دولي ملزم قانونيا. وأعرب الوفد عن تأييده ومشاطرته للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

٢٦٦- ورحب وفد إندونيسيا بالوثيقة WO/GA/34/9 المتعلقة باللجنة وعلى وجه الخصوص بشأن تجديد ولاية اللجنة. وقال الوفد إن الوثيقة تعد نتيجة لمناقشات طويلة ومستفيضة، لا سيما خلال الدورات الإحدى عشرة الأخيرة. وأعرب الوفد عن فائق تقديره لدعم كل من الدول الأعضاء وسعادة السفير غوستي أغونغ ويسكا بوجا، من إندونيسيا، الذي ترأس الدورات الثلاث الأخيرة للجنة. وبيّن الوفد أن هذا الدعم يسر فعلا مداولات اللجنة. وقال الوفد إن أمانة الويبو، التي أنجزت عملا شاقا لإعداد عدد كبير من وثائق إعلامية وجوهرية، ينبغي أيضا أن تقدر فائق التقدير. وشدد الوفد، علاوة على ترحيبه بتجديد ولاية اللجنة، على أهمية تسريع اللجنة عملها لكي تتمكن من رفع تقرير إلى الجمعية العامة المقبلة. وأعرب الوفد عن أمله في تسريع العمل للتوصل إلى نتائج فعلية وملموسة، لا سيما فيما يتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، مع مراعاة بعدها الدولي. وبين الوفد أنه لا ينكر أي بلد واحد، متقدما كان أو ناميا، ضرورة ضمان حماية دولية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال الوفد إن اللجنة أحاطت علما مع اهتمام كبير، خلال دورتها الأخيرة، بأن بعض المنظمات غير الحكومية كشفت النقاب عن عدد من حالات اختلاس المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مثل اختلاس اليوغا الهندية أو الباتيك الإندونيسية اللتين كانتا بمثابة معرفتين من المعارف التقليدية أو شكلين من أشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعبين لمئات السنوات. واستنادا إلى هذه الملاحظة، أعرب الوفد عن تأييده الكامل للقرار المتعلق بحث اللجنة على تسريع عملها. ومع ذلك، قال الوفد إن الدورات القادمة للجنة لا ينبغي أن تكون منتدى لمجرد توسيع الآراء أو لتكرار ما سبق المطالبة به طوال سنوات عديدة. وأضاف الوفد أنه ينبغي على الجميع أن يكتشف سبلا ابتكاريه كفيلة بدفع العمل إلى الأمام، إلى جانب إجراءات مشاورات منتظمة في جنيف. ورأى الوفد أن اللجنة المؤقتة المعنية بجدول أعمال التنمية قد تكللت بالنجاح، حيث أجرت مشاورات غير رسمية للمفاوضين المقيمين في جنيف خارج دوراتها العادية، وأنه يجدر ذكر ذلك مثلا من الأمثلة. واختتم الوفد قائلا إن إندونيسيا ستواصل مشاركتها بشكل كامل في المداولات بشأن هذه القضايا الهامة وتتطلع إلى تحقيق مزيد من النجاح في الدورات القادمة للجنة.

٢٦٧- وأعرب وفد الهند عن مشاطرته لاهتمامات عدد كبير من البلدان بشأن الاختلاس الجاري للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المتصلة بها وكذلك أشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور.

وقال الوفد إن هناك أمثلة كثيرة على اختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية للهند وأحدثها هو اختلاس اليوغا. وعبر الوفد عن شكره لوفد إندونيسيا على إثارته هذه القضية وقال الوفد إن الهند عازمة على مواجهة هذا الاختلاس لتراثه من المعارف التقليدية ومنعه. وأوضح الوفد أن التشريع الهندي نص على أحكام متعلقة بالكشف عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في طلبات البراءات. ونص التشريع كذلك على إيداع الموافقة السابقة المستنيرة والاقتسام العادل للمنافع لإتاحة النفاذ إلى هذه الموارد. واستطرد الوفد قائلا إن الهند أقامت سلطات مسؤولة عن التنوع البيولوجي لتنظيم هذه الأحكام عند سنها. وأشار الوفد إلى أن الهند كونت مكتبة رقمية للمعارف التقليدية لتوفير المعلومات المتعلقة بالمعارف التقليدية الهندية الموجودة لمكاتب البراءات كي تتيح لها إلقاء نظرة على الفن السابق في هذا المجال، وذلك من أجل تسهيل منع هذا الاختلاس لبقية مكاتب البراءات وتمكينها من ذلك. وبين الوفد أن الهند وضعت أحكاما تنص على الاعتراض على البراءات قبل منحها وإبطالها بعد المنح في حالة عدم امتثال الأحكام التي تم سنها. وقال الوفد إن من الضروري تسريع عمل اللجنة، كما شدد على ذلك أيضا وفد إندونيسيا، لكي يمكن إعداد عدد أكبر من الصكوك الدولية الملزمة قانونيا في الوقت المناسب، لمنع مزيد من الاختلاس. وعليه، فإن الهند تؤيد تمديد ولاية اللجنة المقترح. وطلب الوفد أيضا أن يسجل في المحضر تقديره للجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس اللجنة، معالي السفير بوجا من إندونيسيا. وأعرب الوفد كذلك عن تقديره لجهود الأمانة من أجل توفير وثائق مستفيضة وشاملة فيما يتعلق بهذه القضية.

٢٦٨- وأعرب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) عن تقديره للجنة لما لها من أنشطة فعالة ومستمرة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن استمرار هذا النشاط من شأنه أن يعزز التعاون والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء، بما أنه يتناول كافة اهتمامات الدول الأعضاء المعنية. وقال الوفد إن القرار الذي اتخذته الدورات الحادية عشرة للجنة يعد مثلا واضحا على النتائج الإيجابية التي تمخض عنها عمل اللجنة. ومن هذا المنطلق، شدد الوفد على استمرار أعمال اللجنة وتأييده لها، سعيا إلى إعداد صك دولي ملزم قانونيا. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن المناقشات بشأن المعارف التقليدية والفولكلور يجب أن تكون وفقا لأعمال اللجنة في الوقت الماضي وينبغي أن تشمل السياسات والمبادئ المشار إليها في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/11/4 وWIPO/GRTKF/11/5. ومع ذلك، عبر الوفد عن بعض القلق حول التقدم البطيء للمناقشات المتعلقة بالموارد الوراثية. وفي الحقيقة، إن متابعة هذا الجزء من المناقشات تمت بشكل مختلف تماما عن غيرها. ومن ثم، أكد الوفد أنه يجب تحديد السياسات والمبادئ في هذا المجال بشكل نشيط وسريع. وركز الوفد على ضرورة التعاون الوثيق بين اللجنة وغيرها من الترتيبات والمنظمات الدولية، مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومعاهدة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الموارد الوراثية النباتية المخصصة للأغذية والزراعة واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن هذا التعاون يعد مقاربة إيجابية لتحقيق أهداف اللجنة. وقال الوفد إن إضفاء الصبغة المؤسسية على القضايا العالقة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، إلى جانب تطبيق الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع، من شأنه أن يفيد مصالح كل من أصحاب الشأن والمنتفعين. وأضاف الوفد أن مشاركة المجتمعات المحلية والأصلية يمكن أن تساعد اللجنة على تحقيق مهامها. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده لهذه المشاركة، وفقا لآلية صندوق التبرعات.

٢٦٩- وتحدث وفد المكسيك عن مشاركته في مداولات اللجنة ومتابعتها لها عن كثب وأعرب عن تأييده في كافة الأحوال لتجديد ولاية اللجنة تأييدا كاملا. وقال الوفد إنه لا يساوره أدنى شك في فائدة المنتدى الذي سمح بتبادل الآراء ووجهات النظر حول موضوع بالغ التعقيد مثل حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والفولكلور والنفاذ إلى الموارد الوراثية. وأضاف الوفد قائلا إن الوقت

قد حان لإحراز تقدم إيجابي في المناقشات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء ستستفيد منه كافة الأطراف. وأضاف الوفد أن المكسيك لازمت موقف المرونة في المناقشات حيث استمر استكشاف القضايا الجوهرية ومناسبة تنفيذ شرط الكشف عن مصدر الموارد دون الإخلال بنظام البراءات. ورأى الوفد أن الاقتراح الذي تقدم به السفير كلارك، من بربادوس، في الفقرة ١٨ من الفئة باء من القرار المتخذ بمواصلة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، كان وثيق الصلة بالموضوع، أي أنه "حث اللجنة على تسريع الإجراء المتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من دون الإخلال بأي نتيجة من النتائج، بما فيها إمكانية إعداد صك دولي أو صكوك دولية". وقال الوفد إن العمل في المستقبل ينبغي أن يسترشد هذه التوصية. وعبر الوفد كذلك عن ارتياحه لطريقة تشغيل صندوق التبرعات إذ سمح ممثلي السكان الأصليين والمجتمعات المحلية بالمشاركة في مداولات اللجنة وعزز دون شك التفاهم بين الأطراف ذات المصلحة في المسالة. واختتم الوفد قائلا إن المكسيك ترى أن من المهم بالنسبة للمكتب الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة للجنة من خلال تزويدها بالمعرفة والوثائق التقنية.

٢٧٠- وأعرب وفد السودان عن امتنانه العميق للجنة وتأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشدد الوفد على تعاونه المستمر مع اللجنة. وحيث إن السودان من الدول التي تشكل المعارف التقليدية والموارد الوراثية الشعبية فيها عنصرا أساسيا وحيويا، أعرب الوفد عن أمله في أن تخصص الويبو في ميزانيتها لسنة ٢٠٠٨ موارد ملائمة لدعم المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والأنشطة المجاورة. وركز الوفد على أن السودان قد شرع في إعداد قانون وطني للمعارف التقليدية والموارد الوراثية الشعبية وهو في طور التصديق عليه. وأخيرا، عبر الوفد عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة وتأييده لبقية الوفود في إعداد صك دولي ملزم قانونيا تدعو الحاجة بشدة إليه في هذا المجال.

٢٧١- وأعرب وفد المغرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعلن عن وعيه طبعا بأهمية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بوصفها قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد الوفد أيضا أهمية التعبير عن معنى الأمة بالنسبة للبلد. ولما كان الأمر كذلك، أيد المغرب تمديد ولاية اللجنة كي تتمكن من تعزيز التقدم الذي تم إحرازه والتفاهم الذي تم تحقيقه خلال السنوات القليلة الماضية. ورأى الوفد أن وضع صك دولي ينبغي أن يكون الأساس الذي سيقوم عليه عمل اللجنة في المستقبل، لأن ذلك من شأنه أن يكون أفضل ضمان لحماية المعارف التقليدية والفولكلور حماية متسمة بالكفاءة والفعالية. ويرى الوفد أيضا أن ذلك يتطلب تخطي الخلافات والاختلافات والشروع في حوار صريح قائم على النزاهة والانفتاح. ورحب الوفد بالعزم المعقود على العمل فيما يتعلق بوضع صك دون الإخلال بالقضايا الأخرى التي تعالجها اللجنة. وبين الوفد أن الكشف عن المصدر يعد واحدة من المسائل التي يجب التصدي لها أيضا. ورحب الوفد بإنشاء صندوق التبرعات الذي مكن من تمويل مشاركة ممثلي المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في أعمال اللجنة وبين الوفد أنه ترأس المجلس الاستشاري الذي أوصى بتمويل المستفيدين من الصندوق. وأعرب الوفد عن امتنانه للمساهمات السخية التي قدمتها كافة الجهات المانحة للصندوق.

٢٧٢- وأشار وفد نيوزيلندا إلى تأييده القوي للجنة منذ إنشائها قبل ما يزيد على عشر سنوات. وقال الوفد إن اللجنة قد شرعت في عمل مهم ومفيد وساعدت على تعزيز جانب قضايا المعارف التقليدية في السياق المحلي والإقليمي والدولي. وأضاف الوفد أن اللجنة شجعت واضعي السياسات المحليين على التركيز على القضايا المعقدة المتصلة بالعلاقة بين الأنظمة التقليدية للملكية الفكرية ومصالح أصحاب المعارف التقليدية. واستطرد الوفد قائلا إنه ينبغي للجنة أن تنظر في البعدين المحلي والدولي،

دون استبعاد أي نتيجة، بما فيها إمكانية وضع صكوك أكثر إلزاما على المستوى الدولي يمكن الاستناد إليها.

٢٧٣- وأعرب وفد غينيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأبدى الوفد تقديره للتقدم الملموس الذي أحرزته اللجنة وشدد على أن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، تمكنت، بفضل الدعم الذي تقدمه الويبو وغيرها من شركاء التنمية، من اعتماد نص لحماية المعارف التقليدية خلال اجتماع النيجر المنعقد في ٢٦ يوليه/تموز ٢٠٠٧. ورحب الوفد بمساهمات الدول الأعضاء وبقية الشركاء في صندوق التبرعات الذي مكن المجتمعات الأصلية من المشاركة في أعمال اللجنة طوال فترة ولايتها. وأعرب الوفد عن تقديره العميق لهذه المساهمات. وبناء على أهمية القضايا المعنية، أعلن الوفد عن تأييده لتمديد ولاية اللجنة لفترة سنتين جديدتين.

٢٧٤- وأقر وفد تايلند بأهمية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والنهوض بها بوصفها أجزاء هامة في ثقافة المجتمعات ومصدرا للأمن الغذائي والعلاج الطبي ولا سيما بالنسبة للسكان في مجتمع محلي. وأكد الوفد على ضرورة المضي قدما بالمفاوضات متعددة الأطراف بشأن منح الحماية الدولية لهذه المجالات التي تملكها المجتمعات. وقال إنه يؤيد كليا التوصية التي تقدمت بها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لتجديد ولايتها والاستمرار في عملها بشأن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية. وأشار الوفد إلى التقدم الذي حققته اللجنة بعد عدة سنوات من العمل المضني وقال إنه يؤيد معالجة القضايا بالغة الأهمية والمنطوية على التحديات في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بروح إيجابية. وعقد الوفد الأمل على أن تجري اللجنة مناقشات جوهرية وتحقق تقدما أكبر في إطار ولايتها المجددة. وحث اللجنة على التسريع في وتيرة عملها لوضع التدابير العملية للحماية والوقاية من التملك غير المشروع للمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية وسوء استخدامها وتشويهها. وقال إنه سيبذل قصارى جهده للعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء للمضي قدما نحو عقد اتفاق ناجح.

٢٧٥- وأيد وفد البرازيل القرار الموصى به لتجديد ولاية اللجنة لفترة سنتين إضافية. وأثنى على بنود القرار المنتظر اعتماده. ولفت النظر إلى البند الأول الذي يؤكد على تحقيق تقدم في عمل اللجنة الجوهري إلى حد هذا التاريخ. وأشار الوفد إلى استعداد الجميع التحلي بالروح الإيجابية ما أمكنهم ذلك بالرجوع إلى ما حدث بالفعل في إطار اللجنة بشأن التوصيات التي أحيلت على الجمعية العامة. وقال إن هذه الصورة الوردية للأحداث ليست واقعية. وأوضح أن الدول الأعضاء عملت في إطار اللجنة ما يقرب من سبع سنوات من دون تحقيق تقدم كبير بشأن العمل الجوهري للجنة. وقال إن تبادل الآراء والعمل المنجز ولا سيما العمل الذي اضطلع به المكتب الدولي لإتاحة المستندات المفيدة والعالية الجودة المؤيدة للمداولات، شكلت قاعدة صلبة للمضي قدما نحو تحقيق نتائج هامة لكافة الدول الأعضاء. وقال إن ولاية اللجنة تشير منذ أن بدأت عملها إلى ضرورة تركيز الدول الأعضاء اهتمامها على البعد الدولي للمسائل معبرا عن أسفه لأن العديد من الدول الأعضاء لم تتقيد بذلك خلال المناقشات أو تساءلت عن صلاحية اللجنة في تناول البعد الدولي لهذه القضايا. ودعا الوفد في هذا الصدد أعضاء اللجنة أن يتحمسوا أكثر لتناول البعد الدولي وألا يقتصروا على مناقشة التجارب الوطنية بوصفها الإمكانية الوحيدة لتبادل الآراء، في حال تمت الموافقة على تجديد ولاية اللجنة لفترة سنتين إضافية. وقال إنه يؤكد على هذه النقطة لأن مناقشة التجارب الوطنية مفيدة وضرورية ولكنها لا تعالج البعد الدولي الذي يعتبر في صميم الولاية والاتفاق بشأن ماهية عمل اللجنة. وأشار الوفد إلى بند آخر من قرار تجديد الولاية الموصى بالموافقة عليه يدعو الدول الأعضاء إلى عدم الإضرار بأعمال المنتديات الأخرى. وأمل الوفد أن لا تشير الدول الأعضاء إلى مناقشة اللجنة قضايا تتعلق بحماية المعارف

التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية كذريعة لتفادي المناقشات التي تجري في منتديات أخرى بناء على اختصاصات متفق بشأنها. وأشار الوفد في هذا السياق بالذات إلى جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية التي أسندت لها صلاحية تناول قضايا تتعلق على سبيل المثال بشرط الإلزام بالكشف بناء على اتفاق تريبس. ولفت الوفد النظر إلى عدم إقصاء أي نتيجة من نتائج أعمال اللجنة. وقال إن كافة الأعضاء وافقوا على هذا المبدأ الذي ورد في ولاية اللجنة منذ سنة ٢٠٠٠ وهو تاريخ اعتماد أول ولاية للجنة. وبيّن أن جميع الأطراف وافقت على ذلك عندما اعتمدت الدول الأعضاء التوصيات المتعلقة بالولاية في إطار الجمعية العامة ولكنها عندما اجتمعت في إطار دورات اللجنة رفضت حتى مجرد استلام وثيقة أعدتها الأمانة تتناول القضية من مختلف الزوايا أو تتضمن المبادئ التوجيهية والمبادئ الممكن اتباعها لمعالجة الوضع ومن ضمنها الالتزامات الدولية المحتملة. وأوضح الوفد أن مبدأ عدم إقصاء أي نتيجة يقتضي من أعضاء اللجنة التحلي بالمرونة لمناقشة كل البدائل الممكنة وقد يؤدي إلى وضع صك قانوني ملزم في هذا المجال. وأضاف أن مناقشة هذه الصكوك القانونية الملزمة لا تعني أن الأعضاء وافقوا على اعتمادها في آخر المطاف. وأشار مجددا إلى أن عدم إقصاء أي نتيجة من أعمال اللجنة يقضي بالسماح لأعضاء اللجنة مناقشة أي جانب ويتيح لها إمكانية وضع معاهدة دولية لحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وشدد الوفد من جديد على أن تجديد ولاية اللجنة يعني التزام أعضاء اللجنة بإنجاز تقدم جوهري. وقال إن التزام أعضاء اللجنة يعني التحلي دوما بعقل متفتح وبمرونة وإظهار الاستعداد حتى وإن اقتضى الأمر إدارة النقاش خارج الأطر المحددة. وبيّن أن هذه القضية جديدة ليس فقط بالنسبة للويبو ولكن بالنسبة لمجال الملكية الفكرية أيضا. واتفق الوفد مع الدول الأعضاء التي أشارت إلى أن هذه القضية بالغة التعقيد. وقال إنه لا توجد إجابات سهلة للمشاكل التي تطرح في ما يتعلق بالتملك غير المشروع للمعارف التقليدية والموارد الوراثية على سبيل المثال. وقال إن الظاهرة المشار إليها باسم "القرصنة البيولوجية" يمكن فهمها. وأفاد أن الدعوات من أجل إيجاد حلول في إطار نظام الملكية الفكرية تأتي من عدة قطاعات في البلدان النامية وإن لم تقتصر على هذه البلدان ولكن الحلول ليست سهلة. ونبه إلى أنه لا يمكن تحقيق تقدم في فترة وجيزة بسبب هذا الوضع. وألقى الوفد الضوء على بند من القرار الموصى بالموافقة عليه والذي أصبح في نظره جزءا من الولاية المجددة للجنة وهي النقطة المتعلقة بالفقرة "٩"٤ من الوثيقة WO/GA/34/9. وحث الوفد كافة أعضاء اللجنة على السعي من أجل تعزيز توافق الآراء فيما يتعلق بالمسائل المندرجة تحت ولايتها السابقة. واعتبر ذلك تحديا جديا حيث يفيد هذا البند بأن جميع الأطراف وافقت على بذل الجهد لتحقيق مزيد من التوافق في الآراء. وفي رأيه فإن هذا الالتزام يقتضي ردم الهوة بين الاختلافات واستماع الأطراف إلى بعضها البعض وقبول نقاش مفتوح دون وضع قيود بشأن المواضيع التي يمكن إجراء نقاش بشأنها وتناولها في إطار اللجنة. ونبه إلى أنه في حال حصل هذا الأمر فإنه سيمنع اللجنة من أداء مهمتها على خير وجه بالرغم من أن الجميع وافقوا على ما يبدو في إطار الجمعية على أن تعالج اللجنة القضايا وأن تضع الحلول المناسبة للمشاغل التي عرضت عليها. وفي ما يتعلق بالتدابير العملية التي يتعين اتخاذها، أشار الوفد إلى تخصيص وقت طويل للتفاوض بشأن اللغة المستخدمة في الفقرات الفرعية "٩"٥ و"٩"٦ و"٩"٧ من الوثيقة. وأشار إلى أن ذلك يعكس مجددا بعض القيود التي يحاول بعض أعضاء اللجنة فرضها بشأن نوع العمل الذي يمكن الاضطلاع به في إطار اللجنة. وقال إن بعض الأعضاء يعتبرون اللجنة مجرد محفل لعقد ندوة أو محفل لتبادل الآراء ولا غير. واستدرك الوفد قائلا إن اللغة المتفق عليها أتاحت للأمانة هامشا كافيا للتصرف بشأن الوثائق المفيدة التي تقدمها من أجل إجراء مزيد من المناقشات. وأشار الوفد إلى غموض اللغة المستخدمة في القرار بشأن "إعداد خلاصة مدعومة بالوقائع والمساهمات لتعزيز وجهات نظر الأعضاء والمراقبين وما تناولوه من مواضيع بشأن قائمة القضايا التي روعيت خلال الدورة الحادية عشرة بما في ذلك التعليقات الخطية التي رفعوها إلى الدورة، رهنا باستعراض الدول الأعضاء

والمراقبين ومن دون الإخلال بأي موقف من المواقف المتبناة إزاء هذه القضايا". وقال إن هذه الفقرة تشير إلى الوثائق الجديدة – واحدة بشأن المعارف التقليدية والأخرى بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي – التي يجب على الأمانة إعدادها للاجتماع المقبل. وقال إن على أعضاء اللجنة التأكد مما يفعلونه. وبين أن تجديد ولاية اللجنة لفترة سنتين إضافية يعني أن الأعضاء سينفقون المال ويخصصون الوقت لاستقدام أشخاص للمشاركة وسيقضون أسبوعا كاملا أو أكثر في جنيف. وقال إن الاجتماع الماضي دام أكثر من أسبوع أي ثمانية أيام إجمالا. وقال الوفد إنه ينتظر أن تكون "الخلاصة المسندة بالوقائع والمساهمات" وثيقة مفيدة وأن تدرس دون وضع أية قيود على إمكانية إجراء نقاش مفتوح. وأشار الوفد في الأخير إلى بند آخر من القرار والمتمثل في الجملة الواردة في الفقرة الفرعية ٩"٧" التي شددت على ضرورة إعداد الأمانة تقريرا مستوفى بالمستجدات الدولية اعتمادا على الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/11/8(b) "التي قد تنطوي على إسقاطات تم تحديدها في هذه الدورة" وقال إنه من المنتظر أن تقوم هذه الوثيقة بإحاطة أعضاء اللجنة علما بالأنشطة الجارية في إطار المنتديات الأخرى المعنية بالموضوع الذي تتناوله اللجنة. وبين أن بعض أعضاء اللجنة اكتشفوا إسقاطا هاما ولا سيما بشأن المناقشات الآخذة في التطور في إطار جولة الدوحة بشأن شرط الكشف عن البراءات بالنسبة للموارد الوراثية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن المناقشات قد تطورت بشكل ملحوظ. وقال إن هذه الوثيقة بالذات (WIPO/GRTKF/IC/11/8(b)) لم تشر إلى مقترح لتعديل اتفاق تريبس بشأن شرط الكشف. وقال إن عدد المشتركين في تقديم التعديل المقترح قفز من ١٤ إلى ما يربو على ٥٠ مشتركا على إثر اتخاذ مجموعة البلدان الأفريقية في منظمة التجارة العالمية قرارا بالاشتراك في تقديم المقترح. وأضاف أن كافة البلدان الأقل نموا أعلنت عن تأييدها للتعديل. وأشار الوفد إلى وجود تعديل لاتفاقية تريبس على جدول أعمال جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية يحظى بتأييد أغلبية الدول النامية. وأفاد أن ٧٠ بلدا يؤيد هذا التعديل حاليا. وقال إن هذه القضية عرضت للنقاش في إطار منظمة التجارة العالمية ليس بوصفها قضية قائمة بذاتها بل بوصفها قضية مرتبطة بجولة الدوحة ككل وبالمقترحات التي تقدمت بها الجماعة الأوروبية ومن بينها ما يتعلق بتمديد نطاق حماية البيانات الجغرافية واستحداث سجل متعدد الأطراف بناء على اتفاق تريبس لحماية البيانات الجغرافية. وقال إن ما تقدم قد جعل النقاش الدائر بشأن شرط الكشف أكثر تعقيدا ومتعدد الجوانب.

٢٧٦- وأقر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيانات السابقة التي رحبت بالتقدم المحرز إلى حد الآن وأيد اقتراح تمديد ولاية اللجنة.

٢٧٧- وقال وفد اليابان إنه يؤيد تجديد ولاية اللجنة. وأشار إلى ضرورة توضيح المسائل الرئيسية المتعلقة بعمل اللجنة في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفاد أنه يعطي الأولوية إلى إجراء محادثات معمقة بشأن مجموعة من القضايا قبل السير قدما. وبين الوفد ضرورة مناقشة مسألتي الامتثال للاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي ومنح البراءات عن طريق الخطأ في مجال الموارد الوراثية، منفصلة. واختتم الوفد كلمته متعهدا بمواصلة بلده المشاركة البناءة في عمل اللجنة.

٢٧٨- وشكر وفد تركيا رئيس اللجنة ونائبيه على ما بذلوه من جهد. وقال إن الدورة الأخيرة للجنة كانت مفيدة حيث تم توضيح وجهات نظر المشاركين في الدورة. وقال إنه سيظل منفتحا بشأن طبيعة الصك الذي ستضعه اللجنة وأعرب عن اقتناعه بضرورة الاتفاق على شكله لأن مثل هذا الاتفاق سيساعد على تحديد مضمونه. وأشار إلى أن كلا من الصكوك الملزمة أو غير الملزمة مفيدة. وأضاف الوفد أن الدورة السابقة للجنة وضحت أيضا أهمية البعد الدولي. وفي ما يتعلق بالموارد الوراثية، لفت النظر إلى أن هناك حاجة ماسة إلى شرط الكشف وبين ضرورة إعداده بعناية. واختتم الوفد كلمته معبرا عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة.

٢٧٩- وأيد وفد ماليزيا التوصية التي تقدمت بها اللجنة على إثر الدورة الحادية عشرة ولا سيما بشأن تجديد ولايتها. وقال إنه يتطلع إلى إنشاء صك دولي قانوني ملزم في المستقبل القريب وعقد الأمل على أن تسرّع اللجنة في وتيرة أعمالها لتحقيق نتائج ملموسة.

٢٨٠- وأيد وفد مولدوفا عمل اللجنة معتبرا أنها أنجزت الكثير على مدى السنوات الثلاث الماضية. واستدرك الوفد وبين على غرار ما قالته بعض الوفود بوضوح، أن اللجنة لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل التي نوقشت في معرض أعمالها. وبين الوفد ضرورة البناء على التجارب الإيجابية للدول الأعضاء في مجال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور على المستوى الوطني لأنه سيكون من السهل نقل تلك النماذج والتجارب إلى المستوى الدولي. وعبر الوفد عن ثقته بأن كافة البلدان تريد أن تصل إلى مرحلة تحصل خلالها على حل للإشكاليات يقبله الجميع. وقال إن وفد بلده يتمنى ذلك مما جعله يشارك بحماس وبشكل بناء في عمل اللجنة. وأضاف الوفد أنه يؤيد أيضا تمديد ولاية اللجنة لفترة سنتين إضافية.

٢٨١- وعبر وفد باكستان عن تقديره للمناقشات التي أجريت أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وقال إنه يؤيد كليا التوصية المقدمة لتجديد ولاية اللجنة لفترة سنتين إضافية. وعبر عن رضاه بالإدارة الماهرة لرئيس اللجنة. وتوجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على الوثائق الممتازة التي أعدتها بشأن هذه المسائل. وقال إن وفد بلده يرغب في مواصلة المناقشات في إطار اللجنة ولكنه قلق بشأن عدم إحراز تقدم ملموس. وبين أن الدول الأعضاء لا تزال في مرحلة طرح الأسئلة وتطوير فهمها بشأن هذا الموضوع بعد انعقاد إحدى عشرة دورة للجنة. وقال إن اللجنة بحاجة إلى المضي قدما بوتيرة سريعة نحو النهاية المنطقية لهذه المحادثات أي نحو وضع صك قانوني دولي. وقال إن الأشخاص الذين يتعرضون باستمرار للتملك غير المشروع لحقوقهم، يتحملون نتائج هذه المناقشات المطولة وغير المثمرة. وبين الوفد أن الدول الأعضاء بحاجة إلى اتخاذ تدابير لوضع حد لهذه الوضعية. وعبر عن قلق جدي بشأن الاستراتيجية التي تنتهجها بعض الدول الأعضاء لتمديد المناقشات في إطار اللجنة بتقديم شتى الذرائع حيث أنها تتعلل بهذه المناقشات لتتفادى المحادثات الجارية في إطار المنتديات الأخرى. ومن هذا المنطلق، أشار الوفد إلى ضرورة مواصلة المناقشات في إطار اللجنة مع وضع معالم مرجعية واضحة ومقيدة في الزمن وموجهة نحو تحقيق النتائج مع التركيز بشكل خاص على البعد الدولي.

٢٨٢- وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذهب إلى القول بأن عمل اللجنة أساسي من أجل إذكاء الوعي وحماية الذخيرة الغنية من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور بما أنها تشمل بالأساس جميع أساليب عيش وثقافة المجتمعات، لا سيما في البلدان النامية. وقال الوفد إن هذا التراث التاريخي المتعلق بأمور مثل الطب التقليدي والتقاليد الشفوية والدين، قد تعرّض للتملك غير المشروع. وأضاف أن آلية الحماية الفعالة تتعدى القوانين الوطنية وتتطلب وضع صك قانوني دولي ملزم دون المساس بالمناقشات والمفاوضات الجارية في منتديات أخرى. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الجوهري الذي قامت به اللجنة. بيد أنه رأى أن على اللجنة أن تزيد من الفعالية في عملها لكي تنجز ولايتها. وقال الوفد إن نيجيريا تؤيد تجديد ولاية اللجنة كما أُوصي بذلك. ورحب الوفد أيضا بإنشاء صندوق للتبرعات في الويبو وشكر المانحين على تبرعاتهم. ودعا الوفد المجتمع الدولي إلى مواصلة المساهمة على النحو الكافي في الصندوق من أجل ضمان مشاركة ممثلين عن المجتمعات المحلية والأصلية في عمل اللجنة.

٢٨٣- وأشاد وفد الجمهورية العربية السورية بجهود المدير العام في تطوير عمل الويبو بشكل عام وتنسيق العمل بين دول الأعضاء في تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، متمنيا له ولجميع العاملين في المنظمة والقائمين على تنظيم الاجتماعات كل النجاح. وتقدم بالشكر أيضا إلى المكتب العربي على الجهود الكبيرة التي يبذلها وعلى المساعدة المستمرة التي يقدمها. وطلب الوفد من الأمانة أن تقوم في الاجتماعات القادمة بترجمة جميع الوثائق إلى اللغتين العربية والروسية لأن ذلك حق دولي. وقال إن في وقت العولمة والثقافات الأحادية الجانب، بدأت الشعوب والحكومات تبحث عن ثقافاتها التي تعبّر عن هويتها وتنوع فولكلورها. وأضاف أن ما من شعب وما من أمة إلا وتمتلك ذخيرة من التراث الشعبي والفولكلور الذي يعطي هذه الأمم والشعوب طابعا خاصا لا يجوز لأحد المساس به أو سوء استخدامه أو ادعاء ملكيته. وقال الوفد إن من خلال هذا الطابع يمكن للشعوب في جو من الحرية أن تساهم في زيادة التنوع الثقافي العالمي وإثرائه وبالتالي أخذ دورها كاملا في هذا التنوع. وأضاف قائلا إنه بعد أن دق ناقوس الخطر مهددا التراث والهوية الثقافيين، بدأ المجتمع الدولي يركز اهتمامه على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية. فقد اعتمدت اليونسكو، على سبيل المثال، الاتفاقية الدولية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي في سنة ٢٠٠٣. وأفاد الوفد بأن الجمهورية العربية السورية كانت من أول الدول الموقعة على هذه الاتفاقية. وبالنسبة لنشاط البلد في مجال جمع وتسجيل الفولكلور والمعارف التقليدية، أفاد الوفد بأن ذلك بدأ منذ عدة عقود بالتنامي. وقال إن السيد وزير الثقافة قد طلب خطة استراتيجية من أجل جمع وتسجيل وصون التراث غير المادي وإن مديرية التراث الشعبي في الوزارة قامت بوضع الخطة المطلوبة ثم قامت بتنفيذها في جميع مديريات الثقافة في المحافظات السورية. وقال الوفد إن من دواعي سروره أن الخطة بدأت تعطي ثمارها بإرسال المخطوطات الخاصة بالتراث غير المادي إلى الوزارة. وقد طبعت الوزارة هذه المخطوطات لمؤلفيها بلا مقابل مع منحهم مكافآت تشجيعية لاستمرار العمل في هذا المجال الهام. وأضاف الوفد أن عددا من الباحثين قام بمبادرات خاصة تتمحور حول التراث المتناقل شفهيا مثل الحكايات والأمثال والعبارات الشعبية والأغاني والرقصات والمعارف التقليدية والفولكلور في عدة مناطق من البلد. وأشار الوفد إلى أن في وزارة الثقافة مديرية تدعى مديرية التراث الشعبي مهمتها جمع وتسجيل وحفظ التراث الشعبي، إلى جانب لجان محلية في كل محافظة في البلد مهمتها جمع وتسجيل التراث الشعبي. وأشار الوفد أيضا إلى تشكيل لجنة السجل الوطني للتراث الشعبي غير المادي في سنة ٢٠٠٣. وفيما يخص العمل في المستقبل، قال الوفد إن الخطط المستقبلية في مجال حماية الفولكلور والمعارف التقليدية تتمثل في متابعة وتسجيل التراث الشعبي بالاستعانة بذوي الخبرة عن طريق المسح الميداني والشامل والتركيز على خصوصيات الزمان والمكان. وتحدث الوفد أيضا عن إنشاء مرجعية وطنية معتمدة في مجال التراث الشعبي، بمساعدة وتعاون الويبو، يستفيد منها الباحثون والدارسون والفنانون. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة لمدة سنتين.

٢٨٤- وشكر وفد تشاد رئيس اللجنة ونائبيه على جهودهم. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشدد على الأهمية الكبيرة لعمل اللجنة وأيد التوصية الداعية إلى تجديد ولايتها لمدة السنتين المقبلتين.

٢٨٥- وأشار وفد بابوا غينيا الجديدة إلى أن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا، وتقدم بالشكر إلى رئيس اللجنة ونائبيه على عملهم. وقال إن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور كلها أصول مهمة تنبغي حمايتها لصالح المجتمعات وأصحاب الحقوق الأصليين. وأضاف أن بابوا غينيا الجديدة تعاونت بشكل وثيق مع الويبو واعتمدت الإطار الإقليمي لجنوب المحيط

الهادئ الخاص بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل اللجنة وتأييده لتجديد ولايتها.

٢٨٦- وأيد وفد باراغواي أيضا الاقتراح الداعي إلى تجديد ولاية اللجنة. وقال الوفد إنه يود التعبير عن دعمه للتقدم المحرز، لا سيما فيما يخص إنشاء صندوق التبرعات. بيد أنه شدد على الاحتياج إلى إحراز المزيد من التقدم الحاسم من أجل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور عن طريق وضع صك فعال. وقال إن على الويبو أن تبين للمجتمع الدولي أنها حية وفي وضع جيد وأنها تشارك في الجهود الرامية إلى تطوير الإبداع الفكري في المجتمعات التي تحتاج إليه أمس الاحتياج. وأضاف الوفد أن تمكين مؤسسات الملكية الفكرية من خلال مؤسسات أخرى هو نتيجة الافتقار إلى العزم ونتيجة البيروقراطية التي تشهدها هذه المنظمة منذ بعض الوقت، ومن شأن التقدم في هذا المجال أن يبرز صلاحية مبادئ وأهداف الويبو، ويساعد المجتمعات. وأختتم الوفد كلمته بالقول إن هذه فرصة ينبغي اغتنامها.

٢٨٧- وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا، ورحّب بالجهود التي بذلها سفير إندونيسيا وجميع أعضاء اللجنة بهدف وضع صكوك قانونية ملزمة. وقال الوفد إن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدان المجموعة التي وقعت في كثير من الأحيان ضحية قرصنة هذه المواد. وأشار إلى أن البلدان الأقل نموا شاركت نحو نشط في أعمال اللجنة وستواصل ذلك في المستقبل. ولهذا فإن جمهورية بنن تؤيد باسم مجموعة هذه البلدان الاقتراح الداعي إلى تجديد ولاية اللجنة لمدة سنتين إضافيتين، لكي تحقق نتائج ملموسة مع نهاية هذه المدة.

٢٨٨- وضم وفد مالي صوته إلى أصوات جميع الوفود التي ترغب في تمديد ولاية اللجنة. وقد ألح الوفد باستمرار على ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة WO/GA/34/9 على وجه السرعة. وقال إن على اللجنة إسراع وتيرة أعمالها من أجل رفع تقرير مرحلي إلى الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨.

٢٨٩- وهنأ وفد توغو اللجنة على كل ما قامت به من أعمال ناجحة. وأيد الوفد البيان الذي أدلت به الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا. وأيد الوفد أيضا تجديد ولاية اللجنة.

٢٩٠- وقال وفد الأرجنتين إنه يؤيد التوصية الداعية إلى تجديد ولاية اللجنة كما جاء في الوثيقة WO/GA/34/9.

٢٩١- وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة. وقال إن مجالات الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور هي مجالات مهمة جدا بالنسبة لترينيداد وتوباغو، وبالأخص فيما يتعلق باختراع موسيقى المقلاة الفولاذية في بلده وأشكال المعارف التقليدية الأخرى لا سيما الخاصة بالشعب الأصيل. وتقدم الوفد بالشكر إلى جميع الوفود التي دعمت هذه الحركة وأعرب عن تأييده من جديد.

٢٩٢- وأعرب وفد أوكرانيا عن ارتياحه لعمل صندوق التبرعات، وقال إن الصندوق ينبغي أن يواصل نشاطاته. وأيد الوفد تأييدا تاما القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة من أجل إبقاء القضايا المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير

الثقافي التقليدي/الفولكلور على جدول أعمال اللجنة من أجل دراستها ومناقشتها بشكل مستفيض في الدورات المقبلة؛ والاحتياج إلى وضع صك دولي (أو مبادئ توجيهية عملية) من شأنه أن يعزز الإجراءات الموصى بها فيما يخص حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور.

٢٩٣- وبأخذ جميع الآراء التي أعربت عنها الوفود بعين الاعتبار، وفي ضوء توصيات اللجنة، كما وردت في الوثيقة WO/GA/34/9، فإن الجمعية:

(أ) تحيط علما باتفاق اللجنة على أنه أُحرز تقدم على صعيد عملها الجوهري حتى تاريخه، وبأن اللجنة اتفقت على العمل لتحقيق تقارب كبير في وجهات النظر؛

(ب) وترحب بإطلاق صندوق التبرعات التابع للويبو بنجاح وتدعو إلى تقديم المزيد من التبرعات وتشجع على الاضطلاع بمبادرات إضافية لضمان مشاركة ممثلين عن المجتمعات المحلية والأصلية مشاركة فاعلة في عمل اللجنة؛

(ج) وتوافق على تجديد ولاية اللجنة بالصيغة التي أوصت بها اللجنة كما يرد في الفقرة ٩ من الوثيقة WO/GA/34/9، لا سيما على ما يلي:

- ستواصل اللجنة عملها لفترة سنتي الميزانية المقبلتين في مواضيع مُضمَّنة في ولايتها السابقة؛
- وسيركز عملها الجديد تحديداً على مراعاة البعد الدولي من دون الإخلال بما تقوم به من عمل في منتديات أخرى؛
- ولن تقصي من عملها النتائج المحققة أياً كانت بما في ذلك إمكانية وضع صك أو صكوك دولية؛

(د) وتطلب إلى اللجنة إسراع وتيرة عملها ورفع تقرير بالتقدم المحرز إلى الجمعية العامة أثناء انعقاد دورتها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨؛

(هـ) وتطلب إلى المكتب الدولي الاستمرار في مساعدة اللجنة من خلال تزويد الدول الأعضاء بما يلزم من خبرة ووثائق.

البند ٢٤ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

٢٩٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/6 .

٢٩٥- وذكّرت الأمانة بأن الويبو أنجزت مشروعين اثنين بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وقالت إن المشروع الأول تناول العلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية وأفضى إلى اعتماد السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت. وقالت الأمانة إن مركز الويبو للتحكيم والوساطة تناول منذ سنة ١٩٩٩ ما يقارب ١٢ ٠٠٠ قضية بناء على السياسة الموحدة وشملت

أكثر من ٣٠ ٠٠٠ اسم حقل. وأضافت قائلة إن المركز شهد في سنة ٢٠٠٦ ارتفاعا بنسبة ٢٥٪ بالمقارنة مع السنة السابقة إذ تناول ما مجموعه ١ ٨٢٤ قضية، وشهد ارتفاعا إضافيا بنسبة ١٨٪ في سنة ٢٠٠٧ حتى الآن. قالت إن إجراءات الويبو بناء على السياسة الموحدة شملت حتى الآن أطرافا من ١٤٣ بلدا وأجريت بثلاثة عشر لغة. وقالت إن المركز، وحتى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، قدم خدمات تسوية المنازعات لخمسين من أمناء تسجيل أسماء الحقول العليا المكونة من رموز بلدان ويجري مشاورات مع عدد من أمناء التسجيل الآخرين. وقالت إن المركز عمل أيضا على تعزيز حماية حقوق العلامات التجارية خلال المرحلة الأولى من إطلاق الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، وتناول ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ قضية في إطار سياسات مرحلة الإطلاق الأولى، بما في ذلك الحقول <.BIZ> و<.INFO> و<.MOBI>. وقالت إن المركز يعمل حاليا مع أمين تسجيل الحقل <.ASIA> في ذلك المضمار.

٢٩٦- وتحدثت فيما بعد عن المشروع الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت الذي تناول العلاقة بين أسماء الحقول وبعض أدوات التعريف غير العلامات التجارية. وقالت إن الجمعية العامة للويبو، وبالاستناد إلى نتائج المشروع، أوصت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ بتعديل السياسة الموحدة لتوفير الحماية أيضا (١) لأسماء المنظمة الحكومية الدولية ومختصراتها (٢) ولأسماء البلدان، من تسجيلها التعسفي كأسماء حقول (توصيات الويبو-٢). وذكّرت الأمانة بأنها أرسلت تلك التوصيات إلى مجلس منظمة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (ICANN) في فبراير/شباط ٢٠٠٣. وقالت الأمانة إن منظمة الإنترنت أبلغتها بأنه من غير المحتمل التوصل إلى توافق للآراء فيما بين مختلف الأعضاء في منظمة الإنترنت بغية السير قدما بتوصيات الويبو-٢ ككل، وارتأت إمكانية إحراز تقدم فيما يتعلق بحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها والتي تتمتع بسند قائم في إطار القانون الدولي. وقالت الأمانة إنها علمت بأنه من المقرر أن تعرض منظمة الإنترنت على أعضائها في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ مشروع سياسة لتسوية المنازعات من أجل حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.

٢٩٧- وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية فأعرب عن رغبته في الاستمرار في فصله عن توصيات الويبو-٢.

٢٩٨- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/34/6.

البند ٢٦ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات

٢٩٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/13.

٣٠٠- وأحاطت الجمعية العامة علماً بمضمون الوثيقة WO/GA/34/13.

البند ٢٩ من جدول الأعمال الموحد:

التقرير المرحلي بشأن مشروع البناء الجديد

٣٠١- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/34/11 .

٣٠٢- وقدّمت الأمانة لتلك الوثيقة واسترعت اهتمام الجمعية العامة إلى أن لجنة البرنامج والميزانية أُطلعت باستمرار على التقدم المحرز في مشروع البناء الجديد وقد أحاطت علما بآخر تقرير في دورتها الثانية عشرة، كما هو مبين في الفقرة ٢ من الوثيقة WO/GA/34/11. وأضافت اللجنة قائلة إن لجنة الويبو للدقيق عملت بدورها على رصد المشروع عن كثب، ولا سيما من خلال دراسات التدقيق ومراجعة الحسابات التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي وفريق قيادة المشروع، فضلا عن سجلات مخاطر المشروع. و أكدت الأمانة على أنها استفادت من المشورة القانونية التي أسداها معهد القانون السويسري والدولي للبناء، كما استفادت من مشورة خبير مالي مستقل أوصى ذلك المعهد بالاستعانة به في ما يتعلق بالقرص المصرفي. وقالت إن قيادة المشروع عاكفة حاليا على تقييم العطاءات المستلمة من المقاولين عقب المناقصة الدولية. وقالت إن هيئة محكمين مستقلة، ومؤلفة من ممثلي الدول الأعضاء ويترأسها السفير مانالو الرئيس السابق للجمعية العامة، سوف تتولى عملية اختيار المقاول العام في غضون أسابيع. واستطردت قائلة إن الهيئة ذاتها سوف تعمل قبل نهاية السنة على اختيار المصرف الذي سيقدم القرض، بناء على المناقصة الدولية. وبيّنت الأمانة أن مبلغ القرض سوف يعتمد على قرارات الجمعيات فيما يتصل بإمكانية استعمال الأموال الاحتياطية لتمويل المشروع. وذكّرت بأن النموذج المصغر للمشروع معروض في بهو مبنى أرباد بوكش. وفي الختام، قالت إن أعمال التشييد ستبدأ في مستهل سنة ٢٠٠٨ كما هو مقرر.

٣٠٣- والتمس وفد الولايات المتحدة الأمريكية ألا تستعمل اشتراكات الولايات المتحدة الأمريكية لتسديد فوائد القرض المصرفي لأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح بذلك.

٣٠٤- إن الجمعية العامة أحاطت علما بالوثيقة WO/GA/34/11 وملحقها.

[نهاية الوثيقة]